ابراهيم نافع

آفاق التسعينات



اهداءات ١٩٩٨
مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع
القاهرة

ابراهيم نافع

آفاق التسعينات

الطبعــة الأولــى يونيـــة ١٩٨٨
الطبعة الثانيـة أغسطس ١٩٨٨

الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام ـ شارع الجلاء القاهرة
تليفون : ٧٤٨٢٤٨ ـ تلكس : ٩٢٠٠٢ يوان

الرسوم الداخلية
بريشة الفنان ناجى كامل

آفاق التسعينات

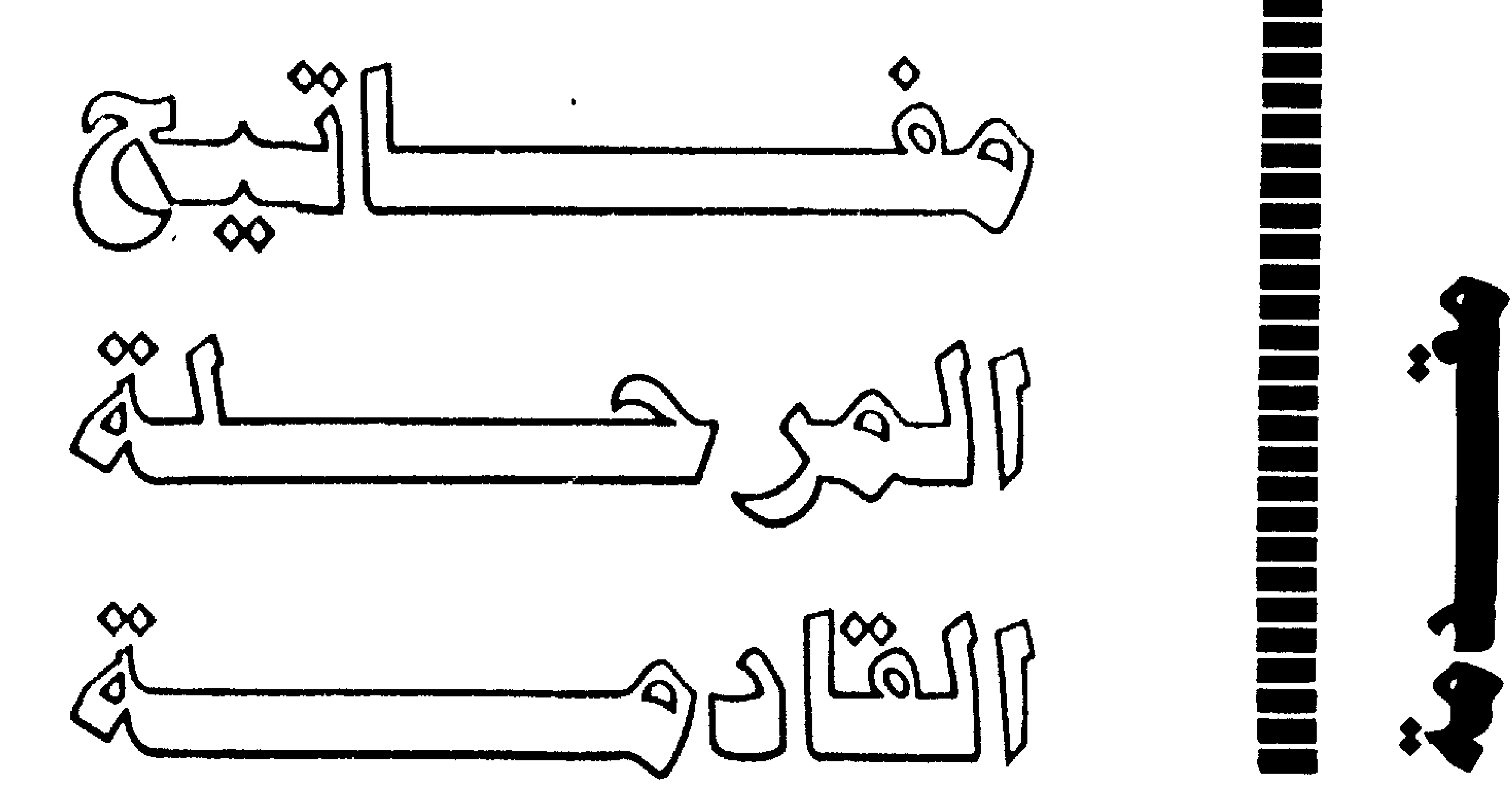

أحبك
يامصر
صاحبة
الجلالة
الصحافة



المحتويات

صفحة

- مقدمة : مفاتيح المرحلة القادمة ٧
- قراءة لمستقبل الحياة فى مصر خلال السنوات القادمة ٢٩
- استقرار أم خراب ؟ ٣٩
- قواتنا المسلحة .. وعلامات على طريق الكرامة ٤٧
- ... والبترول ! ٥٧
- الكهرباء .. حاضر نفخر به ومستقبل مأمون نتطلع إليه ٦٥
- التصنيع .. والحلم الكبير ٧٥
- الزراعة .. والآمال المعقودة عليها ٨٧
- التعمير والخروج إلى الصحراء ٩٩
- التعليم : الواقع والمصير ١٠٩
- الشباب المصرى .. قضاياه وقضايانا ١٢١
- السياحة ... هل تتحقق المعجزة ؟ ١٣٣
- قمة .. الأنواء والعواصف ١٤٧
- وبعد غد .. يجتمعون ١٥٥
- القمة العربية .. ملاحظات مراقب ١٦٣
- خواطر ما قبل السفر ١٧١
- خواطر ما بعد العودة ١٨١
- همومنا العربية وحديث من القلب ١٩٥
- خاتمة الكتاب ٢٠٥


مقدمة
مفاتيح
المرحلة
القادمة

فى بداية عقد الثمانينات ، والذى تواكب مع مستهل الولاية الأولى للرئيس ، كانت المشكلات الاقتصادية تأخذ بخناق مصر ، تطحن كل إيراداتها ، وتحدد لقمة العيش لكل الناس ، ومن ثم كان لابد من مواجهة علمية يضع ملامحها أبناء مصر وخبراؤها الذين جمعهم المؤتمر الاقتصادى .

وفى أواخر الثمانينات وعلى مشارف التسعينات ، التى تتواكب مع الولاية الثانية للرئيس مبارك ، يقتضى الأمر من خلال متغيرات كثيرة طرأت على الساحة محليا ودوليا ـ حوارا سياسيا قوميا ، يعيد ترتيب الأوراق المصرية طبقا لأولويات الموقف ، ويطرح للمناقشة الواسعة تعديلات مطلوبة فى الدستور وفى القوانين ، مناقشة يشترك فيها كل مصرى قادر على إبداء رأى ، مناقشة تكون نتيجتها الأهم أن يصل الرأى العام المصرى ـ بكل اتجاهاته واعتقاداته ـ إلى نوع من الوفاق القومى ، يعيد إلى كل عقل قدرته على الإبداع فى مشاركة طال الزمان على افتقادها ، وابتعادا عن سلبية قتلت فى كثير من المصريين قدراتهم العظيمة على العطاء والعمل ، ووفاق يعيد إلى الأمة اتزانها ويبرأ بها من أمراض كثيرة ابتليت بها على مدى سنوات طويلة عاشتها هذه الأمة العظيمة فريسة لسياسات مرتجلة قصيرة النظر تهتم بيومها فقط تاركة المستقبل بأجياله نهبا للمجهول .

المطلوب حوار سياسى قادر على أن يطرح بدائل متنوعة للقوانين والتشريعات المطلوب تغييرها . ويمارس المشاركون

فيه انتماءاتهم الفكرية والسياسية فى إطار الانتماء الوطنى .

حوار يكون فيه وجه مصر وأمان مصر واستقرار مصر هو القبلة والكعبة ، ويكون مستقبل أجيال مصر الحالية والتى ما زالت فى أرحام الغيب هو الهدف وهو الطريق .

فلقد عانت هذه الأمة العريقة طويلا من المزايدات التى تعكسها هذه الانتماءات ، عانت لعبة الاستقطاب يمينا ويسارا ، عانت من مراكز قوى عاثت فيها فسادا وإفسادا ، ومن كثرة معاناة هذه الأمة أصيب الناس فيها - برغم صبرهم - باليأس أحيانا وبالبؤس فى أغلب الأحيان . ولقد حان الآن زمان التجانس والتوازن على أساس الممارسة وفقا للتعددية فى إطار الوحدة الوطنية .. وتلك مهمتنا جميعا بغير استثناء اليوم وليس غدا ، فبغير ذلك لن يصبح لنا - لا قدّر الله - أى غد .

نقلة جديدة للعمل الوطنى :

ليس استقراء لمجهول الغيب - بقدر ما هو قراءة واقعية لعمل سنوات ست مضت - أن نقول إن جهد حسنى مبارك فى المرحلة القادمة سوف يكون نقلة جديدة للعمل الوطنى ترتكز على تجارب كثيرة بعضها مضىء وبعضها مرير ، ترتكز على مراجعة شاملة لوظيفة الدولة ، تساير ما يجرى فى عالم اليوم من حولنا ، تواجه تزايد السكان وتناقص المواد ، ترشد سياسة العمالة ومجانية التعليم والتأمين الصحى ، تشجّع

مبادرات الأفراد وفق تخطيط للدولة تصل إليه بعد طول نقاش .. باختصار دور جديد تلعبه الدولة غير دورها التقليدى الذى لعبته طويلا وعانينا منه طويلا ، دور جديد تقوم الدولة فيه بدور المنسق العام بين وحدات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بحثا عن التوازن الذى ينشده الشعب المصرى بعيدا عن المغالاة فى التزمت والجمود أو الانفتاح غير الواعى على كل ما يأتى من الغرب بصرف النظر عن تنافيه لقيم المصريين وتقاليدهم ، وصياغة لموقف وسط يمزج بين الأصالة والمعاصرة ، يحافظ على التقاليد بغير تزمت ، ويفتح نوافذه لثقافات العالم بغير عقد .

ولابد قبل أن نخطو أولى خطواتنا نحو الأعوام القادمة أن نلقى بنظرة من حولنا على العالم الذى نعيش فيه . ففى الغرب تجرى مراجعة شاملة للتجربة السياسية والاقتصادية ، وضد كل مبادىء حرية رأس المال ، نجد أمريكا تتدخل فى سوق المال مباشرة فتحدد سعر الصرف ، ثم تحاول حسم سلطة اتخاذ القرار السياسى بين البيت الأبيض والكونجرس . وفى أوروبا تتحول الملكية التقليدية ذات التركيز على رأس المال الخاص إلى ما يسمى بالملكية الشعبية الواسعة التى تقوى الطبقة الوسطى وتزيد من حجمها على حساب البرجوازيات الكبيرة ، وحتى السوفيت يقومون بحركة إصلاح تسمح بالمشروعات الخاصة على نطاق واسع .

كل ذلك يجرى فى العالم من حولنا فى إطار :

- إنجازات لم يسبق لها مثيل فى مجالات العلم والتكنولوجيا .

- تعاون مشترك فى درء مخاطر العصر النووى الذى أوشك أن تفلت أسلحته من كل سيطرة .
- تزايد الاعتماد المتبادل بين مختلف الدول اقتصاديا وعلميا وأمنيا فى مواجهة الإرهاب الدولى ، وتلوث البيئة ، وإساءة استخدامها واستنزاف الموارد الطبيعية إلى حد الخطر ، مما يرجح قيام تعايش سلمى طويل ، بين القوتين الأعظم . الأمر الذى يثير فهما جديدا لقضية حماية ، وممارسة الاستقلال الوطنى .

□

أفكـــار للمنـاقشـــة

وفى هذا الإطار .. نطرح بإيجاز مجموعة من الأفكار الأساسية التى نعتقد بأهميتها كمفاتيح للمرحلة القادمة . وللحقيقة والتاريخ ، فلقد شارك وساهم معى فى بلورة هذه الأفكار وفى بحثها لعدة أشهر ، وفى جلسات مطولة ، مجموعة من خبراء مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ، وعدد من كبار المحللين السياسيين ، وأخص بالذكر الكاتب السياسى المعروف الأستاذ لطفى الخولى ، والأستاذ السيد يسين مدير مركز الدراسات الاستراتيجية فى الأهرام . وأخص بالشكر الدكتور عاطف عبيد وزير شئون مجلس الوزراء ووزير التنمية الادارية على الأرقام الهامة والاحصائيات القيمة التى تضمنتها دفتى هذا الكتاب .

الفكرة الأولى

ترشيد اللغة السياسية

آن الأوان ، بعد كل مراحل التطور فى تاريخنا الحديث ، وتجاربنا المختلفة فى السياسة ، والاقتصاد ، والأوضاع الاجتماعية ، أن نرشد اللغة السياسية المتداولة بين أحزابنا وصحفنا بحيث نتخلص من العموميات والمطلقات التى لا تفيد شيئا إلا إغراق المواطنين فى مساجلات بيزنطية متكررة بلا نهاية ، والوعظ والإرشاد الأجوف ، والوعود المعسولة التى تبيع الوهم للمواطنين وتعزلهم عن الواقع ومواجهته بشكل عملى ومباشر وذلك سواء من الحكومة أو من أحزاب المعارضة ، والدعوة لأوضاع مثالية بغض النظر عن إمكانيات الواقع وظروفه . وبالتالى الهرب من مواجهة تفاصيل المشاكل وطرح الحلول الممكنة لها ، والمزايدات بهدف كسب شعبية رخيصة ، وممارسة النميمة السياسية التى تسمم المناخ الديمقراطى .

وبالتالى نتجه باللغة السياسية للحزب الحاكم وأحزاب المعارضة ومختلف القوى السياسية إلى تناول الواقع الحى لا التحليق فى عالم المثاليات ، ورؤية الأجزاء فى ضوء الكليات والعكس ، والتحول من تكرار كل حزب أو اتجاه لمقولاته المحفوظة فى صورة مونولوج إلى ديالوج ، وحوار عقلانى مسئول ، بين جميع الأحزاب والقوى من أجل تكثيف الأضواء من مختلف الاتجاهات على ما يطرحه الواقع من مشاكل وما تطرحه القوى بدورها من حلول لها .

وبذلك تتحرر اللغة السياسية الراهنة فى بلادنا من منطق الشللية والقبلية ، والتخلف الحضارى والبلاغة اللغوية الجوفاء ، إلى المنطق النقدى التحليلى العلمى الذى يكوّن رأيا عاما قويا مؤثرا وفعالا .

الفكرة الثانية

الحركة الواعية

ليس هناك مجتمع ساكن ، أو متجمد على ما هو عليه ، فالمجتمع دائما فى حركة ، سواء أكانت واعية مخططة أم حركة عفوية تلقائية . لكن الحركة الواعية المخططة هى التى تقوده إلى التقدم ، والقدرة على مواجهة مشاكله ، وتحدياته ، وحلها . أما الحركة العفوية التلقائية فهى غالبا ما تنتكس بالمجتمع ، أو تؤدى به إلى الفوضى .

وجوهر الحركة الواعية المخططة ، أن يتوافر للمجتمع فى كل مرحلة من مراحله ، مجموعة محددة من الاختيارات ، والمعايير ، والقيم السياسية ، والاجتماعية ، التى تشكل ما يمكن أن يسمى بالاتفاق أو التوافق الوطنى العام ، كأرض للقاء بين جميع القوى فى المجتمع ، على الرغم من اختلاف انتماءاتها الاجتماعية ، والسياسية ، والفكرية . وهذا الاتفاق يحدد معايير الممارسة الديمقراطية وقيمها ، ويبلور فى لحظة تاريخية محددة ، الأهداف العليا للوطن ، دون أن يحجر على تعدد الطرق والوسائل نحوها .

الفكرة الثالثة

الإنسان المصرى .. محور التغيير

التغيير فى الإنسان ، والمجتمع ، والدولة ، كالتغيير فى الطبيعة ، حقيقة دائمة ، ومستمرة ، لا يمكن وقفها ، ولابد أن يكون محور التغيير ـ انطلاقا وهدفا ووسيلة ـ هو الإنسان المصرى ، والمواطن العادى المنتج ، فى الحقل ، والمصنع ، وميدان الخدمات ، والإبداع الفكرى ، والفنى ، وأمن المجتمع وسلامته والدفاع عنه .

والهدف من التغيير ، هو زيادة الإنتاج ، وعدالة التوزيع ، ليتمتع المواطن العادى ، ماديا ومعنويا ، بمستوى حياة متطور باستمرار : المسكن ـ الملبس ـ الغذاء ـ الصحة ـ التعليم ـ الثقافة ... الخ .

إن هذا كله بات يستلزم إدارة حوار قومى مسئول ، تغذيه ، وتعاونه ، الخبرات المتخصصة .

الفكرة الرابعة

المفهوم الصحيح للعمل

العمل هو مصدر الشباب الدائم للمجتمع ، والوطن ، والدولة ، بإنتاجيته المتزايدة وبإبداعاته المختلفة . والعمل بهذا المفهوم ، هو حق ، وواجب كل مواطن ، إزاء نفسه ، وأسرته ووطنه ، فى الحاضر والمستقبل . وهو أيضا ، المصدر

الوحيد الذى لا بديل له ، والذى يحدد مستوى الدخل ، ومستوى الحياة بالنسبة للمواطن - كفرد - والمجتمع كجماعة .

ومن هنا تتحدد العدالة والمشروعية فى قاعدة أن الأجر المستحق ، فى كل وظيفة ، وعلى جميع المستويات ، هو مقابل حجم حقيقى ، ونوعية متميزة من العمل .

ومن الظواهر السلبية فى مجتمعنا ، الاعتياد على مشروعية استحقاق الأجر ، والحوافز ، بغض النظر عما يقابل ذلك ، من حجم حقيقى للعمل ، أو نوعيته وبالتالى سقوط أى موازين للقياس الاقتصادى ، والاجتماعى ، وإضفاء المشروعية على الكسل والتراخى ، وسرقة عرق الآخرين .

الفكرة الخامسة

٣ قضايا حاسمة

تتوقف نوعية مستقبلنا الوطنى ، بجميع مجالاته السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والثقافية - فى الأساس - على أسلوب ، ومضمون تعاملنا فى المرحلة الراهنة ، مع ثلاث قضايا محددة :

☐ القضية الأولى :

الإنسان المصرى عامة ، والشباب منه بصفة خاصة ، وذلك باعتبار أن الشباب نصف الحاضر على الأقل وكل المستقبل . وبالتالى ، ما لم يتم تكوين الشباب الثقافى ،

والمهنى ، والقيمى ، فى الوقت الحاضر ، بحيث يكون مؤهلا لقيادة البلاد فى جميع مجالاتها ، ومستوياتها ، فإن الوطن يكون مهددا فى مستقبله ، ونكون نحن قد تخلينا عن القيام بمسئولياتنا الأولى والجوهرية .

صحيح أن مشاكل شبابنا اليوم ، هى جزء لا يتجزأ من مشاكل الوطن ككل ، ولكن هناك شريحة سنية محددة ، من سن الثامنة عشرة إلى الثامنة والعشرين ، هى التى تتبلور فيها - بشكل حاسم - القيم الأساسية ، التى تكوّن تفكير وأسلوب الحياة الخاصة ، والعامة للشباب . ومن هنا ينبغى اعتماد خطة ممكنة التحقيق لتربية ، وتكوين القيادة المستقبلية للوطن ، فى جميع المجالات . وهذه الخطة يجب أن تكون متكاملة ، وذات رؤية نقدية للواقع ، واستشرافية للمستقبل ، واحتمالاته ، وتسلح الشباب بالإمكانات المادية ، والمعنوية على قدر الإمكان .

ولكى تكون هذه الخطة منتجة ، يلزم من ناحية أن يشارك الشباب ، فى وضعها وتنفيذها ، ومن ناحية أخرى تشجع على الحلول التعاونية ، والجماعية ، بدلا من الحلول الفردية ، وعلى أساس الانتماء ، وتحمل تبعات الالتزام الوطنى ، وليس على أساس الهروب بالتغرب فى الداخل ، أو فى الخارج .

□ القضية الثانية :

قضية الخروج من قيود إدارة هرمة ثقيلة الخطى ، غير منتجة ، إلى رحاب إدارة عصرية مرنة ، ذات كفاية عالية .

وذلك ابتداء من إدارة نقطة بوليس فى قرية ، أو مأمورية للشهر العقارى ، إلى شركة الحديد والصلب ، وديوان الوزارة .

إن الإدارة الحديثة ، والمناسبة للواقع ، هى نتاج مشترك للعلم الإدارى المتطور ، ودروس الخبرات العملية معا .

□ القضية الثالثة :

التقدم من موقع المتفرج ، والمستهلك لإنجازات ثورة العلم ، والتكنولوجيا فى عصرنا ، إلى موقع المشارك والمنتج لهذه الثورة وإنجازاتها .

وليس لنا عذر ، فجميع عناصر هذه الثورة متوافرة فى بلادنا ، من علماء على مستوى عال ، ومختبرات ، ومراكز أبحاث ، وميادين تجارب . المشكلة هى : فى التنظيم ، وتبادل الخبرات ، والأبحاث ، وتراكمها على مستوى الوطن كله ، وارتباط البحث العلمى ، بأجهزته المختلفة ، بقضايا الإنتاج الصناعى ، والزراعى العملية ، وتوفير المناخ والأدوات اللازمة لذلك .

وهكذا .. فإن نوعية المستقبل مرهونة ، بكيفية تعاملنا فى الوقت الراهن ، مع كل من الشباب ، والإدارة ، وثورة العلم والتكنولوجيا ، فى تفاعل وتكامل .

الفكرة السادسة

نظام عمل للتوازن الاجتماعى

ولأن السلام الاجتماعى هو « نقطة التوازن » فى البناء الوطنى كله بمختلف أبعاده ، لذلك فهو يحتاج إلى نظام عمل ، يتيح ممارسة الحرية ، والديمقراطية ، دون قيود ، ولا يسمح فى نفس الوقت لأى قوة أو أى حزب ، فى الحكم ، أو فى المعارضة ، بإحداث انقلاب ضد الحركة والتطور الديمقراطى ، ويستلزم ذلك :

- **أولا** : إنشاء وتقوية شبكة واسعة ، ومتناسقة من المؤسسات القومية الديمقراطية ، فى جميع مجالات العمل (نقابات مهنية وعمالية ـ نوادٍ اجتماعية ورياضية ـ مؤسسات ثقافية ـ جماعات مختلفة للدفاع عن المسائل القومية ، ابتداء من حماية التراث القومى ، حتى نظافة الأحياء ، مرورا بحماية حقوق المستهلك ... الخ) .

- **ثانيا** : اعتبار مواجهة الإرهاب (بعد تحديده بدقة) عملا ومسئولية قومية .

- **ثالثا** : تبسيط ميكانيكية عمل الأجهزة الحكومية ، فى مختلف المجالات ، ومنع الازدواجية فى الاختصاصات ، وتنظيم العلاقات فيما بينها ، على أساس التكامل لا التناقض . ويمكن فى هذا المقام

التفكير فى إصدار دليل قومى ، لتعامل المواطنين ، مع الأجهزة الرئيسية فى الدولة .

■ رابعـا : اعتبار هيبة الدولة الوجه الآخر لكل من الكرامة الجماعية للوطن ، والكرامة الفردية للمواطن ، وما يرتبه ذلك من واجبات ، والتزامات على المسئولين والمواطنين معا .

الفكرة السابعة

بناء دولة عصرية منتجة

إن القيادة فى السنوات الست القادمة ، مسئولة عن قيادة حملة ، للكشف عن نواحى تداعى ، وانهيار ، أجهزة السلطة التنفيذية ، والحكم المحلى ، التى لم تتجدد ، مع تجدد ، واتساع المهمات ، والتحديات ، التى تراكمت منذ ما يقرب من قرن ، مما يطرح بإلحاح قضية بناء دولة عصرية منتجة ، ذات أداء كفء ، وبأقل تكاليف ممكنة ، وذلك يحتاج إلى :

■ أولا : مجموعة القواعد القانونية الأساسية التى تحدد العلاقات بين أجهزة الدولة بعضها وبعض ، وبينها وبين المواطنين ، ابتداء من قانون الانتخابات التشريعية ، والمحلية ، حتى مخالفات المرور .

■ ثانيـا : تركيز أجهزة السلطة المركزية التنفيذية ، كماً ، ونوعاً ، وأداءً ، فى أقل الحدود الممكنة .

■ ثالثـا : فاعلية الإدارة المحلية ، المنوط بها نشر التقدم ، خارج العاصمة ، وعلاقاتها بالسلطة المركزية التنفيذية .

■ رابعـا : وحدانية السلطة التشريعية ، ممثلة فى مجلس الشعب ، أم ثنائيتها بمنح مجلس الشورى صلاحيات تشريعية .

لذلك يتوجب وضع جدول أولويات للتغيير المطلوب فى كل مرحلة .

الفكرة الثامنة

رفض حاسم للعنف

إن اختيار الطريق الديمقراطى ، المتعدد القوى ، والاتجاهات ، والأفكار ، يعنى عدم مشروعية أية قوى أو اتجاه ، يمارس أو يدعو إلى استخدام العنف ، والقوة لتحقيق أهدافه ، تحت أية مبررات أو حجج ، يستوى فى ذلك أن تكون هذه القوة ، أو الاتجاه ، فى الحكم أم فى المعارضة .

وبالتالى ، يخلق هذا الوضع التزاما جماعيا ، فى كل من الحزب الحاكم ، وأحزاب المعارضة ، ليس فقط للدفاع عن الطريق الديمقراطى ، ومؤسساته ، بل والمواجهة الإيجابية الجماعية ضد القوى ، والاتجاهات الإرهابية ، المتسربلة بعباءات الدين ، ويستوى معها فى ذلك ، بعض الأحزاب السياسية ، التى تبدى تعاطفا مع الإرهاب ، من موقع الانتهازية ، أو الجبن من إعلان الإدانة .

والمواجهة هنا مع الأسلوب ، وليس مع الأفكار ، التى لها - دوما - حق الوجود المشروع فى إطار الحوار الديمقراطى .

هذا الالتزام الذى يرتب ضرورة ، ومشروعية المواجهة الجماعية مع الإرهاب ، لا يحقق فقط الأمن الاجتماعى ، بل والأمن الذاتى ، لكل قوة ، أو حزب ، أو جماعة سياسية ، أو ثقافية ، ولكل فرد .

ومن هنا يصبح معاديا للديمقراطية أى تنازل ، أو تهاون ، أو تهرب ، أو تعاطف ، مباشر أو غير مباشر مع الإرهاب وجماعاته .

ولكى لا يكون الحكم فى هذا المجال ، ذاتيا أو بقرار من الحكومة ، ولكى نضمن له الموضوعية الدقيقة الصارمة ، فإن ذلك يستلزم صدور قانون ، من خلال السلطة التشريعية ، ينظم المواجهة الجماعية للإرهاب ، ويستند إلى قناعة الرأى العام ، ومصالحه ، فى توفير الأمن الاجتماعى ، والسياسى .

الفكرة التاسعة

التوازن بين السلطات

إن صحة النظام الديمقراطى فى أى مجتمع ، وبالتالى سلامة الأداء السياسى ، والاقتصادى والاجتماعى ، لجميع أجهزة الدولة ومؤسساتها ، تتوقف على طبيعة العلاقات القائمة بين سلطات الدولة الثلاث : التشريعية ، والقضائية ،

والتنفيذية ، وبالتالى حرية ، وحدود أداء كل منها لدورها ، وضمان الرقابة المتبادلة فيما بينها .

وهذا يعنى الحرص على أن لا يتضخم دور ، وصلاحيات أى من هذه السلطات على حساب السلطات الأخرى .

ولقد وعى الفقهاء السياسيون ، والدستوريون ، بهذه القضية منذ زمن طويل ، وابتكروا لذلك صياغات متعددة ، لعل أهمها وأثبتها هى : نظرية « الفصل بين السلطات » ، بما يعنى استقلالية كل منها ، مع التعاون الجماعى بينها لحماية الدولة والمجتمع وتقدمهما .

ولكن كما هو معروف فإن النظريات لا تتوافق ، بدرجة أو بأخرى ، مع الواقع المعقد دائما .

ولذا لابد من الدعوة إلى مؤتمر قانونى سياسى لمعالجة كل هذه الأوضاع على ضوء الممارسات العملية الراهنة .

■ خاتمة :

ولن يتأتى لنا أن نمضى إلى خطوات المستقبل القادمة ، بغير نظرة على ما قد جرى وكان ، خلال السنوات الست التى مضت .

لقد نجح مبارك فى تغيير أسلوب التعامل مع قوى المجتمع السياسية ، خروجا من الاستقطاب السياسى ، والاجتماعى الحاد - الذى كان - إلى الاستقرار السياسى فى ظل حرية غير مسبوقة .

واستطاع مبارك - على الجوانب الاقتصادية - أن ينجز الكثير فى البنية الأساسية ، والإنتاج الوطنى ، وسد

احتياجات الجماهير ، والاتفاق مع صندوق النقد ، والبنك الدولى ، بعد سنوات طويلة من الخلاف ، حول فلسفة مصر فى الإصلاح الاقتصادى ، والاجتماعى ، وتأكد البنك والصندوق أن خطى مصر جادة ، فى تصحيح المسار المالى ، والاقتصادى ، إصلاحا للتراكمات المالية ، وحلا لمشكلة الديون .

وعلى الجانب الآخر ، فى ساحة العمل الوطنى ، سمعنا أصواتا تدعى القدرة على حل كل المشكلات ، ولم يزد ما نسمع عن أحاديث ، ومقالات ، بغير بدائل للسياسات ، ولا الإنجازات التى تحققت . فالبعض يدعو لتصفية القطاع العام ، بصرف النظر عن دوره فى إشباع الاحتياجات الأساسية للجماهير ، ثم يدعو لعودة الطبقات الحاكمة القديمة ، إلى سلطانها القديم ، على حساب المصالح الأساسية للناس . وعلى أقصى اليمين ، تيارات غريبة بعضها يدعو إلى نظام خمينى إيرانى ، وبعضها يبشر بنظام رأسمالى متخلف يقوم على المضاربة تحت لافتات إسلامية ، وبعضها الآخر يدعو لاستخدام العنف والسلاح فى مواجهة شرعية الدولة ، وجماهير الشعب على السواء .

وفى الجانب المقابل توجد منوعات من تيارات اليسار ، وبينها اتجاه لا يرى فى تجارب السياسة ، غير تكرار آلى للنموذج الناصرى ، بما له وما عليه ، واتجاه آخر لا يملك سوى تلفيق بعض من النموذج الناصرى مع بعض من نماذج سائدة فى الدول الاشتراكية .

ولم تستطع هذه التيارات ، والأحزاب ، أن تدرك أنها تدور فى حلقة بالغة الضيق ، لم تستطع أن تستقطب من

خلالها ـ من بين خمسين مليون مصرى ـ أكثر من مليون مواطن .

ولعل الحقيقة الجوهرية التى نخرج بها من تجربة المشاركة السياسية تلك هى : أن هناك قوى كبيرة وضخمة فى المجتمع المصرى ، مازالت لا تجد فى تلك التيارات ، أو الأحزاب تعبيرا عن ذاتها وآمالها ، مما يفرض على المرحلة القادمة تحديا حقيقيا هو : كيف نخرج هذه القوى الصامتة فى المجتمع عن صمتها ؟

إن هذه القوى ـ التى لم يسمع صوتها أحد بعد ـ هى التى تطالب بالتغيير ، تطالب به أن يكون تطويرا حقيقيا لهياكل المجتمع ، ومؤسساته ، ورغم الصمت ، نستطيع أن نتلمس أن بعض فئاتها ترى أن التغيير المنشود يسير ببطء لا يرضيها ، وأن قضايا المجتمع الكبرى ، تحتاج دائما لقرارات حاسمة ، تصدر فى الوقت المناسب بغير إبطاء . نفس هذه القوى الصامتة الصابرة تشكو كذلك من تضارب القرارات وعدم ثبات السياسات .

ذلك هو التحدى الحقيقى الذى لا مفر من أن تواجهه المرحلة القادمة .

وإذا كانت السنوات الست قد مضت ، فيما يشبه الانتقال ، وتصفية تركة هائلة موروثة من السلبيات ، إلا أنها كانت فى ذات الوقت تمهيدا لأرض لابد أن تتلقى بذور زرع جديد ترعى وريقاته الخضر ، شعاعات شمس الديمقراطية ، فلم يعد أمامنا سوى اختيار واحد لا بديل عنه ، اختيار تستمد منه المرحلة القادمة حياتها ، وكل مقوماتها وتضمن ـ فى نفس

الوقت ـ به التفاف ملايين المصريين الكادحين من حولها ، عطاء ، وإنتاجا ، وإخلاصا صوفيا ، هذا الاختيار هو : « الحسم والتصدى » .

إن المرحلة الجديدة تحتاج إلى الجسارة ، والإقدام ، إسقاطا لشعارات عُلّقت فوق رقابنا طويلا ومنذ زمان بعيد ، شعارات فقدت بمضى المدة مضمونها الحقيقى ، تحت تأثير متغيرات دولية ، وإقليمية ، ومحلية .

ولا يصح فى مرحلتنا الجديدة تلك أن نقع فى أخطاء السابقين ، بأن يفرض التغيير المطلوب من أعلى وحسب ، ولكن لابد وأن ينبت التغيير طبيعيا من قواعده الأصلية ، عن طريق حوار قومى واسع ، تشارك فيه مختلف التيارات السياسية ، بعيدا عن ضيق الأفق الحزبى ، بمزايداته السياسية على شرعية النظام .

ولعل المواجهة المطلوبة سياسيا ، وفكريا ، تعنى ضرورة إحداث تغيير جوهرى فى سياسة الإعلام الراهنة التى شاركت ـ جهلا أو إهمالا أو تخلفا عن مواكبة المتغيرات ـ فى ترسيخ قيم سلبية متخلفة ، دعت إليها التيارات الإرهابية والمغامرة .

ولقد تحقق تراث مصر الثقافى برجالات عظام ، قادوا عملية التنوير ، التى تحتاج إليها الآن وبشدة .

ونحن المصريون أحوج ما نكون الآن ـ تطلعا للمستقبل واستعدادا له ـ لصياغة « عقد سياسى » جديد بين حزب الأغلبية ، وأحزاب المعارضة ، التى هى جزء من النظام الحاكم .. عقد يكون شعاره العملى « مزيد من الديمقراطية ، مقابل مزيد من ممارسة المسئولية الوطنية » .

نحن نحتاج الآن كذلك .. إلى صياغة « عقد اجتماعى جديد » بين الدولة والمواطن ، عقد ينص صراحة ، على الواجبات قبل الحقوق ، وينص صراحة على قواعد الثواب والعقاب ، بغير تردد ، أو خوف ، وبغير محاباة ، عقد تحكمه الموضوعية ، وروح العصر .

إن صياغة هذين العقدين : « العقد السياسى ، والعقد الاجتماعى » كفيلة بغير شك بإقامة الجسور بين الصالح العام للدولة ، والصالح الخاص للأفراد ، تدعيما للمبادرات الذاتية ، التى ترفع عن كاهل الدولة ما لا تستطيع .

من ذلك تبرز - على الفور - حاجتنا إلى قانون للضرائب ، فعّال وقادر ، يصل إلى الممول الحقيقى ، بما يحقق العدل المبتغى ، فى توزيع الأعباء على الناس ، كل على قدر ما يستطيع .

نأتى بعد ذلك إلى سياسة مصر الخارجية ، التى لابد وأن تضع فى اعتبارها حقائق عصر الكبار الذى نعيشه ، الكبار الذين يسيطرون على عالم اليوم : يسيطرون على السلاح ، يسيطرون على التكنولوجيا المتنوعة ، يسيطرون على الاقتصاد ، ولا تعنى سيطرة هؤلاء الكبار أن تفقد الإرادة الوطنية ، حرية الحركة واستقلالية القرار ، فلقد ناضلت القوى المصرية طويلا وكافحت كثيرا لحماية الإرادة والقرار .

خلاصة القول : إن المرحلة القادمة تحتاج إلى سياسات واضحة ، سياسات محددة ، ومدروسة ، تسير نحو صياغة جديدة ، كل شىء فيها له ملامح واضحة ، تستطيع الأجيال المصرية القادمة ، أن تتعرف عليها جيلا بعد جيل .

نحن فى حاجة إلى صياغة خلاقة للإنسان المصرى المستنير ، ليكون مواطنا مشاركا لا متفرجا ، قادرا على تلقى علوم العصر ، والاستجابة لمعارفه ، بما يطلق فيه ملكات الإبداع التى عرفها العالم عنه فى الأزمان القديمة .

كل ذلك يحتاج إلى سياسات جديدة فى كل شيء : فى التعليم ، وفى البحث العلمى ، وفى الثقافة ، وفى الإعلام ، وتلك هى موشرات السنوات القادمة ومسئولياتها ، خلقا لنموذج مصرى متكامل ، ومستقر للتنمية ، نموذج يقوم على التخطيط العلمى ، بغير ارتجال ، ويستند إلى إبداع مصرى ، آن له الأوان ان يعود من جديد ، منطلقا إلى آفاق العالم الرحب ، صناعة لمستقبل الأبناء الذين ولدتهم أمهاتهم ، ويخطون الآن على أرض مصر ، ومستقبل الذين مازالوا حتى الآن فى أرحام الغيب .

وأول ما يستدعيه وضع السياسات والصياغات الجديدة فى كل المجالات السابق ذكرها ، هو أن نعرض تفصيلا ما تحقق فيها فى عقد الثمانينات ، وما لابد من تحقيقه ونحن على آفاق التسعينات ، وذلك هو موضوع الصفحات التالية من هذا الكتاب .

إبراهيم نافع



آفاق التسعينات

قراءة لمستقبل الحياة في مصر خلال السنوات القادمة

لماذا .. هذا الكتاب الآن بالتحديد .. وما هو الهدف ؟

وأسأل فى البداية قبل أن أجيب على التساؤل .. وهل لابد لكل كلمة تقال .. من أسباب تبرر الجهر بها .. وأسباب لتبرير توقيتها ؟ وهل للكاتب دائما أن يشرح أولا لماذا قرر أن يكتب فى هذا الموضوع أو ذاك .. قبل أن يطرحه ويقول فيه كلمته ؟

أحسب أن يكون الهدف دائما هو الأهم ، أما الأسباب والتوقيت فأشياء جانبية قد لا تعنى القارىء فى أحيان كثيرة .

ومع ذلك فإنى أستطيع هذه المرة على الأقل أن أشرح أسبابى لكتابة هذا المؤلف .. وربما استطعت أيضا أن أشرح أسباب اختيارى لهذا التوقيت بالذات لطرحه على الرأى العام .

أما الأسباب فهى أنى كتبت منذ فترة مقالا عن البدايات الصحيحة ، قلت فيه إنى أعتقد أنه رغم ما يبدو على السطح من مشاكلنا الجديدة والموروثة ، **فإن الصورة العامة فى مصر لا تدعو أبدا إلى اليأس .. بل لعلى لا أتجاوز إذا قلت إنها مبشرة بالأمل فى التغلب على الصعوبات ومواجهة المشاكل الكبرى .. « والعبور » بعد جهد مطلوب إلى حياة كريمة توفر للإنسان المصرى أساسيات حياته .**

وشرحت أسبابى لهذه الرؤية .. وركزت دوافع تفاؤلى فى أن القيادة السياسية فى مصر منذ تولت مسئوليتها قد اختارت الطريق الصعب لحل المشاكل .. فلم تركن إلى الطرق الناعمة فى خداع الجماهير واستخدام سياسة المسكنات معها .

وإنما اختارت أن تضرب فى جذور المشاكل الأساسية بمشروعات طويلة الأجل تعالج المشكلة من أساسها ولا تظهر نتائجها على الفور .. بل بعد أن ينتهى تنفيذها وتثمر ثمارها ، وضربت المثل بالمشكلة الاقتصادية التى حققنا خطوات طيبة على طريق حلها بالخطط المدروسة ، وبالجهد الطويل للتوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولى .

وكذلك مشاكل الخدمات والمرافق التى اختار الحكم أن يواجهها بمشروعات تتكلف المليارات تقضى على قصورها قضاء نهائيا .. ولا تكتفى فقط بترقيع ثوبها المهلهل .. كما جرى ويجرى مثلا فى مرافق الصرف الصحى للقاهرة الكبرى والتليفونات والمياه والكهرباء والطرق وغيرها . وأشرت إلى تصحيح مفاهيم كثيرة كمفهوم الانفتاح ، والالتزام بالخطة .. وتنفيذ مشروعاتها بدقة حتى أوشكت أن تنتهى .. وأن تبدأ خطة خمسية جديدة .. وهى أول خطة تنمية كاملة جادة فى مصر منذ عرفنا التخطيط .. وقلت إن البدايات الصحيحة لابد أن تؤدى مهما ـ طال الزمن ـ إلى النهايات الصحيحة ، وأننا قد وضعنا أقدامنا على الطريق الصحيح ، ويبقى أن نبذل الجهد والعرق ، وأن يعمل كل إنسان فى مجاله لزيادة الانتاج والحد من الاستيراد لكى يقودنا الطريق الصحيح إلى غايته الكبرى ، وهى الحياة الكريمة لكل مواطن .



الصورة العامة فى مصر مبشرة بالأمل فى « العبور » لحياة كريمة . فالقيادة اختارت التصدى للمشكلات الكبرى بمشروعات للخدمات والمرافق تتكلف المليارات . (مترو الأنفاق وحل جذرى لمشكلة المرور والمواصلات)

ومنذ كتبت هذا المقال .. وفكرته تلح على خاطرى .. لكى استكمله .. بدراسة مفصلة عن المجالات التى بدأنا فيها هذه البدايات ، لأحاول تتبع المسار ، وأحدد ما يمكن أن تقودنا إليه من آفاق .

وشغلتنى عن تنفيذ الفكرة شواغل كثيرة .. لكنها لم تصرفنى عنها أبداً . وحين اقترب موعد الاستفتاء على فترة الرئاسة الثانية للرئيس حسنى مبارك .. وجدت فى هذا الحدث الهام مناسبة طيبة .. لإجراء هذه الدراسة وإكمال حلقاتها . وشجعنى على ذلك أنى رأيت أننى أستطيع بأقصى قدر من الموضوعية ككاتب ، والحياد كمواطن ، **أن اعتبر فترة حكم الرئيس مبارك الأولى .. هى فترة علاج سلبيات عديدة استغرقت جهد الحكم لفترة طويلة فى ميادين متعددة من الحياة السياسية إلى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، ثم فترة إقرار وتنفيذ لمبدأ العلاج الجذرى للمشاكل بدلا من المسكنات ، ولمبدأ مصارحة الشعب بالحقائق الكاملة عن الأوضاع بدلا من خداعه .. ولمبدأ الالتزام بالإصلاح الجاد طويل المدى بلا تملق للجماهير ولا استجداء لتصفيقها ، مع ترك المشاكل تتضخم تحت السطح او تأجيلها لكى تدفع الأجيال التالية الثمن غاليا من رفاهيتها .**
وليس هنا مجال تسجيل الإنجازات الكبيرة التى تحققت خلال هذه الفترة ، لكنى

اكتفى فقط بالإشارة الى رؤوس الموضوعات تمهيدا للانتقال إلى غيرها . وبهذا المنطق ، فإنى اعتبر أيضا أن فترة الرئاسة الثانية للرئيس مبارك سوف تكون إلى حد كبير فترة البناء فوق الأسس السليمة التى أرسيت خلال السنوات الست الماضية ، وأن هذا البناء رغم ما يتطلبه من جهد وعناء ، سوف يكون أسرع فى ثماره ونتائجه مما حقق خلال الفترة الأولى ، لأن علاج السلبيات الموروثة وتصحيح المفاهيم وإرساء القواعد يستغرق عادة وقتا اطول مما تستغرقه عمليات تعلية البناء ..

وفى هذه الدراسة ، سوف أحاول « **استطلاع** » آفاق السنوات الست القادمة من خلال تتبع خطوات الإصلاح والتغيير .. ما تم فيها .. وما سوف يتحقق فى عدد كبير من المجالات الأساسية ، عسكرياً ، واقتصادياً ، واجتماعياً . **ولا أدعى هنا أنى أحاول قراءة المستقبل .. لكنى أزعم أنى أحاول قراءة خطة العمل الداخلى فى مصر خلال السنوات الست القادمة .. قراءة تعتمد على الحقائق والأرقام ، ولا تعتمد على الأحلام والتمنيات .**

ولست فى حاجة لأن أقول إن إيمانى بوطنية القيادة السياسية ، وسلامة توجهاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية .. لن يحول دون إبداء رأيى فيما أقرؤه من خطوط عامة للعمل الداخلى فى الفترة القادمة ، ولا دون انتقادها فيما يستحق النقد ، أو تأييدها فيما يستحق التأييد منها .. **فالتأييد لا يحجب الرأى .. ولا يلغى النقد .. بل لعله يوجب النقد البناء والمشاركة بأكثر من غيره ، كما أنى أستطيع على الأقل أن أؤكد أنى سأحاول دائماً .. ألا تحجب ضخامة المشاكل التى نواجهها عنى بصيص الأمل فى مستقبل أفضل .**

كما أعد على الجانب الآخر .. بألا يستغرقنى التطلع إلى المستقبل بقلب يأمل لبلاده وشعبه حياة كريمة ، فيحجب عنى حقائق الواقع الذى نعيشه ، أو حجم الصعوبات التى نواجهها .. فليس هدفى بالتأكيد هو أن أرسم لك صورة وردية لسنواتنا القادمة .. ولا صورة غير حقيقية لها ، **وإنما هدفى بالتأكيد هو أن أعرض عليك الحقائق كما أراها .. لتصدر أنت حكمك الخاص عليها .. وترى ببصيرتك آفاق التسعينات وصورتها فى مصر خلال الفترة القادمة بإذن الله .**

□

ولعلنا نناقش بعد ذلك على الفور قضية القضايا ، ونعنى بها **زيادة الانتاج** ، التى بدونها لن يتحقق أى تقدم ، ويصبح كل ما ننادى به من أفكار ومبادىء حبرا على

ورق ، ويصبح ما نحلم به من آمال وتفاؤل ضربا من الخيال الذى لا يمكن تحقيقه على الإطلاق .

والواقع أن قضية زيادة الانتاج قد أسيء التعبير عنها إساءة بالغة ، وأصبحت عبارة مستهلكة فقدت مضمونها وتأثيرها ، لأن زيادة الانتاج القومى عبر التاريخ لم تتحقق فى أى دولة إلا من خلال زيادة إنتاج الفرد ، وإنتاج المجتمع ككل ، ولم تتحقق أيضا إلا من خلال زيادة عدد وحدات الانتاج ، كالأراضى الزراعية والمصانع والمنشآت السياحية ، ومن خلال زيادة ما ينتج فى كل منها .

وزيادة عدد وحدات الانتاج تحتاج فى الحقيقة إلى ركائز أساسية تكفل لها النجاح والتقدم :

□□ الأولى : **هى ضمان الاستقرار السياسى .. باعتباره أكبر ضامن للمستثمر الفرد ، لأن المستثمر لن يقوم باستثمار أمواله فى مكان إلا إذا تأكد أن هذا المال سوف يكون آمناً .. أو أن أمواله سوف ترد إليه بعد مساهمته فى المشروعات التى تنفذها الدولة** إذا دعتها الحاجة إلى الاقتراض لسد النقص فى مواردها .

ومن المعروف أن الاستقرار فى حد ذاته هو من صنع البشر .. وأن تحقيقه لابد أن يتم من خلال دولة لها قوانينها ومؤسساتها السياسية والتشريعية والتنفيذية والاجتماعية ، أى دولة تصنع القرار بعد المناقشة والحوار .. وعندما تصدره يطبق على الجميع دون استثناء .. وبلا تراجع ، تحسبا لضغوط مجموعات معينة ، أو خوفا من تأثيرات مجموعات أخرى ، لأنه فى مثل هذه الحالة تنقلب الأمور إلى فوضى .. بل تصبح هيبة الحكم نفسها فى الميزان .

□□ الثانية : **لكى يزداد عدد الوحدات الإنتاجية لابد من وجود أموال كبيرة متراكمة لدى أفراد وهيئات ، لأن البديل الآخر لعدم وجود هذه الأموال هو اقتراض الحكومة من الخارج لإنشاء وحدات إنتاجية جديدة .**

وهذه الأموال المطلوبة لن تتوافر إلا إذا أقبل الأفراد على استثمار فائض أموالهم فى المشروعات الانتاجية . لذلك فإن المطلوب بشدة هو أن يوجه القادرون أموالهم للاستثمار فى بلادهم .. وأن توجه المؤسسات التى تتولى تجميع مدخرات صغار المدخرين خصيلة هذه المدخرات للاستثمار فى مجالات إنتاجية ، سواء كانت هذه المؤسسات بنوكاً عامة ، أو خاصة ، أو شركات لتوظيف الأموال .

ويفرض ذلك بالضرورة الحاجة إلى تنشيط دور القطاع المصرفى ، ودور سوق المال فى جذب الودائع ، وتوجيهها لإنشاء مواقع جديدة للانتاج .

□□ الثالثة : توافر الأشخاص والشرائح الاجتماعية التى تؤثر استثمار أموالها فى مشروعات إنتاجية تخدم المجتمع ، بدلا من إيثار الاستثمار الكسول او الخامل الذى يتمثل فى الاحتفاظ بالمدخرات فى ودائع خاملة بالبنوك .. او اكتنازها بشكل أو بآخر .. أو توجيهها إلى شراء الأرض والذهب والمعادن والعملات على أمل تزايد قيمتها مع الزمن . فى نفس الوقت الذى يستطيعون فيه مضاعفة قيمتها بالاستثمار النشيط فى المشروعات والانتاج ، مع خلق فرص عمل للآخرين ، والمساهمة فى حل مشاكل المجتمع بزيادة الانتاج وتقليل الاستيراد .

ووجود هؤلاء الأشخاص ـ الذين نسميهم عادة برجال الأعمال ، ورواد إقامة قواعد الانتاج ـ أمر شديد الأهمية .. وإذا وجدوا فلابد أن نتيح لهم أداء دورهم ، وأن نشجعهم .. وأن نقدر لهم دورهم فى خدمة الاقتصاد والمجتمع ، لأن خدمة المجتمع ، لا تتعارض مع خدمة هؤلاء الأشخاص لمصالحهم الأساسية التى دفعتهم لإقامة المشروعات ، وهى تحقيق الربح المشروع .. فلا يجوز أن ندمغهم جميعا بأخطاء القلة المنحرفة منهم وهى موجودة بين كل الفئات ، ولا يجوز أن ننظر إليهم نظرة تغلب الشك على حسن الظن فى كل أعمالهم ونواياهم .. فالأغلبية فى كل فئة هم الشرفاء .. والأقلية هم غير الشرفاء . **والحكومة وأجهزة الإعلام مطالبة بتشجيع هؤلاء لا محاربتهم ، ومطالبة بتهيئة الظروف التى تدفعهم لتوجيه أموالهم للاستثمار النافع المفيد .. بدلا من بث الرعب فى قلوبهم مما يدفعهم إما إلى الإحجام والاكتفاء بالاستثمار الكسول .. وإما إلى الهرب بأموالهم إلى الخارج .**

ولابد أن نعترف فى النهاية بأن الأموال المتاحة الآن للدولة أقل بكثير من المشروعات الانتاجية المطلوب تنفيذها .. وأقل من الطموح المطلوب لحل مشاكل المجتمع .

فكل الدول الرأسمالية والشمولية تشجع الآن الاستثمار الخاص وبأشكال مختلفة ..

فدول الاقتصاد الحر مثلا يبلغ تشجيعها للاستثمار الخاص إلى حد إعطاء منحة للمستثمر تمثل جزءاً من قيمة المشروع الذى ينفذه ، فإذا أقام مثلا فندقا يتكلف ٣٠ مليون دولار ، تعطيه الدولة حافزاً نقدياً بنسبة ٢٠٪ ، أى ٦ ملايين دولار من النقد منحة لا ترد ، لأنه أعفى الدولة من أن تدفع ٣٠ مليون دولار لإقامة مشروع يوفر العمل لـ ٢٠٠ أو ٣٠٠ مواطن .

وبعض الدول الاشتراكية تقدم الحكومة فيها الأرض للمشروعات

الخاصة بأثمان رمزية .. وتنشىء لها المرافق على نفقتها ، مما يمثل أيضا منحة غير مباشرة لصاحب المشروع .

ننتقل بعد ذلك إلى قضية أخرى لا تقل أهمية .. هى قضية **زيادة انتاج الوحدات الانتاجية القائمة بالفعل** .. وفى هذا المجال ، لابد أن أشير فى البداية إلى أن ما نشر ، وأذيع وعلق عليه الكثيرون ، من أن **انتاجية العامل المصرى ضعيفة .. وأن متوسط ساعات عمله هو ٢٧ دقيقة فى اليوم ، غير صحيح ولا يقبله العقل أو المنطق ، والأرقام الفعلية تكذبه تماما سواء فى القطاع العام ، أو القطاع الخاص** .

ففى القطاع العام فى مصر هناك عمال شرفاء يقفون أمام الماكينات والأفران الضخمة والمعدات المتطورة .. بالساعات كل يوم .. ولمدة لا تقل عن ٧ ساعات .. ولا يستطيع عامل أن يتخلى عن موقعه وإلا توقفت الآلة أو المعدة .. وانكشف أمره .. وتأثر معدل الانتاج اليومى .

لكن ذلك لا يدفعنا لإنكار حقيقة أخرى ، وهى أنه فى بعض المواقع الحكومية التى شهدت فى السنوات الأخيرة تكدسا فى العمالة لأسباب تاريخية معروفة ، ينخفض متوسط ساعات عمل البعض .. بل وينعدم هذا المتوسط أحيانا لقلة العمل نفسه ، ولعدم وجود مسئوليات محددة لبعض العاملين .

إن هناك ٣ عوامل تؤثر فى قضية زيادة الانتاج هى :

□□ **العامل الأول** : **هو نوعية المعدات** التى يعمل عليها العامل .. وفى هذا المجال استطعنا خلال الخطة الخمسية أن نجدد معظم الآلات ، كما استطاع القطاع الخاص أيضا أن يجدد مصانعه ، كما ساهم القطاع العام فى مجال الأراضى فى تحسين التربة . ونستطيع أن نقول إن معظم آلات وتجهيزات القطاعين العام والخاص فى مصر الآن لا تقل مستوى عن مستوى المعدات والتجهيزات فى ميادين العمل فى الدول الأخرى ، وبالتالى فلم تعد لأحد حجة لتبرير انخفاض إنتاجية الوحدات الإنتاجية بقدم الماكينات ، أو استهلاكها .

□□ **والعامل الثانى** : **هو مستوى الأداء الفردى** ، والمقصود به هو مستوى أداء الفرد الجاد الذى يعمل بإخلاص فى كل ساعات العمل ويعطى كما محددا من الناتج الفردى . هذا الأداء يتطلب أساسا التدريب الفنى الجيد ، كما يتطلب اكتساب عادات عملية جادة خلال العمل .. وفى هذا المجال فكلنا مطالبون برفع مستوى الأداء .. وبالانضباط .. وبالإتقان . وهذه الممارسات ينبغى أن تتحول إلى عادات شخصية لكل العاملين المخلصين .. ونجاحنا فى تحويل هذه الممارسات الجادة إلى عادات اجتماعية هو الذى يفتح أمامنا الأبواب لزيادة الانتاج وللتقدم ، حيث يصبح

المجتمع كله مجتمعا جادا يقبل ويشجع الجدية والانضباط ، ويرفض كل ما يتناف معهما .

□□ **والعامل الثالث** : **هو أن تصبح القدرة على الانتاج ومستوى الأداء الفردى جزءاً من العملية التعليمية** التى تصوغ شخصيات النشء والأفراد فى المجتمع .

كما أن هناك عنصراً آخر بالغ الأهمية فى قضية زيادة الانتاج ، وهو أن **يسود مبدأ الثواب والعقاب فى تقييم جهود العاملين ، وهو المبدأ السائد فى كل المجتمعات المتقدمة وطوال المراحل التاريخية المختلفة .. فالثواب هام جداً فى حفز العاملين على الانتاج .. والعقاب أيضا هام جدا لردع الكسالى والمتسيبين .. وللأسف فإننا لا نحتاج إلى قوانين جديدة للثواب والعقاب ، لأن لدينا الكثير منها .. لكننا نحتاج فقط إلى تنفيذها تنفيذاً جاداً عادلا .. خاصة بالنسبة لمبدأ العقاب الذى كثيرا ما يتدخل التسيب ، والتواكل ، لعرقلة تنفيذه بالرجاء ، أو بالصراخ من جانب المتسيبين .**

فهل نحن على استعداد شعباً ، وأحزاباً ، ونقابات عمالية ومهنية أن نطبق مبدأ الثواب والعقاب التطبيق الصارم الذى يعطى لكل إنسان حقه ، ويشعر المنتج بقيمة عطائه والمهمل بعاقبة إهماله وتعمده عدم المشاركة فى الانتاج ؟

إن السؤال مطروح علينا نحن .. وليس على الحكومة .. وعلينا نحن أن نجيب عليه .. هل نقبل تطبيق هذا المبدأ بشقيه تطبيقا عادلا جاداً .. أم لا ؟ ! ..

إن زيادة الانتاج وحل مشاكل المجتمع لن تتحقق بغيره .. ولا تستطيع أقوى حكومة أن تحققه مهما توافر لها من آلات وتجهيزات ومعدات اليكترونية . ولا يستطيع أن ينفذه إلا الشعب الذى يلفظ المتسيب ، ويحترم العارق المكافح الجاد .

وما زال السؤال بعد ذلك قائما .. **كيف نطبق هذا المبدأ ؟ .. متى يأتى اليوم الذى لا نعترض فيه على نقل موظف أو عامل من موقع إلى موقع إذا كان ذلك يؤدى إلى زيادة الانتاج ؟ .. ومتى يأتى اليوم الذى لا نعترض فيه ـ بدعوى الأسباب الإنسانية ـ على توقيع العقاب على المقصر .. والمهمل والمخرب ؟.. ومتى يأتى اليوم الذى نشجع فيه بكل قوة أن يحصل العارق المجد على المقابل العادل لعمله ولكل زيادة فى الانتاج يحققها . والعالم كله بشرقه وغربه يتجه الآن للتمييز بين المجد**

والمقصر فى الأجر وفى المزايا .. والحوافز ، فلا يعطى للجميع بلا استثناء زيادة فى الأجر تشمل العارقين والكسالى .. ولابد أن نقبل هذا المبدأ .. وأن نشجعه .. وأن نتبناه ، وإذا قبلنا ذلك فسوف نشجع المنتجين .. وسوف نحفز الكسالى على العمل والانتاج .

ثم نصل بعد ذلك إلى أكثر العوامل أهمية فى زيادة الانتاج ، وهو **قيادة العمل** التى تخطط وتوجه ، وتخلق الأفكار والمبادرات لزيادة الانتاج وتحسين مستوى العمل .

صحيح أن هذه العناصر تعد من العناصر النادرة فى كل مجتمع ، ولا تزيد نسبتهم فى أى مجتمع على ١ إلى ٢ فى الألف ، لكن مجتمعنا ـ مقيمين أو مهاجرين ـ لا يخلو منها .. بل لعل نصيبه منها يكفى لخلق قدرة فى الأداء والعمل لو أتحنا لها الفرصة العادلة لممارسة مسئولياتها .

ولكى يتحقق ذلك .. لابد أن تتغير مفاهيم كثيرة مستقرة .. **فلابد مثلا أن نقبل مبدأ أن يحصل هؤلاء الأكفاء ، وأصحاب الخبرات النادرة على أجور متميزة جدا تغريهم بالعطاء وبعدم الهروب إلى الخارج .. لأنهم قادرون على إضافة المزيد من الدخل القومى للبلاد من خلال المواقع التى يعملون بها .**

ولابد أيضا أن نعطى أنفسنا حق تغيير هذه القيادات إذا ثبت عدم قدرتها ، أو فشلت فى تحقيق زيادة ملموسة فى الانتاج .. فليست هناك قيادات أبدية .. ولا قيادات بالأقدمية .. ولا قيادات حتمية فرضتها ظروف عدم وجود بدلاء أفضل منها .

هذا هو ما نحتاج إليه لكى نحافظ على ما تحقق من إنجازات .. ونبنى فوقها بأسرع من المعدلات التى تحققت فى السنوات الست الماضية .

فطريق الجدية والتنمية والبناء .. الذى تحددت معالمه خلال فترة رئاسة مبارك الأولى لابد أن يتواصل ، ويستمر خلال الرئاسة الثانية .. ولابد أن يساند الشعب ذلك بعطاء مماثل من الجدية والالتزام ، والقيم التى ترفض الإهمال والتسيب .. وتشجع العطاء والعرق والكفاح .

فهذا هو دور الشعب فى ملحمة البناء .. وهذا هو الطريق إلى التقدم وتخفيف المعاناة .. وحل المشاكل .

٢

استقرار أم خراب

.. والحديث عن زيادة الانتاج ، وإعلاء البناء . باعتبارهما حجر الزاوية فى صنع المستقبل خلال الحقبة القادمة ، لابد أن يجرنا بالضرورة إلى الحديث عن القاعدة التى تنطلق منها جهود الانتاج والبناء ـ وهو الاستقرار .

إننا نعود للحديث مرة أخرى عن الاستقرار ، لأنه العنصر الأساسى فى تحقيق هدف التنمية ، وجذب الاستثمارات المصرية والأجنبية ، وخلق فرص العمل وحل المشاكل الاجتماعية .. وبغيره لن يتحقق الهدف .. ولن تجد المشاكل حلولها .

وإذا كانت الأشياء تعرف بأضدادها ... فلنتخيل معاً صورة الأوضاع فى مصر لو تغلب منطق الرصاص على منطق الحوار والاستقرار فيها لا قدر الله .

ولنتخيلها معاً لو انقسم المجتمع المصرى إلى فصيل مسلح يدعو لأفكاره بالسلاح وقتل الخصوم ـ وفصائل أخرى غير مسلحة تلتمس القوة لترد عن نفسها الاعتداء . . وتحمى حياتها ومصالحها .

لنتخيلها أيضا لو ساد الرعب حياة البشر فانصرف الزراع عن الزراعة لتأمين حياتهم . . وهجر العمال مصانعهم لأنه لا أمان لعامل فيها . . وانصرف الشباب عن دراساتهم ومعاهدهم وأعمالهم ، وانغمسوا فى دائرة العنف والعنف المضاد دعوة لرأى ، أو دفاعا عن موقف ، أو احتماء من الأذى .

لنتخيلها كذلك لو تحولت مصر إلى غابة مسلحة ، البقاء فيها للأقوى والأكثر تسليحا والأكثر أنصارا .. فتوقفت أوجه النشاط الاقتصادى والاجتماعى والخدمى .. وهربت الودائع من بنوكها إلى الخارج .. وتوقف تدفق الأموال المصرية وغير المصرية إلى الداخل .

بل لنتخيلها كذلك لو انقسمت مصر إلى فرق دينية مسلحة تدافع عن نفسها ، وتتربص بالأخرى الدوائر ، وتتلقى الدعم والعون من المصادر الخارجية . . . فتسرب مثلا بعض القوى الأجنبية المال والسلاح لبعض الفرق التى تتفق معها فى العقيدة ، وتسرب بعض القوى الأخرى المال والسلاح للفرق التى تشترك معها فى الهدف ، وتنتهز بعض القوى الأخرى فرصة الفوضى والصراع والخراب ، فتدخل إلى الساحة بالمال والسلاح للطرفين معا ولكل من يسهم فى تقويض البناء بأكمله .

لنتخيل معا باختصار هذه الصورة البشعة لمصر . . . وقد شلت كل مؤسساتها الدستورية والاقتصادية والعلمية والفكرية . . . فتتحول إلى مجتمع لايعمل ولاينتج ولايفكر بالعقل والمنطق .

أى خراب ينتظر مثل هذا المجتمع ؟

وأى فناء يسعى اليه هذا المجتمع بخطوات حثيثة ؟

إن التنظيمات المتطرفة الصغيرة التى تطل علينا بين حين وآخر فى بلادنا ليست



إن اختيار الطريق الديمقراطى ، يعنى عدم مشروعية
اى اتجاه يمارس العنف أو يدعو إليه لتحقيق أهدافه

صناعة مصرية كما يتصور البعض . . حتى من بين أعضاء هذه التنظيمات نفسها .

إن هذه التنظيمات وبكل وضوح صناعة أجنبية ... وضعت بذورها الأولى فى الضفة الغربية الخاضعة للاحتلال ... وأترك لذكاء القارىء أن يستشف مغزى هذا المكان بالذات الذى خرجت منه معظم هذه التنظيمات والأفكار المتطرفة .

ثم خرجت هذه الأفكار والتنظيمات من الضفة الغربية . . وانتقلت إلى العراق ولبنان والسودان وتونس . . . وتحاول الآن التسلل الى مصر استكمالا للخطة العامة التي تستهدف هدم الأمان والاستقرار فى المنطقة العربية بأسرها .

ورافق هذا المخطط الشرير محاولات الثورة الإيرانية تصدير مبادئها الخومينية الى خارج الحدود ، فى تحالف غريب ومشبوه مع سوريا وليبيا . ولقد بدأت هذه المحاولات من الضفة وإيران فى وقت سابق لظهور هذه التنظيمات فى مصر . . . ومن الحقائق الغريبة أن بعض عناصر هذه التنظيمات قد تلقت تدريباتها العسكرية فى إيران ولبنان . كما أن هناك تعاونا ماليا وتنظيميا وفكريا وتدريبيا بين جميع هذه التنظيمات المتطرفة بأسمائها المختلفة وبمواقعها

المتباينة ، وقد أكدت هذه الحقيقة الجهود المشتركة للأجهزة الأمنية فى الدول العربية خلال الفترة الأخيرة .

فماذا تقدم لنا هذه التنظيمات من حلول بديلة لما نواجهه من مشاكل ؟

إن هذه التنظيمات تقدم لنا باختصار شديد حلا سحريا شاملا للمشاكل . . هو فى حقيقته لا حل لأى مشكلة ، فكل ما تطرحه من فكر يتلخص فى هدم كل شىء أولا ثم **التفكير بعد ذلك بروية وهدوء فى إعادة البناء والبحث عن حلول !**

اما كيف تتصور هذه التنظيمات إمكانية إعادة البناء . . وإمكانية التمويل ومصادره ، وصورة المستقبل السعيد الذى سيتحقق بعد أن يعم الخراب ويقام فوقه البناء الجديد . . فهذا ما لا تطرحه هذه التنظيمات ، ولا تقدم فيه إجابة واحدة شافية على مدى تاريخ هذه الحركات الطويل .

لقد ازدهرت الحضارة الإسلامية فى العصور التى ساد المجتمع الإسلامى فيها التفكير العقلانى ، والأخذ باسباب العلم ، وتكريس الجهد للبناء ، والدعوة للراى بالحكمة والموعظة الحسنة ، واحترام الأديان ، واحترام حرية العقيدة. وكان تقدم هذه المجتمعات هو ثمرة لعطاء وجهد المجتمع الآمن المستقر .. والمجتمع العامل المنتج الذى يجاهد فى ميدان العمل كما يجاهد فى ميدان العقيدة .

وليس ذلك تفسيراً جديدا للتاريخ . . . لكنه تطبيق عملى للقيم الدينية الصحيحة التى تحث على العمل وإتقانه ... وتحض على الفضائل ، وتحمى الحرمات ... وتحرم القتل بغير حق ... وتجعل كل من المسلم وغير المسلم حراما على الآخرين فى دمه وماله وعرضه .

إن الآيات التى تحض على العمل وحسن التعامل بين البشر فى القرآن الكريم كثيرة وعديدة . . . وليس هنا مجال تسجيلها كاملة . . . إذ يستطيع أى إنسان أن يسترجعها من كتابه الكريم بكل يسر . . . لكننا نريد أن نقول إن التدين الصحيح يطالب الانسان بالعمل والانتاج ، وحماية أرضه وحدوده ، وحسن التعامل مع الآخرين واحترام حرياتهم ، ودفع الأذى عنهم . . . ويرفض منطق العنف والإرهاب *والقتل والتخريب . . فماذا يريدون من مجتمعنا إذن ؟*

إن بلادنا للحق والحقيقة . . . هى أكثر المجتمعات الإسلامية احتراماً للقيم والأخلاق والتقاليد والمبادىء الإسلامية . .

إن بلادنا ـ للحق والحقيقة ـ هى أكثر المجتمعات اقترابا من تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية فى قوانينها ومعاملاتها . وذريعة هذه التنظيمات فى محاولاتها للهدم والخراب بدعوى المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية . .

ذريعة واهية . . كما أن دعواهم بأن عدم تطبيق الجزء اليسير المتبقى من أحكام الشريعة فى بعض القوانين الوضعية هو سبب المعاناة الاقتصادية ، وسبب كل المشاكل . . هى دعوى لا تستند إلى أساس . فاستكمال تطبيق الشريعة فى هذا الجزء اليسير مرهون أولا بالوقت الذى يسمح بذلك مراعاة لظروف المجتمع وأوضاعه، كما أن هذا الجزء بكل تأكيد ليس المسئول عن المشكلة الاقتصادية لأن أسباب المشكلة معروفة. . وتراكماتها معروفة . . وحلولها أيضا معروفة . . وليس من بينها بالقطع الهدم والخراب وفرض الصراع على المجتمع بين الفئات المتطرفة والمعتدلة ، أو بين اتباع الأديان السماوية على أرض مصر .

ولنأخذ ما جرى فى دولة عربية إسلامية مثالا على ما تمثله هذه الدعاوى من أخطار .

فالمعروف أن موارد تونس الأساسية تأتى من السياحة وتحويلات التونسيين العاملين بالخارج .. وبالتالى فإن أكبر القطاعات التى تستخدم العمالة فيها هو القطاع السياحى . وعندما حدث الاصطدام بين الدولة والجماعات المتطرفة فيها ، انهارت السياحة فى تونس إلى ١٠٪ عما كانت عليه فى العام الماضى ، ١٩٨٦ ، فتوقفت المنشآت والخدمات السياحية ، وتفشت البطالة ... وتوقفت تحويلات العاملين إلى تونس ، وتوقفت الاستثمارات العربية ... فتوقفت مشروعات التنمية وساد الركود حتى تعذر الوفاء بالاحتياجات اليومية للشعب التونسى .

هذه هى صورة مجتمع عانى من الجماعات المتطرفة لمدة عام واحد فقط . . . فهل هذا ما يريده المتطرفون لبلادنا ، وكيف يكون الحال لو استمر هذا الوضع لعدة سنوات قادمة ؟

لقد كرم الله العقل الإنسانى فى أكثر من سورة . . . وحث المؤمنين على أن يتفكروا فى أمورهم بالعقل والمنطق . . . وأن يعتصموا بحبل الله جميعا وألا يتفرقوا ، فكيف يكون الحال حين يسود الصراع .. ويتمزق المجتمع ، وتتمزق الأسرة وهى وحدته الأولى بين مؤيد لهذا العنف ، وبين معارض له ... ومعتدل حائر بينهما ؟ .

وماذا يريد هؤلاء المخربون لشبابنا الحائر بين دعاوى التطرف المتسربلة بعباءة الدين ... التى تعده بحل جميع مشاكله ولكن فى المستقبل فقط ... أما فى الحاضر ، أو المستقبل القريب ، فلا تقدم له سوى الأحلام والأفكار الغامضة ؟

إننا لاندعى أن الدولة قادرة رغم جهودها المكثفة التى تصارع الزمن على حل جميع مشاكل الشباب بين يوم وليلة ، لكننا نستطيع أن نقول بكل ثقة إن حل مشاكل

الشباب لايقدر عليه سوى المجتمع الآمن المستقر الذى يطلق طاقات العمل والانتاج لدى أفراده . . . وإن أى تخريب أو فوضى إنما تباعد من إمكانية حل أية مشكلة من مشاكل الشباب ، والمجتمع بصفة عامة .

إنهم يحاولون إغراء الشباب واستقطابهم بدعاواهم الغامضة . . ويركزون جهودهم على الشباب فى المرحلة بين ١٢ سنة و ٢٤ سنة ، وهى مرحلة التعليم والتكوين العلمى ، ولا ننكر أنهم يستفيدون من بعض السلبيات القائمة بالفعل ، كالفراغ الذى يفترس الشباب فى هذه المرحلة لمدة ٦ شهور طويلة كل سنة هى الأجازة الصيفية ، بغير أن نوفر لهم أعمالا أو نشاطات مفيدة تشغل هذا الفراغ ، وتربى فيهم الإقناع بأن الحياة عمل وعبادة لخير الانسان ومجتمعه .

والحل فى تقديرى هو ألا نترك الشباب فى هذه المرحلة الحرجة يتلقى فقط الدعاوى التى تتعلق بهدم المجتمع . . لا ببنائه والحفاظ عليه وإعلائه ، ومن الممكن أن نخطو فى طريق ذلك خطوات مفيدة لو فكرنا بشكل أو بآخر فى إطالة العام الدراسى قليلا ، بحيث يتناسب مع الأهداف الصحيحة للعملية التعليمية . . . وبحيث يعيد للشباب الثقة فى دور المدرسة والمعهد العلمى فى تكوين شخصيته ، مع ضرورة تطوير التعليم لخدمة أهداف المجتمع وخلق شباب منتج يعرف قيمة العمل الى جانب قيمة العلم ، مع ضرورة الاهتمام بخلق فرص عمل للشباب خلال الصيف تفيد الشباب ماديا وعمليا وخلقيا ، وتفيد المجتمع وتساهم فى حل مشاكله .

تبقى بعد ذلك حقيقة هامة هى أن اختيار الطريق الديمقراطى يعنى عدم مشروعية أى اتجاه ، يمارس أو يدعو ، إلى استخدام العنف والقوة لتحقيق أهدافه ، تحت أية مبررات أو حجج ، يستوى فى ذلك أن تكون هذه القوة ، أو الاتجاه ، فى الحكم أم فى المعارضة ، وبالتالى فإن هذا الوضع يخلق التزاماً جماعياً ، فى كل من الحزب الحاكم ، وأحزاب المعارضة ، للدفاع عن الطريق الديمقراطى ، ومؤسساته ، للمواجهة الايجابية الجماعية ضد القوى والاتجاهات الإرهابية المتسربلة بعباءات الدين ، ويستوى فى ذلك بعض الأحزاب السياسية ، التى تبدى تعاطفاً مع الإرهاب ، من موقع الانتهازية ، أو الجبن عن إعلان إدانتها الصريحة له .

هذا الالتزام الذى يرتب ضرورة ومشروعية المواجهة الجماعية مع الإرهاب ، لايحقق فقط الأمن الاجتماعى ، بل والأمن الذاتى لكل قوة أو حزب أو جماعة سياسية أو ثقافية ، ولكل فرد .

ومن هنا يصبح معادياً للديمقراطية أى تنازل ، أو تهاون أو تهرب ، أو تعاطف مباشر أو غير مباشر مع الإرهاب وجماعاته ، وهو ما يستلزم صدور قانون، من خلال السلطة التشريعية ، ينظم المواجهة الجماعية للإرهاب ، ويستند إلى اقتناع الرأى العام ومصالحه فى توفير الأمن الاجتماعى والسياسى للبلاد .

لقد كان هذا الاختيار الديمقراطى . . هو أبرز اختيارات الرئيس مبارك خلال فترة رئاسته الأولى . . وسيكون بالتأكيد اختياره والتزامه أمام الشعب خلال رئاسته الثانية . فهو اختيار يجمع لديه بين الاقتناع الشخصى .. وبين الإدراك الواعى لحقائق التاريخ . ولقد تلازم هذا الاختيار الديمقراطى بكل أعبائه لديه مع جهده الدءوب لتأكيد الاستقرار فى مصر كعنصر أساسى لحل المشكلة الاقتصادية .

وأتصور أن أولوياته خلال الفترة القادمة ستكون أيضاً بالدرجة الأولى المشكلة الاقتصادية . . . التى تمثل الأولوية الصحيحة لدى جماهير الشعب العريضة وخاصة من محدودى الدخل . . . الذين يرى الرئيس مبارك محقا أن هدف الحكم الأساسى لابد أن يكون هو حل مشاكلهم وتوفير الحياة الكريمة لهم . وليس هذا بالحلم البعيد ، كما يتصور بعض المتشائمين ، وبعض من يرسمون صورة سوداء كاذبة عن الحياة فى مصر ، فمصر دولة كبرى بامكاناتها الطبيعية والبشرية ، وهناك أسباب عديدة تدعو للتفاؤل بقدر معقول بالنسبة لصورة الحياة فى مصر خلال السنوات الست القادمة .



آفاق الستينات

قواتنا المسلحة
وعلامات على طريق الكرامة

انتهينا فيما سبق إلى أن الاستقرار يمثل إحدى الركائز الأساسية للتنمية والتقدم ، وأن تجارب التاريخ تؤكد بشكل قاطع أنه بدون الاستقرار تنعدم التنمية ، بل يتأكد الخراب والانهيار . فليس هناك بلد واحد فى العالم اهتز فيه الاستقرار ، ونشطت فيه عناصرالتخريب والإرهاب إلا وتوقفت فيه التنمية ، وهربت منه رؤوس الأموال ، وهاجرت بعيدا عنه الكفاءات ، وقررت عمالته الماهرة الرحيل .

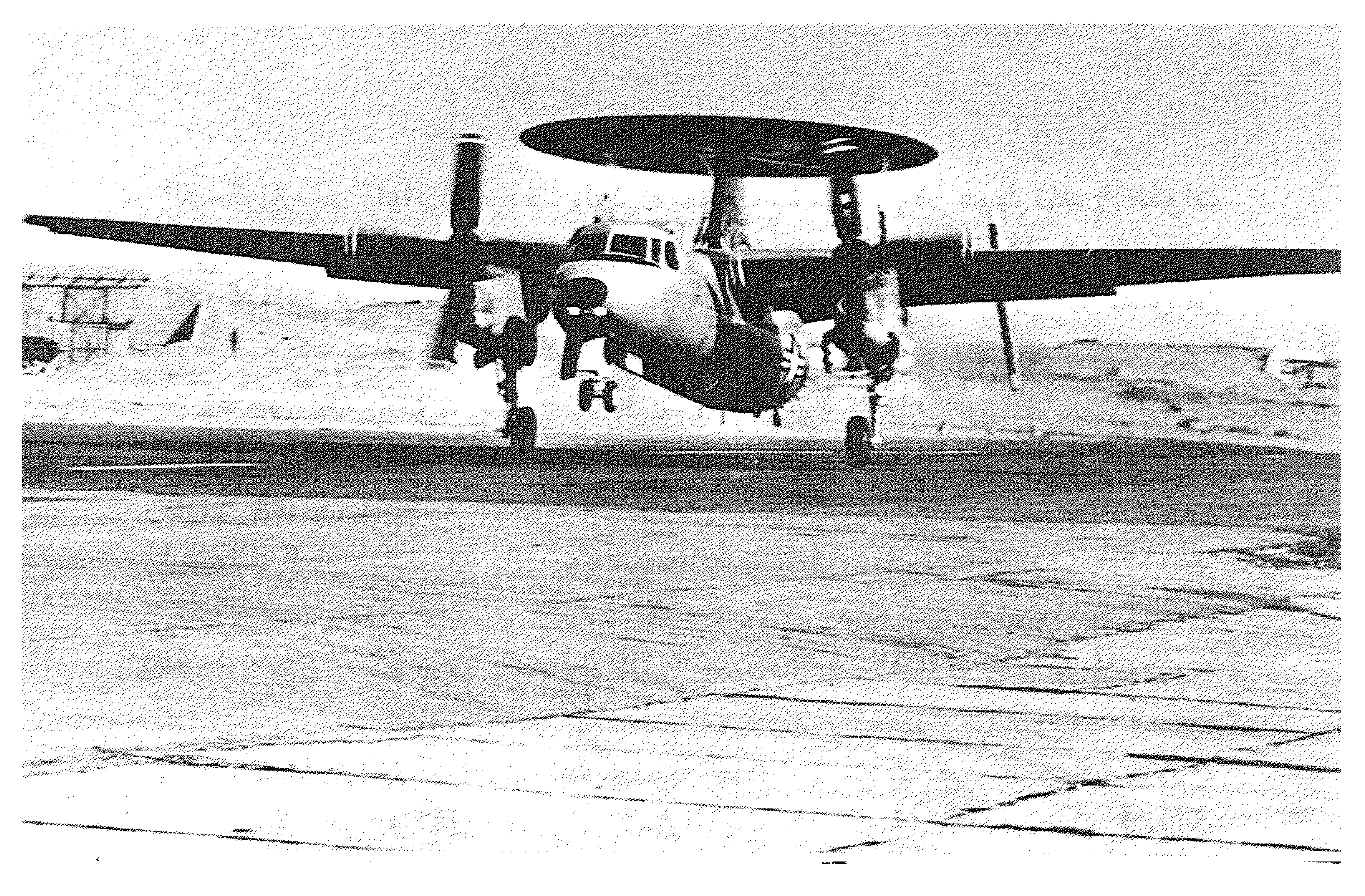
أما الركيزة الثانية للتنمية فهى بالقطع الحدود الآمنة ، لأن البلد الآمن على حدوده ، هو البلد الذى يجتذب رؤوس الأموال ، الحافظ لها من التدمير ، المقنع لأصحاب المزارع والمصانع بأن يقدموا على التوسع والتطوير والتحسين . والحدود لاتصبح آمنة إلا إذا توافرت لها الحراسة من جيش قوى برجاله ومعداته وتدريبه .

وبالتالى فالحديث الآن عن قواتنا المسلحة . . وماشهدته من تطور جذرى خلال السنوات الماضية . . وماسوف تشهده من انطلاقات واسعة لتحقيق مايعلقه عليها الشعب والقيادة السياسية من آمال .

وليس من السهل أن نعرض موقف وتطور القوات المسلحة خلال السنوات الست الماضية فى حيز واحد مهما طالت سطوره . لكنى سأتبع فى عرضى لما أرصده من تطور فى مسيرتها هنا ، أسلوب العسكريين فيما يسمونه بعلامات الإرشاد على الطريق ، لأتناول بعض الخطوط العامة . . واتوقف عند بعض الإنجازات التى تكشف الطريق وتلقى الضوء على طبيعة المسيرة .

والعسكريون يعرفون أن أحد أهم علامات الإرشاد على طريق التطور الدفاعى والعسكرى ، هو ما يطلقون عليه « **الدروس المستفادة** » من أى حرب أو أزمة أو مناورة أو بيان تدريبى ، أو حالة رفع درجة الاستعداد ، أو عملية تعبئة ، أو أى نشاط للقوات المسلحة .

وأول درس ظهرت نتائجه بوضوح خلال السنوات الست الأولى من حكم الرئيس مبارك ـ القائد الأعلى للقوات المسلحة ـ هو **العلاقات السياسية العسكرية .. فلقد أثبتت الدروس المستفادة من بدء الخمسينات وحتى أواخر السبعينات أن هذه العلاقات اتسمت أحيانا بالغموض ، وأحيانا أخرى بالنفور ، وأحيانا ثالثة بالتجانس السياسى العسكرى كما حدث فى أكتوبر ١٩٧٣ ، إلا أن وضوح وسلاسة العلاقات السياسية العسكرية نتيجة التنظيم الجيد ، وخطوط اتصال العمل الواضحة والمحددة ، قد وصلت بالقوات المسلحة المصرية إلى أعلى مراتب التنسيق والتجانس العسكرى السياسى ، والذى يطلق عليه العلم العسكرى .. الانضباط الاستراتيجى للقوات المسلحة ، وتلك سمة قل أن توجد فى دول العالم الثالث ، وهى سمة الدول المتحضرة شرقا وغربا ، وقد تأكدت بوضوح فى دور وأداء والتزام القوات المسلحة بالخط الاستراتيجى للقيادة السياسية المصرية .**



تحولت فلسفة القوات المسلحة إلى إعادة البناء العسكرى ، لا بغرض تحقيق احتياجات اليوم فقط ، بل تلبية لمطالب الغد أيضا . (طائرات الانذار المبكر)

والدرس المستفاد الثانى ، والذى استوعبته جيدا قواتنا المسلحة خلال السنوات الست الأولى من حكم الرئيس مبارك ، هو درس **العلاقة بين القوة البشرية وميزانية الدفاع** . . هذه العلاقة تهدف فى النهاية الى تحويل هذين العنصرين ـ البشر والمال ـ الى قوة دفاعية قادرة على حماية الوطن وتطوره لتلحق بالعصر ، وتصبح جاهزة لمواجهة أى خلل فى التصاعد العسكرى المحسوب والمستمر حولنا شرقا من افغانستان والخليج ، غربا إلى شمال افريقيا والمحيط ، وجنوبا حتى منابع النيل . . ومن هنا شهدت هذه السنوات الست فلسفة عسكرية جديدة تعتمد على :

□ نمو الناتج العسكرى والدفاعى وليس نمو حجم البشر ، أو حجم موازنة الدفاع . **ولا أذيع سرا اذا قلت إنه تم خفض حجم القوات المسلحة بما يصل الى ٤٥٪ عما كانت عليه ، وتم خفض الإنفاق العسكرى المصرى ـ ليصل إلى المعدل العالمى وهو ٨٪ الى ٩٪ من إجمالى الناتج القومى فى منطقة يتراوح إنفاق دولها العسكرى مابين ١٦٪ و ٣٠٪** . لكنه فى إطار هذه العلاقة بين البشر والمال المخصص للدفاع ، كان ضروريا أن ترتفع الكفاءة القتالية تخطيطا وإعدادا وإدارة . ومن هنا تحولت فلسفة القوات المسلحة الى إعادة البناء العسكرى خلال خطط خمسية متتالية لاتهدف الى اكتفاء اليوم ، بل إلى مواجهة مطالب الغد ، عن طريق اختيار المعدات

العسكرية ذات المهام المتعددة ، وليس مهمة واحدة فقط ـ **وقد حدث ذلك فى القوات الجوية ، والبحرية ، والدفاع الجوى ـ وعن طريق الحصول على معدات ذات أكبر قوة من النيران وأعلى درجات تحقيق الصدمة العسكرية بأقل عدد ممكن من الأفراد ، كما حدث فى القوات البرية ككل .**

□ وفى إطار العلاقة بين القوة البشرية وميزانية الدفاع ، وتحت شعار ترشيد الإنفاق والذى طرحه وطالب به الرئيس مبارك ـ القائد الأعلى للقوات المسلحة ـ لم تكتف القوات المسلحة بخفض الحجم وتحسين نوع المعدات فقط ، أو ترشيد استهلاك الوقود والعربات والذخيرة من خلال خطة مدروسة ومدققة اتجهت الى أعماق المشكلة حين وجدت أن تكلفة القرار ـ تكون أحيانا ـ باهظة التكاليف ، وتمتص الكثير من ترشيد الإنفاق ـ وإنما عملت أيضا على **تحقيق التطور العلمى المستمر** .

لقد رأت القيادة حتمية الإعداد الجيد لاتخاذ القرار بالتدريبات العملية والمناورات ، وتوفير حرية وشجاعة مواجهة المواقف لخلق العبقرية التكتيكية والأداء التعبوى الراقى فى ظل وضوح الاستراتيجية العسكرية . **وقد أجرت القوات المسلحة عدة آلاف من التدريبات والبيانات والمناورات خلال السنوات الست الماضية ، مقابل نصف هذا العدد فى السنوات العشرين السابقة ، كما عملت على تحديث نظام القيادة والسيطرة واستخدام أجهزة الكمبيوتر وشبكات الاتصال المعقدة والمتعددة ، الأمر الذى يجعل القرار أفضل وأسرع ، بما يحد من تكلفة القرار ويوفر الجهد والوقت ، وكلاهما يحسب ضمن النفقات .**

□ ولعل القوات المسلحة المصرية ـ لظروف الحروب المباشرة المستمرة ـ لم تفكر جديا يوما فى علم العصر فى الأمن القومى وهو « **علم اقتصاديات الدفاع** » . . **ولعلنى لا أنتقد أحدا إذا قلت إن علم اقتصاديات الدفاع لم يطبق بصورة شاملة وجادة إلا خلال السنوات الست الماضية . . مستفيدين بذلك من السلام مع اسرائيل ، ومن تفهم القوات المسلحة ومعايشتها للظروف الاقتصادية لبلدنا ، ومن المنح العسكرية التى تقدم لنا من دول صديقة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ـ ولقد أدى تطبيق هذا العلم الى أن اختيار المعدة لم يعد مرتبطا فقط بأدائها القتالى ، ولكن بالتكلفة الاقتصادية طويلة المدى . . ولعل طائرات الإنذار المبكر « ايى تو سى » لهى خير دليل على قيام طائرة واحدة بمهام أكثر من خمسين محطة رادار إنذار بأجهزتها وأفرادها ومولدات القوى لها .**

وفى إطار اقتصاديات الدفاع ، وتحت الشعار الذى رفعه الرئيس مبارك « **صنع فى مصر** » وهو درس مستفاد آخر ، شهدت السنوات الماضية طفرة فى التصنيع والانتاج الحربى تم غرس جذورها ، وظهرت فروعها ونمت ثمارها الآن . **وبنظرة سريعة الى الأرقام ، نستطيع أن نكتشف أنه خلال**

٦ سنوات فقط . . بدأ انتاج أكثر من ١٤ مصنعا حربيا جديدا ، وتم تطوير أكثر من ١٠ مصانع قديمة ، وأننا اقتحمنا لأول مرة خلال السنوات الست الماضية مجالات تصنيع الطائرات الألفا جيت والجازيل والتوكانو ، ومجالات تصنيع أجهزة الرادار الأمريكية الثنائية ، ومجالات معدات الاتصال والاشارة مع أمريكا وانجلترا ، ومجال تصنيع الحواسب الالكترونية العسكرية ، ومجالات الأجهزة البصرية وأجهزة التنشين والليزر . ونستطيع أن نعرف أيضا أننا نقف اليوم على مشارف مرحلة جديدة من التصنيع المدرع والثقيل ، بالسير فى خطوات تصنيع دبابة القتال الرئيسية « م ـ ١ » الأمريكية ، وهى أحدث دبابات العالم . وليست هذه سوى أمثلة ، لأن المجال لايسمح هنا باستعراض باقى مجالات التصنيع الحربى والانتاج التى شوهدت أكثر من مرة فى العروض والمعارض العسكرية خلال السنوات الست الماضية .

لقد كان التصور دائما أنه حين تدخل القوات المسلحة مجالات التصنيع فذلك يعنى التحدث عن الطبنجة والمدفع والدبابة والطائرة والصاروخ وزورق الطوربيد . . ولكن خلال السنوات الست الماضية ، شهد مجال التصنيع قفزة جديدة فى إطار توجيهات الرئيس حول درس آخر كثر الحديث عنه وهو الاكتفاء الذاتى . . وقد ترجمت القيادة العسكرية المصرية هذا التوجيه الى مجالات توفير احتياجات أفرادها من السلع الأساسية وليس فقط الصناعات الحربية ، باستخدام الطاقات الموجودة لديها ، واستغلال الأداء المتميز لأفرادها فى مواقع العمل ، **وأصبحت تنتج أغلب احتياجاتها بجودة عالية وبتكلفة أقل ، محققة بذلك وفورات واضحة للموازنة العامة للدولة . وأصبحت القوات المسلحة تغطى لأول مرة احتياجاتها عن طريق التصنيع بواسطة رجالها من خلال مصانعها الجديدة للانتاج الغذائى ، ومصانعها للاكتفاء الذاتى فى الإسكان ، ومصانعها الحديثة لخدمة القوات المسلحة .**

□ □ والسؤال الذى يفرض نفسه الآن هو : لو أن القيادة العسكرية لم تتمكن من ترجمة توجيه القيادة السياسية بالاكتفاء الذاتى بهذه الصورة العريضة والشاملة والناجحة . . فماذا كان يمكن أن يحدث فى سوق احتياجات المواطن المصرى العادى ؟ .. واترك الإجابة عن هذا السؤال للقارىء وحده .

ونعود الى درس آخر طرحته ، ومازالت تطرحه القيادة السياسية على كل قطاعات المجتمع ـ ويقول : استثمروا كل الطاقات المتيسرة لدينا وحذار من الفاقد .

فأقصى مايواجه اقتصادنا المصرى هو تسرب فاقد الامكانيات من بين أيدينا ، أو تسيبه .

وفى هذا المجال كانت ترجمة القيادة العسكرية لذلك هو الحصر الشامل لإمكانيات القوات المسلحة فى ظل ظروف السلام ـ كم منها يلزم لتحقيق الأداء العسكرى ودرجات الاستعداد القتالى المطلوبة لمواجهة المنظور من التوترات العسكرية وغير المنظور . . والمتوقع وغير المتوقع . ثم بحسبة أخرى بسيطة حددت القوات المسلحة الطاقات المتيسرة لديها بعد ذلك ، وحتى لا تصبح فاقداً يتسرب أو تكلفة بغير عائد ، فقد وضعت امكانياتها فى خدمة خطة التنمية .

ولعل المواطن فى مصر يستطيع أن يلمس بنفسه مساهمة القوات المسلحة فى تجديد خطوط السكك الحديدية ، وإخلاء التكدس بالموانىء ، وإنشاء العديد من الشبكات التليفونية ، والمساهمة فى حل مشاكل انتاج الخبز ، وإنشاء الطرق والكبارى العلوية ، وحفر الآبار فى الصحراء ، والمساهمة فى تأمين الجبهة الداخلية وفى تنفيذ برامج محو الأمية (ويتعدى الرقم هنا ثلث مليون مواطن) ، والمساهمة العملية فى الكشف عن المواد الغذائية تجنبا للإشعاع . واهم من ذلك ، انها أصبحت أهم مصدر لإعداد وتدريب العمالة الماهرة والكوادر الفنية فى جميع التخصصات . . إن جزءا لايستهان به من العمالة المصرية بالخارج قد تم إعداده وتدريبه . وكل هذه المساهمات تؤكد أن القوات المسلحة قد اقتحمت مشكلة استثمار مالديها من طاقات بنجاح ، وحققت مطلب القيادة السياسية التى حذرت ، ومازالت تحذر ، من تسرب الفاقد أو تسيبه .

وفى هذا المجال أستطيع أن أقول فى النهاية إن ست سنوات من حكم الرئيس حسنى مبارك قد تميزت بأمر بالغ الأهمية ، ساعد قطاعات الدولة ـ وفى مقدمتها القوات المسلحة ـ على أن تعرف دورها وتحدد مسارها ، وتتجه نحو تحقيق حياة أفضل للمواطنين . . هو وضوح الرؤية ، لأنه بغير وضوح الرؤية لامجال للحديث عن أهداف نسعى لتحقيقها ، أو لسياسات توضع لنتبعها ، أو لاستراتيجيات تخطط لنحقق أفضل استخدام للامكانيات المتاحة لدينا . . ولقد استوعبت القوات المسلحة هذا الأمر تماما ، وأمكنها أن تتطور وتنمو قوة ونوعا وترشد إنفاقها كيفا وكما ، وأن تساهم فى خطط تنمية نفسها وتنمية اسرتها الكبيرة ـ المجتمع المصرى . .

ووضوح الرؤية وضعته القيادة العسكرية فى مفهومين رئيسيين :

◻ ◻ مفهوم عسكرى : يطالبها بالتوازن العسكرى مع الدول المحيطة تحقيقا للاستعداد القتالى المطلوب ، والقدرة العالية على المناورة وخفة الحركة ،

كما يطالبها هذا المفهوم العسكرى بأمر أهم وهو : ضرورة أن تتوافر لمصر القدرة العسكرية التى تستطيع أن تقنع بها الجميع بأن من يفكر فى العدوان على أرضنا ، أو سمائنا ، أو مياهنا ، فإن هذه المحاولة ستكون باهظة التكاليف عليه الى حد الخسارة . . وهكذا يمكننا أن نحمى السلام .

□ □ ثم مفهوم وطنى : **يؤكد على دور القوات المسلحة فى المساهمة فى خلق حياة أفضل لشعب مصر كله** . . وفى إطار هذين المفهومين ، تحركت القوات المسلحة تحت إدارة القائد الأعلى لها خلال السنوات الست الأولى من حكم الرئيس مبارك بنجاح أكيد فى مجالات الإنجاز يصل فى تقديرى الى أقصى حدوده .

ولأن الحاضر ينبىء غالبا عن المستقبل ، فإنى استطيع أن اتصور أن قواتنا المسلحة خلال السنوات الست القادمة سوف تواصل برامجها الطموحة لرفع قدرتها القتالية بما يسمح لها بتحقيق التوازن مع قدرات الدول المجاورة لها ، حماية للسلام وليس عدواناً على أحد . . وأنها ستواصل برامجها الطموحة للتصنيع الحربى وانتاج السلاح المتطور بأيد مصرية ، بعد أن حققت بالفعل الاكتفاء الذاتى من الذخائر وكثير من أنواع العتاد الحربى .

بل إنى أتوقع أن يشهد هذا المجال بالذات تقدماً أكيداً ، لأن ماتم بناؤه خلال السنوات الماضية قد بدأ يؤتى ثماره الآن ، وفتح الأبواب أمامنا للتوسع فى التصنيع وإضافة معدات متطورة جديدة الى قائمة الأسلحة التى تصنعها مصر .

بل لعلى لا أبالغ إذا قلت بأن صناعة السلاح فى مصر وقد كانت بالفعل أحد مواردها الهامة خلال السنوات الماضية ، سوف تكون مورداً أكبر وأهم خلال السنوات القادمة ، حين يزداد الإقبال على مشتريات السلاح من مصر ، وحين يزداد الانتاج ويتوسع .

أما دورها فى ترشيد الإنفاق مع رفع الكفاءة القتالية . . ومع المساهمة الفعالة فى البناء والتنمية وتخفيف المعاناة عن المواطنين ، فلسوف يتزايد ويتزايد ، لأن الرؤية واضحة . . والأهداف محددة . . والتنفيذ شديد الانضباط . . **والرغبة صادقة فى أن تكون قواتنا المسلحة درعا قوياً لمصر فى الحرب وفى السلام . . وفى تأمين البلاد . . وفى المشاركة أيضا فى توفير الحياة الكريمة للمواطنين .**

وكل ذلك يمضى فى إطار سياسة وطنية ترسخت خلال حكم الرئيس مبارك ، وكان هو بلا جدال مهندسها والمدافع عنها الى النهاية . . **وأعنى بها سياسة رفض منح أية قواعد عسكرية لأية دول خارجية على أرض مصر ، مهما كانت الدوافع والأسباب والمبررات . وسياسة الإصرار على أن تكون كل أرض مصر وقفاً على قواتها المسلحة الوطنية . . . فالخبرة يمكن الحصول عليها بالتدريبات المشتركة**

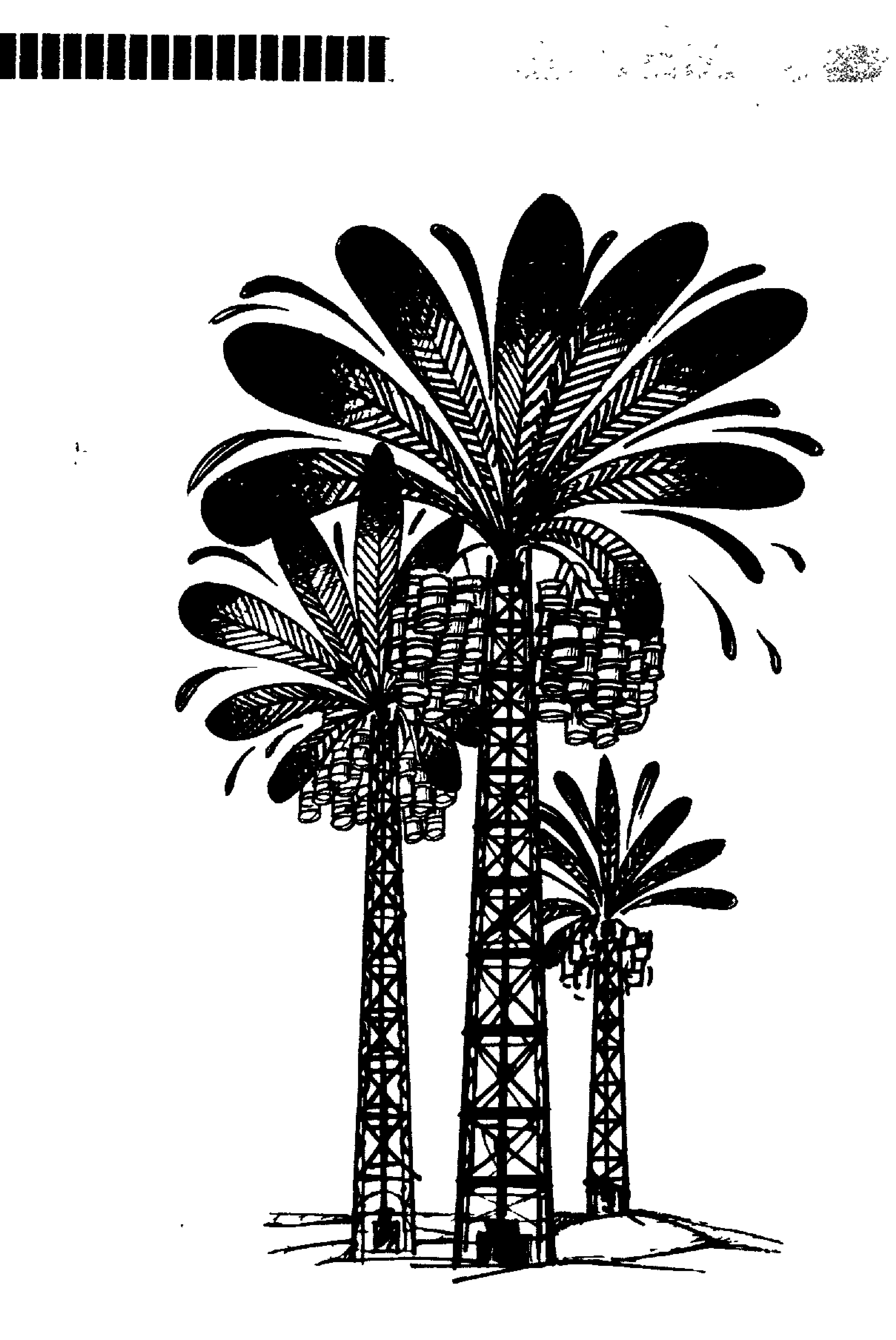
وبصور التعاون المختلفة . . أما منح قواعد تكون بمثابة جزر معزولة عن أرض مصر ويحرم على أبناء الوطن دخولها أو الاقتراب منها . . فهذا هو المستحيل والمرفوض من مصر ومبارك بلا مناقشة .

ولن أقول هنا مرة أخرى إن البدايات الصحيحة سوف تؤدى إلى النهايات المطلوبة . . لأننا فى مجال القوات المسلحة والقدرة العسكرية لانقف عند حدود البدايات .. وإنما تجاوزناها للحق والتاريخ قبل ذلك بسنوات ومنذ حققت قواتنا الباسلة نصر أكتوبر ومسحت عار يونيو .

وإنما أقول صادقا ومؤمنا إن هذا الطريق بالذات لانهاية له . . وأننا على الدرب نسير بخطوات واسعة . . بل وطفرية أيضا . . وسوف تتواصل الخطوات وتتسارع لتحقق أكبر الآمال والطموحات لبلادنا إن شاء الله .



٤



.. والبـــترول

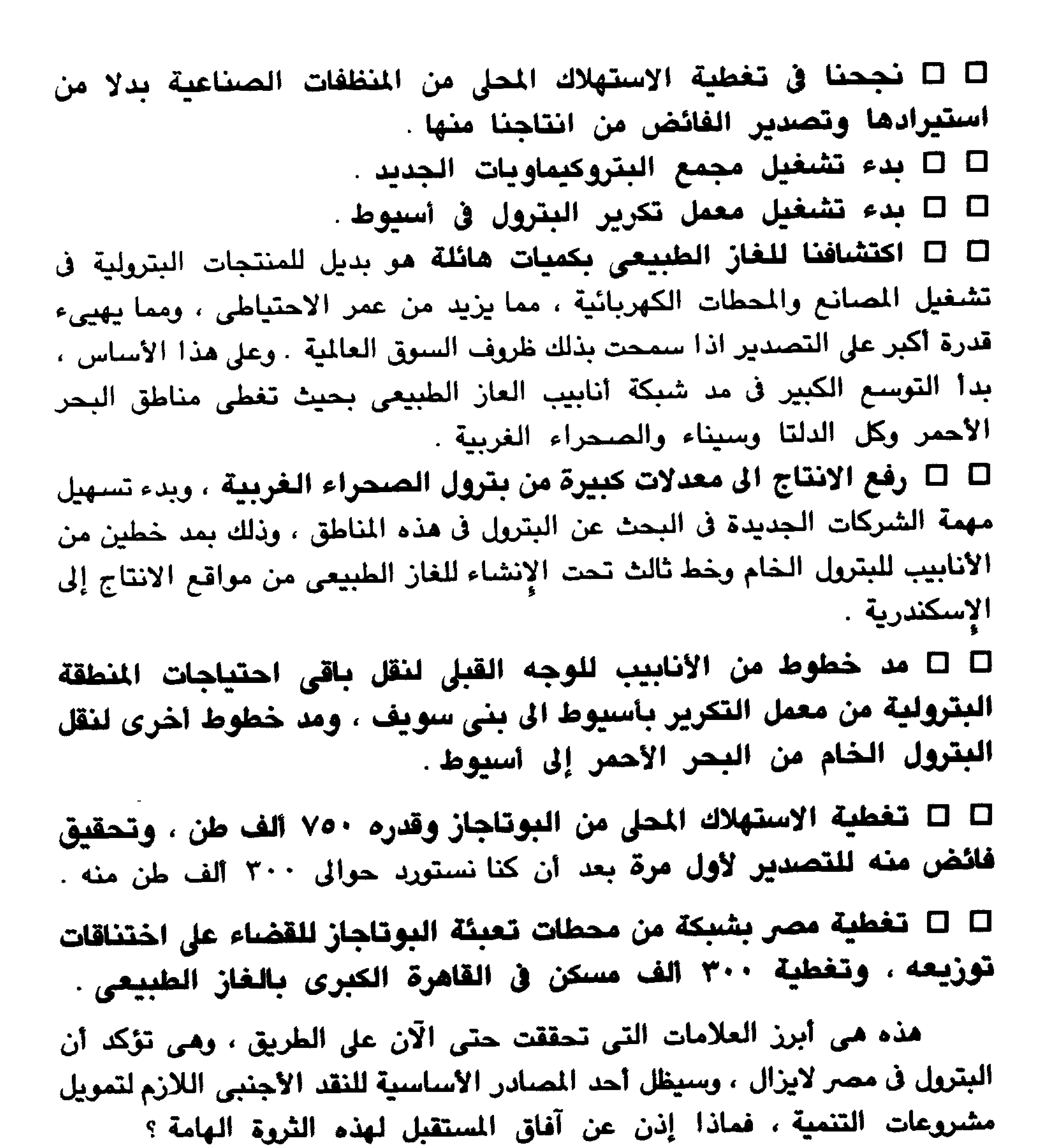
إلى أى حد تتعلق الآمال بالبترول المصرى واحتمالات الكشف عن المزيد منه فى زيادة موارد مصر من العملات الأجنبية ، وتخفيف صعوبات الحياة ؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال الهام ، لابد أن أشير إلى عدد من العلامات الإيجابية تحققت على الطريق خلال السنوات الماضية ، واستطيع أن أوجزها فى هذه السطور :

□ □ زاد احتياطى مصر من البترول الى الضعف .

□ □ تم اكتشـاف البترول والغـازات الطبيعية لأول مرة بكميات كبيرة نسبيا فى مناطق جديدة ، وهى الصحراء الغربية ، مما يبشر باحتمالات أكبر .

□ □ بعد أن كنا نستورد بعض المنتجات البترولية المصنعة حتى سنوات ، نجحنا فى تغطية الاستهلاك المحلى من البترول وتصدير فائض سنوى يمثل موردا هاما من موارد الدولة .



□ **نجحنا فى تغطية الاستهلاك المحلى من المنظفات الصناعية بدلا من استيرادها وتصدير الفائض من انتاجنا منها .**

□ **بدء تشغيل مجمع البتروكيماويات الجديد .**

□ **بدء تشغيل معمل تكرير البترول فى أسيوط .**

□ **اكتشافنا للغاز الطبيعى بكميات هائلة** هو بديل للمنتجات البترولية فى تشغيل المصانع والمحطات الكهربائية ، مما يزيد من عمر الاحتياطى ، ومما يهيىء قدرة أكبر على التصدير اذا سمحت بذلك ظروف السوق العالمية . وعلى هذا الأساس ، بدأ التوسع الكبير فى مد شبكة أنابيب الغاز الطبيعى بحيث تغطى مناطق البحر الأحمر وكل الدلتا وسيناء والصحراء الغربية .

□ **رفع الانتاج الى معدلات كبيرة من بترول الصحراء الغربية** ، وبدء تسهيل مهمة الشركات الجديدة فى البحث عن البترول فى هذه المناطق ، وذلك بمد خطين من الأنابيب للبترول الخام وخط ثالث تحت الإنشاء للغاز الطبيعى من مواقع الانتاج إلى الإسكندرية .

□ **مد خطوط من الأنابيب للوجه القبلى لنقل باقى احتياجات المنطقة البترولية من معمل التكرير بأسيوط الى بنى سويف ، ومد خطوط اخرى لنقل البترول الخام من البحر الأحمر إلى أسيوط .**

□ **تغطية الاستهلاك المحلى من البوتاجاز وقدره ٧٥٠ ألف طن ، وتحقيق فائض منه للتصدير لأول مرة** بعد أن كنا نستورد حوالى ٣٠٠ ألف طن منه .

□ **تغطية مصر بشبكة من محطات تعبئة البوتاجاز للقضاء على اختناقات توزيعه ، وتغطية ٣٠٠ الف مسكن فى القاهرة الكبرى بالغاز الطبيعى .**

هذه هى أبرز العلامات التى تحققت حتى الآن على الطريق ، وهى تؤكد أن البترول فى مصر لايزال ، وسيظل أحد المصادر الأساسية للنقد الأجنبى اللازم لتمويل مشروعات التنمية ، فماذا إذن عن آفاق المستقبل لهذه الثروة الهامة ؟



يمكن القول بأمانة أن البترول من المجالات التى للدولة فيها إستراتيجية مستقرة ورشيدة . لا تتغير بتغير الوزراء والحكومات . (أحد الحفارات الضخمة للبحث عن البترول فى المياه العميقة)

فى الحقيقة أنه رغم التزام المسئولين عن البترول فى مصر بالحذر الشديد فيما يتعلق بإطلاق الوعود التى تنعش آمال الشعب فى وجود ثروات طبيعية كبيرة ، بما يعنى فى النهاية إمكان تحسين الصورة العامة للوضع الاقتصادى العام فى مصر ..

ورغم أن قطاع البترول ينهج نهجا موضوعيا ينأى بنفسه عن إطلاق الوعود وبث الأمانى غير المبنية على حقائق علمية ، فإننا نستطيع أن نرصد عددا من الحقائق التى تنبىء باحتمالات نجاح كبير ، وتدفع الى التفاؤل بإمكان حدوث عدد من « الطفرات » فى عدد من مواقع خلق الموارد التابعة لقطاعى البترول والثروة المعدنية . . . هذه بعضها :

□ □ أدى التشجيع المستمر والمثمر لعمليات الاستكشاف والبحث عن البترول الى زيادة الاحتياطى الوطنى من البترول الخام ومعدلاته من ٢ بليون برميل إلى ٤ بلايين برميل ، وهو إنجاز هائل يضاعف من قيمته أنه تم تحقيقه فى ظل ظروف سوق بترولية دولية متردية تعصف بها المتغيرات السريعة فى العلاقة بين العرض والطلب ، وما نجم عن ذلك من انهيارات مفاجئة فى أسعار البترول الخام ، وهو ما كان يمكن أن يمثل عاملا يحول بين الشركات الكبرى وبين الاستثمار فى مجال البحث عن البترول نظرا لتقلص حجم العائد ، والمعنى

العملى المباشر لهذا الإنجاز هو إطالة عمر المخزون الاستراتيجى الوطنى المصرى من البترول ، بل ومضاعفته .

□ بعد أن تمسكت الحكومة المصرية لسنوات طويلة بموقف يرفض أن يقدم للشركات العالمية الكبرى حافزا ودافعا لتمويل عمليات البحث عن الغازات الطبيعية وإنتاجها، نتيجة للاتجاه القديم إلى قصر الجهود فى هذا المجال على الجانب المصرى فقط ، مما أدى الى إحجام شركات البترول العالمية الكبرى عن توظيف أى رؤوس أموال فى عمليات البحث عن الغاز ، وإلى تقاعس هذه الشركات عن تنمية وإنتاج ما كان قد اكتشف عن طريق المصادفة البحتة إبان عمليات التنقيب عن الزيت الخام ، ومما أدى أيضا الى عدم نمو الثروة الوطنية من الغاز الطبيعى نموا مماثلا ومضاهيا لنمو البترول المصرى منذ عام ١٩٦٣ وحتى الآن ، **حيث أدى تطبيق مبدأ اقتسام الانتاج إلى مضاعفة المخزون الوطنى ، وبالتالى مضاعفة انتاج مصر اليومى من الزيت الخام من مائة الف برميل الى مايقرب من مليون برميل ، أى عشرة أضعاف ، كنتيجة مباشرة لتبنى نظام يخلق ويوفر الحافز والدافع للشركات على تمويل عمليات البحث عن البترول وانتاجه .**

وبعد أن ثبت عدم جدوى السياسة القديمة فى تطوير البحث عن الغاز الطبيعى بشكل يسمح بتوفير كميات كبيرة من البترول ، وبعد جهود مضنية ومفاوضات شاقة استمرت خلال سنتى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ ، **توصل قطاع البترول إلى أول إطار متكامل شامل مع إحدى كبريات شركات البترول العالمية للبحث عن الغاز الطبيعى وتنمية المكتشف منه وانتاجه ، وهو الاتفاق الذى يعد النموذج المصرى لاتفاقيات الغاز أسوة بالنموذج المصرى لاتفاق البترول .**

ويعتقد خبراء البترول أن هذا الإنجاز الكبير سوف يوفر لمصر متطلباتها من الطاقة لعدد كبير من السنوات بعد أن تنضب ثروتها من البترول ، ومن المتوقع فى ضوء هذه الحقيقة أن تقبل شركات البترول الكبرى على الحصول على مناطق امتياز للبحث عن الغاز الطبيعى خلال السنوات القليلة القادمة .

□ حتى منتصف عام ١٩٨٥ كان قطاع الثروة المعدنية منعزلا تماما عن مستحدثات البحث العلمى الحديث فى مجالات البحث عن المعادن واكتشافها . **وقد وضع القطاع على رأس أولوياته منذ ذلك الوقت تطوير قطاع البحث عن المعادن ، وتقديم أحدث تكنولوجيا العصر فى هذا المجال عن طريق المزاوجة بين الثروة المعدنية المصرية والخبرة الوطنية والخبرة العالمية ، بحيث يخرج ذلك قطاع الثروة المعدنية المصرى من حالة الركود التى كانت قد أصابته خلال الستينات والسبعينات . وقد بذلت جهود مكثفة فى هذا المجال انتهت إلى أفضلية البدء بالعمل فى مجالى البحث عن الكبريت والذهب ، بالإضافة إلى إنتاج الفحم**

والقصدير . وتم بالفعل التفاوض مع عدد من كبريات شركات التعدين العالمية لجلب أنشطتها للعمل بمصر فى هذين المجالين .

وتم التوصل إلى اتفاقيتين ، أولاهما مع شركة تعدين أمريكية كبرى ستتولى عمليات التنقيب عن الذهب بجنوب الصحراء الشرقية ، وثانيتهما مع شركة بريطانية ستتولى عمليات التنقيب عن الكبريت شمال شبه جزيرة سيناء . وهناك إصرار على تطوير باقى قطاعات الثروة المعدنية ، حيث يؤمن الخبراء فى هذا المجال بأن مصر ثرية بعشرات المعادن ، والثروات الطبيعية التى يمكن استغلالها بشكل تجارى يعود على الاقتصاد المصرى بعوائد ايجابية هامة .

□ □ كانت من أهم معالم استراتيجية الحكومة خلال السنوات الثلاث الماضية أن يتحقق ترشيد الاستهلاك المحلى الذى كان يعتبر نزيفا مستمرا لثروة مصر البترولية ، لاسيما بعد أن بلغ معدل زيادة الاستهلاك المحلى السنوى للمواد البترولية ١٥٪ فى عام ١٩٨٤ . فتم إعداد خطة كاملة شاملة لترشيد الاستهلاك المحلى عن طريق التوسع فى استخدام مجموعة كبيرة من البدائل ، وتم العمل بجدية على تطبيقها مما أدى إلى انخفاض كبير فى معدلات نمو الاستهلاك المحلى للمواد البترولية . وقد كللت هذه السياسة بالنجاح الكامل فى عام ١٩٨٦ ، عندما بلغ معدل زيادة الاستهلاك المحلى صفرا فى المائة ! وهذا فى رأيى إنجاز كبير ، خاصة اذا عرفنا أنه تحقق فى إطار سياسة تدريجية حكيمة راعت تلافى ردود الفعل الاجتماعية لأية زيادة فى أسعار المواد البترولية ، رغم وجود صلة قوية بين أسعار المواد البترولية وأسعار عشرات السلع التى يتعامل معها المواطن العادى ، كالخبز ومواد البناء وغيرهما . وقد أدى تطبيق هذه السياسة التدريجية الى تلافى أى رد فعل مناهض لقرارات زيادة الأسعار .

وعلى ضوء هذه الحقائق ، أستطيع أن ألمح فى الأفق عدة أسباب للتفاؤل الحذر بالنسبة للبترول المصرى .

□ □ فأستطيع أن أقول إن مخاوفنا السابقة من أن ينضب البترول المصرى خلال فترة تتراوح بين ١٠ و ١٢ سنة بحيث نعود إلى استيراد البترول بدلا من تصديره ، هذه المخاوف تتراجع إلى الوراء قليلا الآن ، ولعلها تتراجع أكثر خلال السنوات القادمة .

فعمر البترول المصرى أطول من ذلك بالتأكيد ، ولدينا مخزون استراتيجى ليس صغيرا تكون فى السنوات القليلة الماضية ، وسيتزايد بفضل هذه السياسة الرشيدة التى تتبعها الدولة مع ثروتها البترولية .

كما أن حقول الصحراء الغربية سوف يتزايد إنتاجها خلال السنوات القادمة بما قد يحمل مؤشرات جديدة عن حجم ثروتها من البترول . والاستمرار

فى سياسة ترشيد الاستهلاك المحلى من البترول ، وتوفير بدائل عديدة له ، سوف يؤدى فى النهاية إلى زيادة الفائض المخصص للتصدير ، وزيادة مواردنا منه ، فضلا عن أن السماح للشركات العالمية بتمويل البحث عن الغاز الطبيعى سوف يكشف عن المزيد والمزيد منه .

أما عن بدء استخدام الأساليب العلمية المتطورة فى الكشف عن الثروة المعدنية ، والتعاقد فعلا مع شركتين عالميتين لاستخراج الذهب والكبريت ، فهو فى تقديرى طفرة كبيرة فى هذا المجال الذى تعرض للإهمال لأكثر من ٢٥ سنة ، بل هو علامة مبشرة بالأمل فى أن تبوح الأرض المصرية بحقائق ثرواتها المعدنية ، وأن نكسب موارد جديدة لخزانة الدولة .

□

هل أقول إذن إن المستقبل مبشر بالنسبة للبترول والثروة المعدنية فى مصر ؟

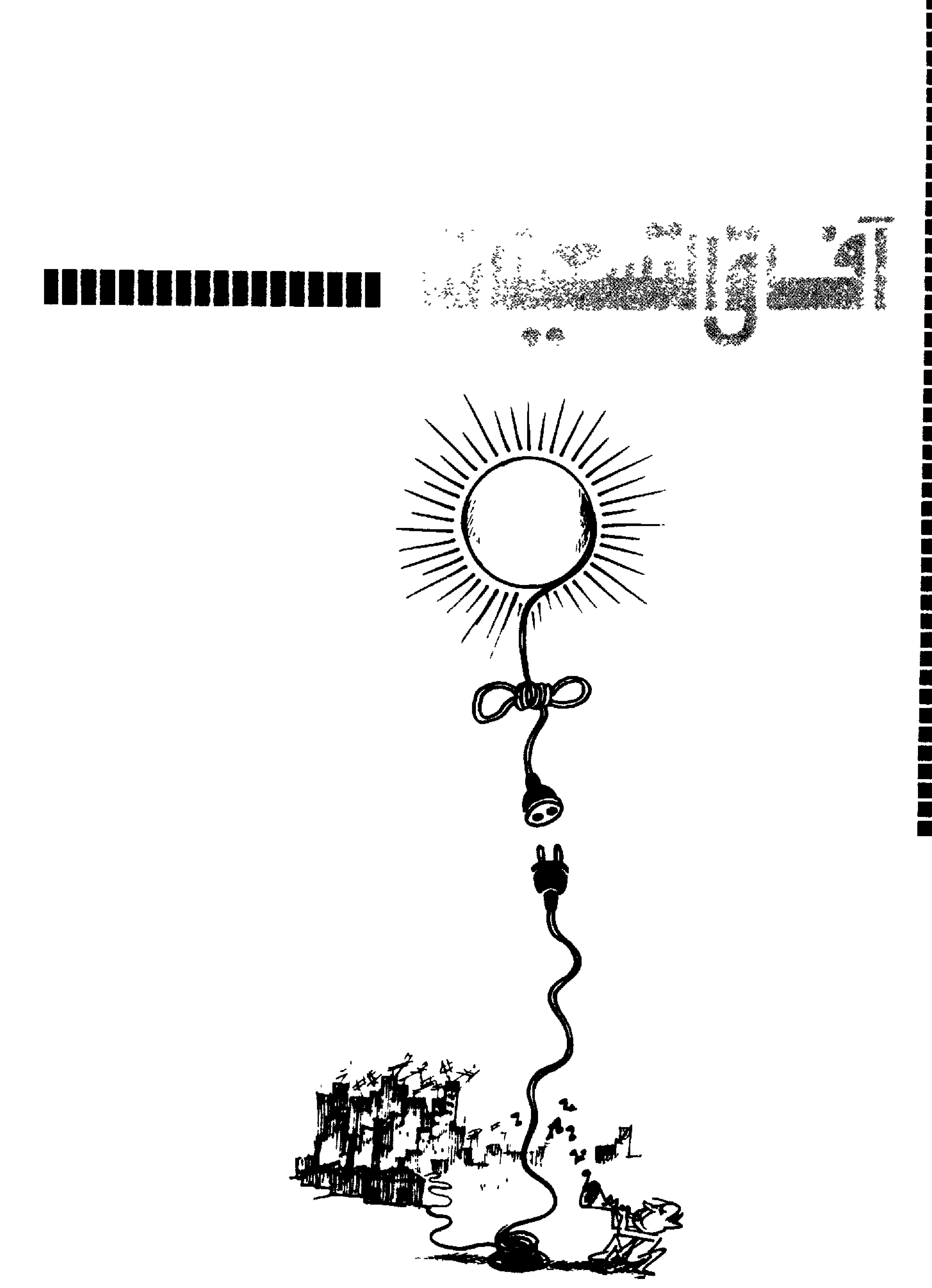
نعم. . . أستطيع أن أقول ذلك ، ولكن بلا مبالغة وبلا جرى وراء الآمال والأحلام ، لأنه فى ضوء إدراك مصاعبنا الاقتصادية ، يستطيع الجهد المكثف الذى بذل ويبذل فى قطاع البترول أن يزيد من موارد الدولة ، وأن يوفر للدولة بعض ما تتكبده لاستيراد بعض الاحتياجات ، وأن يقدم للخزانة العامة بعض الإيرادات الإضافية، وسوف يسهم ذلك فى تخفيف بعض الأعباء ، ولكن فى حدود حجم البترول المصرى نفسه وحجم ثروتنا منه ، وليس أكثر .

ثم أستطيع أن أقول فى النهاية : إن أكثر دوافعى للتفاؤل بالنسبة للبترول المصرى هو انه أحد المجالات المحدودة التى يمكن القول بأمانة إن للدولة فيها استراتيجية مستقرة ورشيدة أيضا ، لذلك لاتتغير سياساته بتغير الوزراء والحكومات ، وإنما يعمل الجميع فى ضوء الخطوط العامة لها ، ويتحرك الجميع لتحقيق الأهداف الثابتة بغض النظر عن اختلاف الأشخاص والقيادات .

وهذا وحده يكفى لأن أشعر بالاطمئنان والتفاؤل بالنسبة لهذا المورد الهام ، إلا أننا بالقطع سنتطلع الى مزيد من الجهود للكشف عن مناطق جديدة للثروات البترولية الموجودة ، ومزيد من الاستثمارات لتنمية المناطق التى تم اكتشاف المعادن فيها ، والتى تمثل مواد أساسية لقطاع الصناعة والمعادن ، **والى استراتيجية متكاملة لتقوية الشركات الوطنية القادرة على الاستكشاف والتنمية ، فوجود هذه الشركات جنبا الى جنب مع الشركات الأجنبية أمر يشجع على المنافسة الصادقة .**

٥

آفاق التطبيقات



الكهرباء .. حاضر نفخر به ومستقبل مأمون نتطلع إليه

. . . وإذا كنت قد أكدت فى الجزء السابق اننا كنا فى سباق مع الزمن نحاول التوصل إلى اكتشافات بترولية جديدة ، وتنمية الحقول القائمة . . نبحث ليلا ونهارا عن احتمالات وجود الغاز الطبيعى من أجل زيادة احتياطى مصر من المواد البترولية . . والذى بدونه لا قدر الله لابد وأن نلجا إلى الاستيراد من الخارج ، فقد وفقنا ـ من خلال ثقة العالم والمستثمرين على اختلاف جنسياتهم فى القيادة المصرية المتمثلة فى شخصية الزعيم مبارك بالذات ، وبعزم الرجال من ابناء مصر المخلصين ـ إلى ان نجتنب اكبر كم من الاستثمار وجه إلى البحث عن البترول خارج الدول المنتجة إنتاجا غزيرا للبترول .

هذا الحرص الاستراتيجى على زيادة احتياطيات مصر من المواد البترولية يرجع إلى أن هذه المواد هى المصدر الأساسى لتشغيل محطات الكهرباء . . وزيادة إنتاج الكهرباء أصبح مطلبا شعبيا فى العزب والقرى والأحياء والمدن الجديدة ، ومطلبا وطنيا لمواجهة مشروعات التنمية فى قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات ، فقانون التنمية قاطع فى تاكيده على انه بدون الكهرباء تتوقف التنمية .

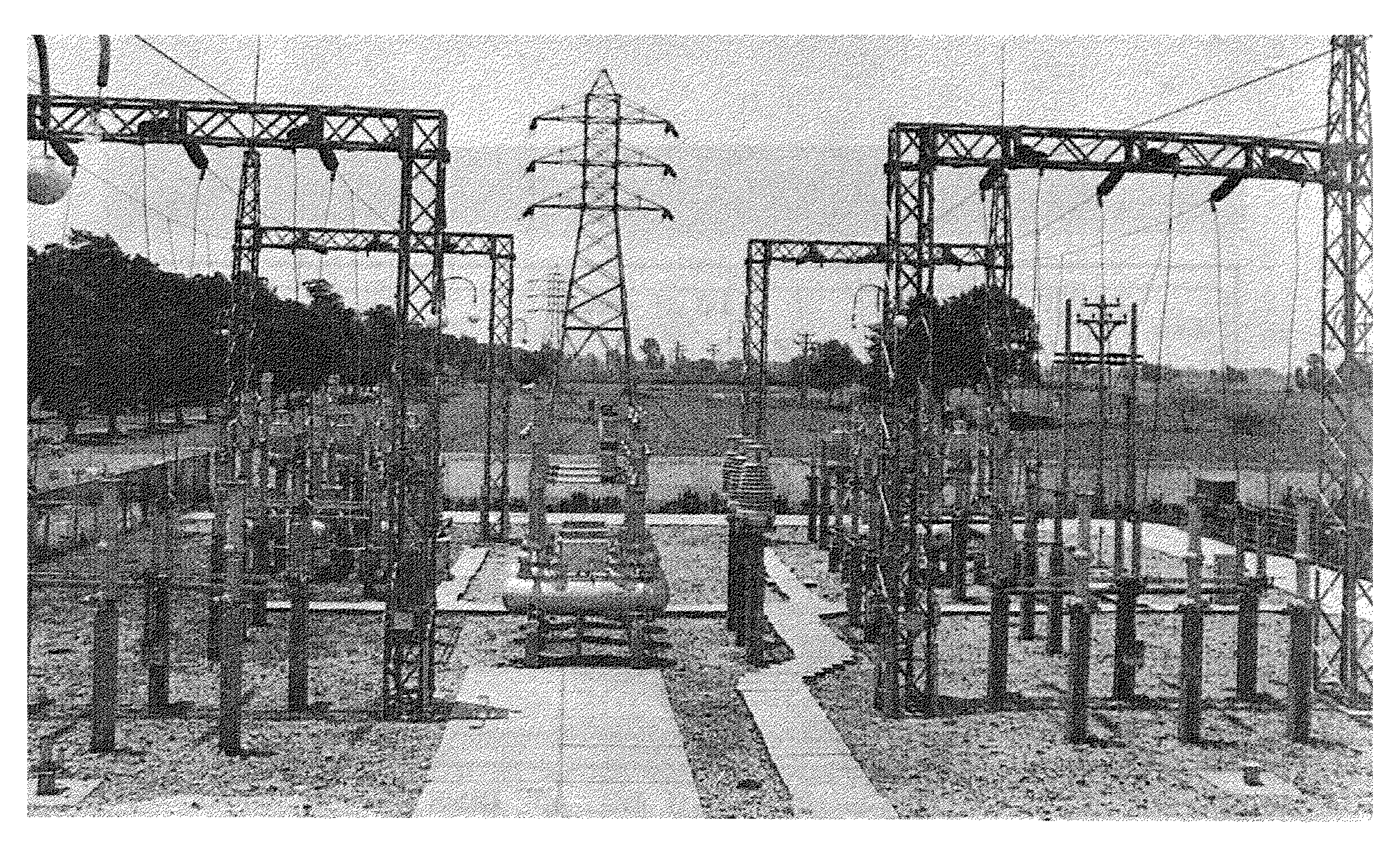
وفى ضوء هذا الواقع المؤكد ، طلبت القيادة السياسية من العلماء والفنيين تحديد أبعاد الموقف بكل دقة وعلى وجه التحديد فى ديسمبر عام ١٩٨١ ، فقدمت اليها الحقائق الآتية :

١ ـ بلغ إنتاج الكهرباء من المحطات الموجودة عام ١٩٨١ حوالى ١٨ الف مليون كيلو وات فى الساعة ، ويكفى فقط لتغطية احتياجات الوحدات السكنية والمحلات التجارية وبعض الأنشطة الخدمية ، وبالتالى لا يتبقى فائض من الكهرباء لقطاعات الإنتاج الرئيسية .

٢ ـ إذا توقفنا عند رقم الانتاج لعام ١٩٨١ ، فلن تكون هناك تنمية ، فكل مشروع صناعى أو زراعى أو سياحى جديد لابد وأن يتواكب مع إنشائه جهد مماثل لإقامة محطات وشبكات الكهرباء ، توفر للمشروع احتياجاته من الكهرباء اللازمة لتشغيل معداته .

٣ ـ إن التقدير المتفائل لاحتياجات الكهرباء يؤكد أن توفير هذه الاحتياجات يحتاج إلى إنشاء محطات وشبكات بتكلفة إجمالية تتراوح ما بين ٩ إلى ١٠ آلاف مليون جنيه .

٤ ـ إن الأمانة تقتضى التنبيه الى احتمال حدوث انقطاع فى الكهرباء عن بعض المشروعات لفترات أثناء العمل ، وذلك إذا حدثت أى أعطال فى محطات التوليد



تم فى ٦ سنوات إقامة محطات وشبكات قادرة على إنتاج ونقل ٢٨ ألف مليون كيلو وات فى الساعة وارتفع الانتاج من ١٨ إلى ٤٥ مليون كيلو وات فى الساعة . (جزء من الشبكة الجديدة)

القديمة والتى تجاوز التشغيل فى بعضها عمرها الافتراضى ، والعلاج الوحيد لذلك هو البدء فورا فى إقامة مشروع لربط انتاج جميع محطات الجمهورية بشبكة موحدة ، وإيجاد تحكم آلى تديره عقول الكترونية متطورة بحيث يتم تغذية أى منطقة من إنتاج أكثر من محطة ، أو تغذية أى منطقة من مصدر ثان فى حالة حدوث أى أعطال فى أى محطة . ويتكلف هذا المشروع الذى سمى « بإقامة الشبكة الموحدة » ١٥٠٠ مليون جنيه .

٥ ـ إن الصدق يفرض أن نقول إن الأموال المطلوبة لإقامة محطات وشبكات الكهرباء لابد وأن يكون معظمها بالنقد الأجنبى ، فلا يوجد على أرض مصر من المصانع والكفاءات ما هو قادر على صناعة محطات الكهرباء والمعدات اللازمة للشبكات .

٦ ـ تحتاج معالجة الموقف إلى كفاءة نادرة ، وإخلاص فائق ، وحزم فى الإدارة ، وقدرة على الإنجاز باقتحام الصعاب ، إذ أن متوسط الفترة اللازمة لإقامة أى محطة كهرباء فى العالم يتراوح ما بين ٥ إلى ٧ سنوات . . والأمر يتوقف على كفاءة الإدارة أثناء التنفيذ ، وتوافر التمويل وفقا لمواعيد محددة . . وإذا كان المطلوب هو عدم توقف التنمية ، فإنه يصبح ضروريا اختصار مدة تنفيذ مشروعات الكهرباء عن المعدلات العالمية .

جدول رقم (١)

السنة	الطاقة المولدة (مليون ك . و . س .)	نسبة الزيادة ٪
١٩٨٣/٨٢	٢٤٢٣٠	١٦,٧٨
١٩٨٤/٨٣	٢٧٨٠٠	١٤,٧
١٩٨٥/٨٤	٣٠٢٠٠	٨,٦
١٩٨٦/٨٥	٣٢٣٦٤	٧,٢
١٩٨٧/٨٦	٣٥٢١٧	٨,٨
متوسط معدل الزيادة		٪١١,٢

الطاقة الكهربائية المولدة خلال سنوات
الخطة الخمسية الأولى (١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) ومتوسط معدل الزيادة

٧ - لابد من توافر المواد البترولية الأساسية وهى المازوت والسولار بالكميات اللازمة للمحطات ، وضمان انتظام وجود هذه الكميات على الدوام . ومع ذلك ، يتحتم البحث فى ذات الوقت عن بدائل للمواد البترولية ، من أهمها الغاز الطبيعى ، فلم يعد هناك مجال لاستخدام المساقط المائية بعد إنشاء السد العالى . . سوى توليد الكهرباء من قناطر إسنا التى سوف تكون طاقتها محدودة .

٨ - **إن الأمل ظل يراود العالم فى إيجاد بديل للمواد البترولية ، وقد توصل إلى الوقود النووى ، وسارعت إلى استخدامه جميع الدول المتقدمة بلا استثناء شرقا وغربا ، غير أن استخدام هذا البديل له مخاطره المحسوبة ، وتجنب هذه المخاطر يحتاج إلى إعداد جيل من العلماء والفنيين والعمال ، ولابد وأن يبدأ هذا الإعداد على الفور إذ يحتاج إلى فترة تتراوح ما بين ٧ إلى ١٠ سنوات ، كما أن إقامة المحطات النووية تحتاج إلى استثمارات ضخمة ، فالمحطة المتوسطة تتكلف ما بين ألفين إلى ألفين وخمسمائة مليون دولار ، ويستغرق إنشاؤها ٧ سنوات ، ومع ذلك فلست أذيع سرا إن قلت إن كافة الدراسات اللازمة لإقامة أول محطة نووية فى مصر جاهزة الآن . . . وأنه تم الانتهاء من تحليل العطاءات العالمية المقدمة لهذا المشروع ، وأصبح الأمر كله فى انتظار إصدار القرار الذى يتعامل معه الرئيس مبارك بكل الحرص والتريث . . لكى يكتمل اطمئنانه لمصر بأن الضرورة القصوى لم تدفع بها إلى قبول أدنى خطر . . وحتى لو كانت المغريات المطروحة جذابة ومغرية .**

جدول رقم (٢)

العام المالى	القدرات المضافة بالشبكة م . و .
١٩٨٣/٨٢	٧٦٥
١٩٨٤/٨٣	٥٧٠
١٩٨٥/٨٤	١٣٤٠
١٩٨٦/٨٥	٨١٥
١٩٨٧/٨٦	٥٦٠
الإجمالى	٤٠٥٠

بيان قدرات التوليد المضافة إلى الشبكة
الموحدة خلال الخطة الخمسية

٩ - إن البحث عن بديل ثالث للبترول لتوليد الكهرباء قد أسفر عن التوصل إلى الشمس والرياح ، غير أن التوصل إلى المعدات القادرة على تحويل حرارة الشمس إلى وقود لتشغيل محطات الكهرباء يسير ببطء شديد ، فضلا عن أن تكلفته عالية ، ولا يتوقع العالم نجاحا ملموسا فى هذا المجال قبل عام ٢٠٠٠ .

□

غير أن النجاح الذى تحقق هو استخدام طاقة الشمس فى تسخين المياه ، وبالتالى يمكن أن تستخدم كبديل للكهرباء والمواد البترولية (البوتاجاز) إذا توافرت فى السوق سخانات تستقبل الطاقة الشمسية وتحولها إلى حرارة لتسخين مواسير المياه . . ويفضل البدء فورا فى تشجيع إقامة صناعة السخانات الشمسية ، وتشجيع تركيب السخانات الشمسية فى الوحدات المنزلية .

وفور تلقى الرئيس مبارك لهذه الحقائق ، عقد عزمه على اقتحام المشكلة مقدرا الأبعاد المختلفة لها ، وخطورتها ، وآثارها على رفاهية كل مواطن ، وقرر فى صمت أن يختار أكفأ الرجال لقيادة عصر توفير الكهرباء للتنمية ، وأن يتوجه بنفسه إلى العالم يطلب المساعدة فى توفير التمويل ويتابع أسبوعيا إعداد خطة تفصيلية للتنفيذ ، ثم مراحل الإنجاز .

فما الذى تحقق نتيجة هذا الإخلاص والجهد الوطنى الذى تم فى صمت لمدة ستة أعوام :

جدول رقم (٣)

السعات بالميجافولت أمبير

جهود المحطات	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	١٩٨٧/٨٦
	السنة				
محطات محولات جهد ٢٢٠ ، ١٣٢ ك .ف .	١٣٢٥	٩١٥	٥٠٠	٧٧٥	١٥٢٥
محطات محولات جهد ٦٦ ، ٣٣ ك . ف .	٧٩٠	١٣٤٢	٤٧٠	٤٣٠	٧٣١
الإجمالى م . ف . أ .	**٢١١٥**	**٢١٥٧**	**٩٧٠**	**١٢٠٥**	**٢٢٥٦**

محطات المحولات جهد ٢٢٠ ، ١٣٢ ، ٦٦ ، ٣٣ ك . ف . التى تم تركيبها وتشغيلها خلال الخطة الخمسية الأولى (١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦)

١ ـ تم فى ٦ سنوات إقامة محطات وشبكات قادرة على انتاج ونقل ٢٨ ألف مليون كيلو وات فى الساعة ، وارتفع الانتاج من ١٨ ألف مليون كيلو وات فى الساعة إلى ٤٥ ألف مليون كيلو وات فى الساعة ، أى أصبح الانتاج الحالى ضعفين ونصف ما تحقق منذ دخول الكهرباء مصر فى بداية القرن العشرين وحتى عام ١٩٨١ .

٢ ـ تم إقامة الشبكات اللازمة لتوصيل الكهرباء إلى جميع الوحدات السكنية فى الأحياء الجديدة فى جميع المدن ، وإلى جميع قرى مصر ، ما عدا ٢٠٠ قرية فقط يجرى تنفيذ الشبكات اللازمة لها .

شعب مصر الموجود فى الريف يعرف تماما بحسه الوطنى وإدراكه الفطرى أن الإنارة بالكهرباء حتى أمس قريب كانت مقصورة على بيوت القادرين من خلال مولدات خاصة ، وأصبحت الآن فى متناول الجميع . . يذكر أيضا أن وصول المعدات وبدء التنفيذ فى أى قرية كان يقابل بموكب مماثل لموكب الأفراح تقام له الزينات ، وتنحر له الذبائح .

٣ ـ تم إقامة الشبكات اللازمة لتوصيل الكهرباء إلى جميع المناطق الصناعية الجديدة المخططة . ويشهد جميع أصحاب المصانع أنهم يتقدمون قبل الإنشاء إلى إدارة كل منطقة بطلب حجز كمية معينة من الكهرباء لمصانعهم فيتم ذلك بسهولة ويسر ، بعد أن زودت مديريات الكهرباء بالمدن بحاسبات الكترونية توضح الطاقة المنتجة ، والطاقة المستخدمة ، والفائض المتاح لمشروعات الصناعة الجديدة .

٤ - تم إقامة الشبكات اللازمة لتوصيل الكهرباء إلى جميع الفنادق والمناطق السياحية الجديدة قبل مواعيد افتتاحها . ويذكر أصحاب هذه الفنادق أن بعضها كان قد استكمل عام ١٩٨١ ، وتأخر افتتاحه بسبب عدم وجود الكهرباء اللازمة . . يعلم أصحاب هذه الفنادق أكثر من غيرهم أن احتياجات فندق كبير واحد فى السنة تعادل استهلاك مدينة متوسطة الحجم مثل مدينة طنطا .

٥ - أقيمت الشبكة الموحدة لأول مرة فى تاريخ مصر . فتم توصيل جميع المحطات بشبكة واحدة تنقل الانتاج إلى جميع مناطق الاستهلاك فى جميع محافظات الجمهورية ، وبالتالى اختفت الشكاوى من انقطاع التيار عن مشروعات الانتاج فى الزراعة والصناعة والسياحة ، وأصبحت مقصورة على الشكاوى من تآكل أحد الكابلات المدفونة فى باطن الأرض ، إما بسبب عمليات حفر غير شرعية ، أو نتيجة تسرب المياه الجوفية ، أو غير ذلك من الأسباب التى يستحيل التنبوء بها .

٦ - انتهى العلماء والخبراء والفنيون من إعداد التصميمات والخطط لمشروعات إقامة المحطات والشبكات اللازمة لقطاعات الانتاج ، ولمد الكهرباء إلى العزب المجاورة للقرى خلال السنوات الخمس القادمة . . وكان قدر هؤلاء الرجال أن تكون حياتهم متصلة فى صنع المعجزات ، يساندهم جهد الرئيس لحث مؤسسات العالم على توفير التمويل ، ومتابعته الدائمة ، وعلى حد تعبير وزير الكهرباء « **متابعة يومية** » تنشد الكمال وتوفر النور ، **كما لو كانت المتابعة من أجل توفير الكهرباء قمة الحس الوطنى** .

٧ - التزم قطاع الكهرباء بمساندة ومعاونة ودعم صناعة السخانات الشمسية ، فظهر على أرض مصر لأول مرة أربعة مصانع لانتاج هذه السخانات ، بطاقة إجمالية ٢٠٠,٠٠٠ جهاز سنويا . وتقرر إضافة هذه السخانات كجزء من مشروعات الإسكان فى المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة .

ويشهد العلماء من مصر والعالم أن طرق التصنيع والأداء المصرى فى هذه المصانع يعادل ، إن لم يفق الأداء فى أحدث المصانع فى العالم .

□

كل هذه الإنجازات والتى كان مقدرا لها بواسطة خبراء العالم أن تتم فى ١٠ سنوات على الأقل ، قد تمت بأعلى مستوى من الكفاءة فى ٥ سنوات . . أليس هذا من فضل الله ، وقريبا من المعجزات . ومدعاة للفخر والزهو أمام العالم ؟ ..

علينا أن نسجل أيضا أن الإنجاز الضخم تكلف ١١٠٠٠ مليون جنيه ،

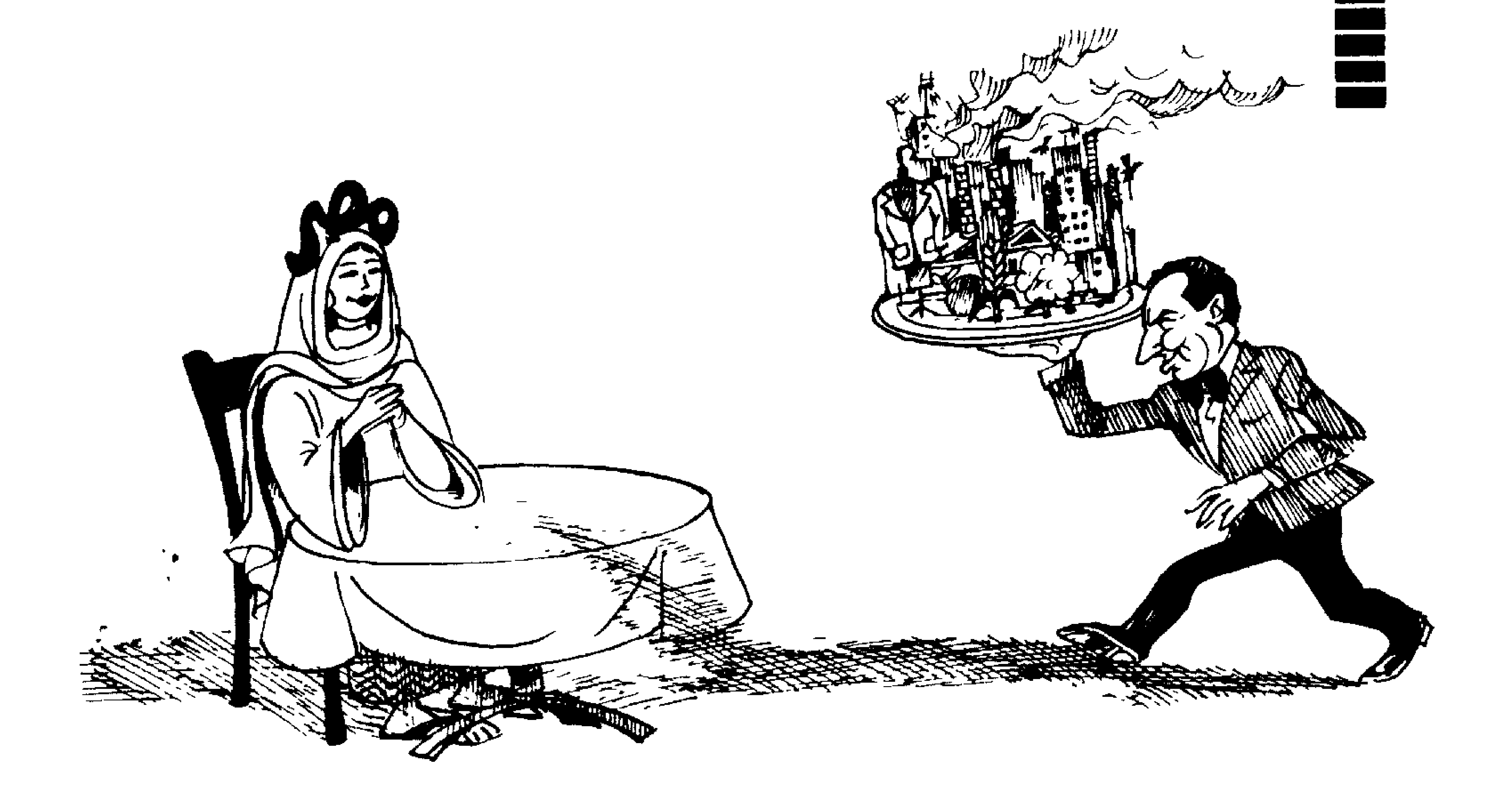
وهو مبلغ يزيد عن إجمالى حجم القروض الحكومية التى تمت خلال السنوات الخمس الماضية . . أبعد ذلك يثار تساؤل حول المجالات التى استخدمت فيها الأموال التى اقترضت من الخارج ؟ ..

□

كلمة أخيرة لابد من تسجيلها للتاريخ ، وهى استجابة القائد الفورية للتحذير الذى صدر من المؤسسات العالمية بالزيادة فى الاستهلاك المنزلى للكهرباء والمواد البترولية ، والذى عبروا عنه بانفتاح شهية المجتمع المصرى للنور الجديد . فقد كلف على الفور مجموعة من خيرة علماء مصر ، بالعمل فى صمت لمدة ستة شهور كاملة تحت مظلة أكاديمية البحث العلمى ، وبتعاون كامل بين قطاعات الكهرباء والبترول والنقل والصناعة والزراعة ، لكى يضعوا برنامجا قوميا لترشيد الطاقة ، وقدم البرنامج إلى الحكومة ، وطرح للنقاش والحوار ونفذ جزء من توصياته ، ومازال الكثير ينتظر برنامجا يجرى إعداده بعناية لاستكمال التنفيذ .

ولكن رغم كل هذا الذى تحقق ، فإنه يصبح واجبا قوميا ومحتما أن نخطو إلى الحقبة القادمة بمقومات جديدة فى مجال الطاقة ، تمكننا من أن نقول باطمئنان إنها تدعو إلى التفاؤل والأمل .

٦



التصنيع والحلم الكبير

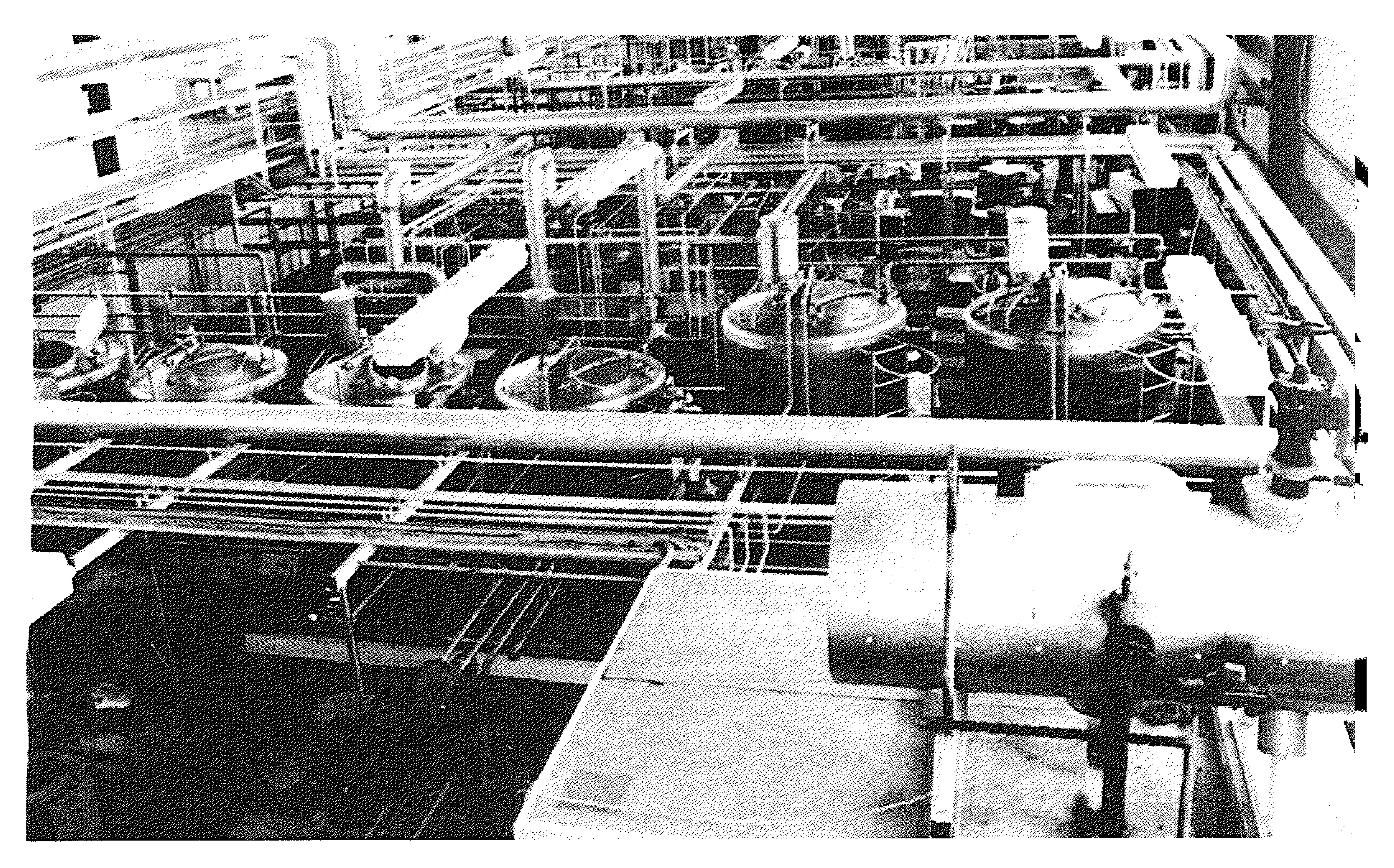
أوضحت فى الجزء السابق أن القيادة السياسية أدركت بحسها الواعى أن توفير الطاقة إنتاجاً ومخزوناً يمثل المدخل الرئيسى لتحقيق التنمية فى جميع القطاعات، وبالذات فى قطاع الصناعة . . فهذا القطاع هو المستخدم الأكبر للطاقة .

وأستطيع أن أقول بلا مغالاة إن الرئيس مبارك قد أعطى الصناعة فى مصر خلال السنوات الست الماضية دفعة غيرت كثيرا من المفاهيم، وحطمت كثيرا من السدود والعقبات، ولا يعنينى هنا فقط الحديث عن خطه الأساسى فى دعم الصناعات الكبرى . . وتجديد آلة الصناعة بعد أن كادت تبلى وتتحول إلى خردة لا تنتج سوى المنتجات المعيبة . . ولا يعنينى هنا فقط الحديث عن الخطة التى نفذت فى إطارها المشروعات والمجمعات الصناعية الكبرى كمشروع الحديد والصلب فى الدخيلة، ومصانع المنشآت المعدنية والصناعات الغذائية وغيرها . .

وإنما يعنينى أيضاً ما صنعه مبارك من تغير فى مفهوم المواطن المصرى تجاه صناعة بلاده بانحيازه الواعى إليها منذ أول يوم من أيام حكمه . . وبفخره بها فى كل مناسبة ، وبدعوته للمواطنين لأن يفضلوا صناعة بلادهم على غيرها من الصناعات ، وبرفعه لشعار « صنع فى مصر » . . وشعار « نحن نفضل منتجات بلادنا » . . وبممارسته الشخصية لذلك . . وبزياراته العديدة للمصانع العامة والخاصة . . وتشجيعه لأى عمل انتاجى يقدم للمستهلك المصرى سلعة جيدة بأسعار معقولة . . وبتركيزه على الصناعات التى تستخدم الخامات المصرية الجيدة ، وتستفيد برخص الأيدى العاملة فى مصر . . وبالتكنولوجيا الحديثة لكى تقدم إنتاجا ينافس إنتاج الدول الصناعية الكبرى ، كما حدث مثلا فى صناعة الملابس الجاهزة التى شهدت طفرة كبيرة خلال سنوات حكمه . .

وقد غير هذا كثيراً من المفاهيم لدى المواطنين . . فلقد استثار لديهم الإحساس بالعزة الوطنية فى تفضيل صناعاتهم . . وساهمت عوامل أخرى فى جعلها أرخص من السلع المستوردة ، حتى توقفت أو كادت رحلات الشراء المعروفة التى كان يقوم بها البعض إلى أوروبا فى الصيف . . وأصبحنا نسمع الآن ولأول مرة أن العائدين من رحلات الشراء يعودون بحقائبهم خالية لأنهم تأكدوا بالتجربة أنها لم تعد مجزية ، فالمثيل المصرى متوافر بكثرة فى الأسواق . . وبجودة لا تقل عن المستورد مع ميزة هامة هى انخفاض سعره إلى أقل من النصف عنه فى الخارج . . فلماذا الشراء من الخارج وبلادنا تنتج ما نحتاج إليه بجودة معقولة . . وأسعار أقل ؟ وسمعنا القادة والشخصيات الكبيرة فى مجتمعنا تتفاخر بالمنتجات المصرية بعد أن كان السائد حتى سنوات أن يتفاخر القادرون بالمنتجات المستوردة .

ولا أقول إننا حققنا كل آمالنا فى الصناعة . . لكن أقول إننا وقفنا على البدايات الصحيحة . . وتمثلت هذه البدايات فى القاعدة الصناعية التى أقمناها منذ ٣٠ عاماً . . لكنها كادت تتوقف عجلتها بسبب استهلاك الماكينات وتخلف



امكن خلال ٦ سنوات : تجديد ٣٠٠ مصنع مملوك للقطاع العام من إجمالى ٣٥٤ مصنعا ، وزاد الانتاج من ٦٥٩٠ مليون جنيه فى ١٩٨١ إلى ١٤٥٤٦ مليون جنيه فى ١٩٨٧ .

المنتجات ، حتى جاء مبارك فنفض عنها التراب . . وجدد الآلة . . واستثار فى المصريين اعتزازهم الوطنى القديم بالصناعة المصرية الذى وجد منذ بدأ طلعت حرب أول مشروعاته الرائدة . . ثم خفت قليلا تحت وطأة السلبيات ، وقدم الماكينات ، ومنافسة المستورد فى فترة من الفترات . . نعم آمالنا كبيرة فى الصناعة المصرية . . ذلك لأن قاعدتها قائمة ، وآفاقها واسعة ، وكوادرها البشرية والعلمية متوافرة فى المجتمع المصرى . .

والصناعة المصرية هى صمام الأمان فى عملية تلبية احتياجات المواطن المصرى بأسعار فى حدود دخله . . كما أنها عامل أساسى فى إصلاح ميزان المدفوعات الذى تزيد وارداتنا فيه على صادراتنا . . فهى أولا تقلل من اعتمادات النقد الأجنبى المخصص للاستيراد من الخارج ، وكلما أنتجنا سلعة مصرية جيدة توقفنا عن استيراد مثيلتها بالعملة الصعبة من الخارج . . فضلا عن أنها من ناحية أخرى مورد من موارد النقد الأجنبى مما تدره على البلاد من عائدات تصدير فائضها إلى الأسواق العربية والافريقية . . يضاف إلى ذلك كله أنها بكل تأكيد نافذة على التقدم العلمى والتكنولوجى فى العالم ، تقلل من اعتمادنا على العالم الخارجى فى معظم ما نحتاج إليه من معدات كلما تطورت صناعاتنا ودخلت مجالات

أكثر حداثة وتطورا . . **ولابد أن نذكر هنا للصناعة أنها من عوامل الاستقرار الاجتماعى بما تخلقه من فرص عمل للشباب ، من خلال سياسات محددة تكلف القطاع العام بإنشاء الصناعات والمشروعات الحيوية والثقيلة باعتبارها القاعدة الأساسية للتصنيع . . وتكلف القطاع الخاص والمشترك بإنشاء المشروعات المتوسطة والصغيرة والحرفية التى تلبى الاحتياجات العاجلة للمواطنين .**

ويتحقق كل ذلك من خلال الاهتمام بتعظيم دور القطاع الخاص والمشروعات المشتركة ، وتوفير المناخ المناسب لزيادة نشاطه ودعمه ، وتأكيد التزام الدولة بتشجيعه فى إطار الاستقرار الدستورى والقانون الذى تتمتع به البلاد ، إلى جانب التشريعات التى تكفل للنشاط الخاص فى المجال الاقتصادى كل استقرار وطمأنينة تمكنه من العمل الانتاجى . .

وإذا كانت الصناعة الوطنية تمثل على هذا النحو « ركيزة كبرى » من الركائز الأساسية للاقتصاد القومى . . فإنه يجدر بنا فى الحديث عن واقعها الآن وعن مستقبلها خلال السنوات القادمة . . أن نقف هنا معا ونتفهم عدة قضايا جوهرية بدت لى أهميتها الكبرى وأنا أراجع تأشيرات الرئيس على توصيات المؤتمر الاقتصادى الذى عقد فى بداية ولايته الأولى . . وكانت القيادة السياسية قد طلبت مواجهة شاملة لأبعاد الموقف الاقتصادى بواسطة خبراء الاقتصاد وعلمائه . . وكانوا قد اتفقوا على أمور كثيرة . . واختلفوا على أمور أكثر . .

وقرر الرئيس وقتها أن يراجع بنفسه ما تم الاتفاق عليه . . وكان يتمثل فى هذه القضايا :

□ □ **القضية الأولى : هى قضية التحكم فى العجز الموجود فى الموازنة العامة للدولة** ، أى زيادة نفقاتها السنوية على إيراداتها السنوية . . وهى القضية التى تواجه إدارة الاقتصاد المصرى . . شأنه شأن ما يواجه الاقتصاد فى كثير من دول العالم . . **ولتخفيض هذا العجز لابد من زيادة موارد الدولة من مصادرها المختلفة : الجمارك والضرائب ، وفائض قطاع البترول وقناة السويس والقطاع العام ، ولن يتحقق هذا إلا من خلال زيادة حجم وإنتاجية قطاعات الإنتاج ، فهى القطاعات المسددة للجمارك ، الدافعة للضرائب ، المحققة للفائض .**

□ □ **القضية الثانية : هى قضية التحكم فى عجز ميزان المدفوعات** ، بمعنى أن يظل هذا العجز فى حدود معقولة إن لم تزد إيرادات الدولة من النقد الأجنبى على ما نحتاج منه سنويا . **ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق تخفيض الواردات وزيادة الصادرات ، مما يحتم البدء على الفور فى خطة طموحة لتجديد قواعد الانتاج**

القائمة ، وإضافة قواعد جديدة قادرة على توفير احتياجات السوق المحلية والتصدير .

□ **القضية الثالثة** : **هى قضية الإسكان** . . إن القيادة ستكون مسئولة عن توفير الاحتياجات لعدد إضافى من السكان يتراوح ما بين ٦ إلى ٧ ملايين نسمة خلال خمس سنوات ، وأهم هذه الاحتياجات . . هى الطعام والتعليم والتوظف . **ولايمكن أن تتوافر هذه الاحتياجات . . إلا من خلال تنفيذ خطة تحديث قواعد الانتاج والتوسع فيها .**

□ **القضية الرابعة** : **هى قضية تكامل الاحتياجات بين قطاعى الصناعة والزراعة** اللذين يمثلان الركيزتين الأساسيتين لقطاعات الانتاج ، ويكملان بعضهما البعض . . فزيادة الانتاج الزراعى تستلزم توفير معدات حديثة وأسمدة ومبيدات بكميات متزايدة ، وبالتالى سيعتمد التقدم فى الزراعة على التطور الذى سيحدث فى قطاع الصناعة ، كما أن التوسع فى بعض الصناعات ، وأهمها قطاعا الصناعات الغذائية والغزل والنسيج ، سوف يتوقف على التطور الذى سيحدث فى قطاع الزراعة .

□ **القضية الخامسة** : **وتمثل محصلة القضايا الأربع الأولى . . هى أنه من الضرورى إعطاء الصناعة رعاية خاصة لعدة أسباب هامة . . منها ما هو إيجابى نبدأ به . . ثم نعرض للسلبى منها . .**

أولا : الأسباب الإيجابية :

□ إن الصناعة بطبيعتها تستجيب بشكل أكبر لطلب المجتمع لإنشاء وظائف جديدة .

□ إن الجزء الأكبر من واردات مصر . . هى واردات مصنعة ، وبالتالى فإن المدخل لتخفيض حجم الواردات هو زيادة الانتاج الصناعى .

□ إن مصر تمتلك مزايا نسبية فى التصنيع ، أهمها . . وجود خامات أساسية لصناعة النسيج وصناعة مواد البناء والصناعات الكيماوية .

□ إنه توجد بمصر قاعدة صناعية بدأ إنشاؤها فى مطلع القرن العشرين وزاد حجمها أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى ، واستقرت كصناعات وطنية تضم العديد من المصانع الكبرى خلال الفترة ما بين عامى ١٩٦٢ ـ ١٩٨٢ .

□ إنه لم تواجه مصر صعوبة فى الماضى فى توفير المهارات اللازمة لأى صناعة . . حتى مع هجرة العمالة المصرية للخارج . . فالمعروض من جميع أنواع المهارات كان

يفوق الطلب عليها . . بالإضافة إلى أن الفترة الماضية من عمر الصناعة ساهمت فى تكوين جيل من الصناعيين فى كل من القطاع العام والخاص . . صحيح أنهم غابوا فترة عن الأسواق العالمية ولم تتح لهم فرص تتبع التطور السريع فى فنون الصناعة ، ولكن قدراتهم الذاتية لابد وأن تمكنهم من تعويض ما فاتهم .

ثانياً : الأسباب السلبية :

□ إن الصناعة المصرية لم تعط الاهتمام الكافى خلال الفترة الماضية للجودة وتطوير المنتجات لأسباب بعضها خارج عن إرادتها ، وأهمها عدم توفير الاستثمارات اللازمة للتطوير ، غير أنها أيضا تغاضت عن الجودة بسبب غياب المنافسة فى الأسواق الوطنية لفترة طويلة .

□ إن فتح باب الاستيراد على مصراعيه ، وغياب الانتاج الوطنى القادر على المنافسة أدى إلى إقبال من المستهلك فى مصر على السلع المستوردة ، وهذا طبيعى طالما أنه أعطى حق الاختيار والمفاضلة ، وعلى ذلك فإن إعادة احتلال الصناعة الوطنية لمواقعها القديمة سيحتاج إلى جهد غير عادى .

□ كما أن فتح باب الاستيراد على مصراعيه ، ووجود فائض فى الانتاج العالمى أدى أيضا إلى تكالب المصدرين فى جميع أنحاء العالم على السوق المصرية وإصرارهم على الوجود فيها ، وقد بادر هؤلاء باختيار مجالات قوية لهم بالداخل تخطط وتنفذ بكل كفاءة برامجهم للوجود فى الأسواق المصرية .

□ فضلا عن أن التطوير والتوسع فى قاعدة الانتاج الصناعى فى مصر يحتاج إلى تمويل أجنبى ضخم ولفترة طويلة ، إذ أن جزءا من المعدات وقطع الغيار والمستلزمات لابد وأن يتم استيراده من الخارج .

وفى المواجهة الجادة والحاسمة من القيادة السياسية لهذه الجوانب الايجابية والسلبية معا ، عقد الرئيس فى بداية عام ١٩٨١ عدة اجتماعات مع خبراء الصناعة الوطنية وزملائهم الذين وفدوا خصيصاً من الخارج ، لإعطاء المشورة بشأن مستقبل التصنيع فى مصر ، وكان الهدف من هذه الاجتماعات محدداً وواضحاً فى ذهن الرئيس مبارك ، وهو الحصول على إجابة مقنعة عن سؤال واحد : **هل يمكن لمصر أن ترقى بالصناعة الوطنية إلى الحجم والجودة الموجودة فى كثير من بلدان العالم الصناعية ؟ وإذا كانت الإجابة بالإيجاب . . فما هو المطلوب منه شخصيا لتحقيق هذا الإنجاز ؟ ولا أغالى إذا قلت إن التصنيع الوطنى المتطور كان حلم**

مبارك الكبير ، وقد عبر عنه أكثر من مرة بقوله : دعونا نزهو ونفخر بتأكيد اسم . . « صنع فى مصر » على المنتجات الوطنية .

ولقد تلقى الرئيس إجابة قاطعة : نعم يمكن أن يتحقق الحلم الكبير . . ويكفى فى الهدف ، الدعم والمساندة من قبل الرئيس .

وفى مايو من عام ١٩٨١ وافق الرئيس على الخطوط الحاكمة لمرحلة ٨٢ ـ ١٩٨٦ ، المحققة للحلم الهدف وهى :

□ □ أولا : إعطاء الصناعة النصيب الأكبر فى استثمارات خطة التنمية الخمسية الأولى ، ولذلك حصلت الصناعة فى الخطة على استثمارات إجمالية قدرها ٧٠٠٠ مليون جنيه .

□ □ ثانياً : حتمية التأكيد بالعمل قبل القول على رعاية القطاع الصناعى الخاص باعتباره توءما للقطاع العام ، ويستطيعان معا إنتاج الكثير من احتياجات الجماهير ، وزيادة قدرة مصر على التصدير ، ولقد تحقق ذلك بدليل إنشاء آلاف المصانع الخاصة خلال السنوات الخمس الماضية .

□ □ ثالثا : تشجيع فرص التعرف من جانب الصناعة الوطنية إلى التجديد والتطوير الذى يحدث فى الصناعات المماثلة فى العالم ، وذلك من خلال الانتظام فى إقامة المعارض الدولية ، ورفع جميع القيود على سفر الصناعيين المصريين إلى المعارض الإقليمية والعالمية ، وتيسير استيراد العينات والنماذج من الخارج ، وتسهيل إقامة خبراء التطوير ، والتى رأت الصناعة الوطنية ضرورة الاستعانة بهم .

□ □ رابعا : عدم تغاضى الصناعة الوطنية عن التزامها الوطنى ، ومساهمتها فى تحقيق الاستقرار الاجتماعى من خلال تقديم منتجات بأسعار تتناسب مع قدرات محدودى الدخل .. صحيح أن التطوير له تكلفته ، ولكن الصناعيين يعلمون أيضا أن الأسعار يمكن ـ إذا أرادوا ـ أن تعكس التكلفة الحقيقية للمنتجات .

□ □ خامسا : ضرورة الإسراع بإتمام عمليات التحديث للمصانع القائمة من أجل تحقيق هدف أساسى آخر ، وهو استعادة ثقة العامل المصرى بقدراته وإتاحة الفرصة له لزيادة دخله ، خاصة بعد أن تأكد للعالم أجمع أن الصيغة العادلة للتعامل بين المصنع وعماله . . هى الصيغة التى يرتبط فيها الدخل بالانتاج ، وبعد أن أكدت التجربة المصرية أن المصنع الذى يزيد انتاجه وتزيد

إيراداته وأرباحه وتزيد دخول عماله . . هو المصنع الذى يسوده الاستقرار ويتعمق فيه الانتماء .

□ □ سادسا : أهمية أن يعهد فى مرحلة التطوير والتحديث والتوسع إلى قيادات تتوافر لديها المعرفة بأصول وأسرار التصنيع الخفيف والثقيل ، وتتمتع بالصدق مع النفس وإجادة التصميم والمراجعة والقدرة على التعامل مع مئات المشاكل بهدوء دون انفعال وتحمل الأعباء الجسام والعقبات التى قد تلقى عليها نتيجة أخطاء عن رضا وتقبل . . فضلا عن امتلاك قدرة الدفاع عن الصناعة المصرية ضد المهاجمين والمتشككين والمشككين فى إمكاناتها وعطاء رجالها .

كان ذلك هو تصور الرئيس بعد عشرات الاجتماعات مع معاونيه وخبرائه . ولم يكتف بذلك ، فقد أدرك أيضا أن وجوده المستمر مع رجال الصناعة عمالا وفنيين ومديرين وأصحاب أعمال ، سوف يؤكد للجميع أنه يقود مرحلة البناء والتطوير ، وأنه عازم على إتمامها ، وحريص على المتابعة المستمرة لإنجازاتها . **ولست أذيع سرا إذا قلت إن المتابعة الميدانية من خلال الزيارات كان يسبقها دائما مراجعة لمجموعات من التقارير والوثائق عن الإنجازات والمشاكل والتحديات .**

ونصل إلى سؤال تلقائى :

فى ضوء هذا النهج العلمى المخطط الذى انتهجته القيادة السياسية لتحقيق حلمها الكبير للصناعة المصرية : **ما الذى تحقق فى خمس سنوات ؟**

يمكن أن نحيط بالإجابة الموضوعية فى عدة مؤشرات :

١ ـ **تم تجديد ٣٠٠ مصنع مملوك للقطاع العام تجديدا شاملا من إجمالى ٣٥٤ مصنعاً** ، وقد ظل بعض هذه المصانع يعمل بآلاته القديمة المشتراة منذ عام ١٩٠٦ ، الأمر الذى جعل الخبراء القادمين للتجديد يسجلون بالصور هذه الظاهرة لكى تضاف إلى تاريخ الأداء لبعض أنواع الآلات . . ولقد كان من نتيجة ذلك ما يشهده المواطن بنفسه يوميا من تطوير فى جودة عشرات المنتجات الغذائية ، والمنسوجات ، والأدوات المنزلية ، وغيرها .

٢ ـ **انخفض عدد الشركات الخاسرة فى القطاع الصناعى العام الذى يضم ١١٧ شركة من ٤٢ شركة خاسرة إلى ٢٣ شركة** ، أى بمعدل يصل إلى النصف ، وأصبح هذا العدد يضم فى أغلبه ، الشركات التى فرضت عليها الدولة الخسارة لمصلحة المستهلك ، فمنعتها من تحريك أسعارها بالرغم من ارتفاع تكاليف الانتاج .

٣ ـ **زاد الانتاج الصناعى كماً وقيمة ، وكانت الزيادة فى الكمية فى بعض المصانع تتراوح ما بين ٢٠٪ و ١٠٠٪ . كما زادت قيمة الانتاج المحقق إلى أكثر من الضعف ، فبعد أن كانت قيمة الانتاج ٦٥٩٠ مليون جنيه عام ١٩٨١ ، أصبحت القيمة ١٤٥٤٦ مليون جنيه عام ١٩٨٧ .**

٤ ـ **زادت الصادرات الصناعية إلى الضعف** ، مما يدعو إلى الفخر حقا . ولقد شملت هذه الزيادة أنواعا كثيرة من السلع المصدرة وكمياتها ، وقيمتها ، وهذه لها دلالات عظيمة ، فزيادة الأنواع تعنى أننا نفتح مجالات جديدة للتصدير ، وزيادة الكميات معناها أن هناك طلبا متزايدا على منتجاتنا ، أما زيادة القيمة فتعكس التطوير الذى حدث فى الجودة . ويؤكد المصدرون فى اجتماعاتهم دائما أن الصورة تغيرت تماما ، وأن العجلة تسير أسرع مما تصوروا ، وأن طلبات المصدرين تفوق الآن قدرتنا على التصدير .

٥ ـ **يتم الآن لأول مرة فى مصر إعداد قاعدة للمعلومات عن قطاع الصناعة العام والخاص ، والمشترك ، يساندها حاسب الكترونى ضخم ، وتقدم خدماتها للصناعيين وللراغبين فى الاستثمار فى الصناعة وللمصدرين ، ويجرى الآن ربط بيانات هذه القاعدة ببنك المعلومات الجارى إنشاؤه عن الواردات المصرية .**

كما يتم فى صمت إعداد جداول تفصيلية للمدخلات والمخرجات لكل صناعة ، تحدد فيها احتياجات كل صناعة وإمكان الوفاء بهذه الاحتياجات من المصانع الوطنية .

٦ ـ بدأت فى عام ١٩٨٧ تجارب محدودة ولكن لها دلالات هامة للغاية ، **وهى تجارب تصنيع قطع الغيار والمعدات وبعض أجزاء محطات المياه والصرف الصحى والمصانع . وقيام هذه التجارب فى حد ذاته يعنى أننا نجحنا لأول مرة فى إقامة علاقات وثيقة للتعاون بين القطاعات المختلفة ، واستطعنا تكوين فرق عمل من العلماء والخبراء والمصممين ، والأهم من ذلك كانت لدينا شجاعة القرار بأن نتحمل المخاطر المصاحبة لمثل هذا النوع من التجارب .**

وأستطيع أن أقول دون أن أذيع أسرارا ، **إن الأعوام القادمة ستشهد الإعلان عن إنجازات ضخمة فى هذا المجال يقوم بها قطاع الصناعة بجناحيه المدنى والحربى .**

٧ ـ **استطاع التعمير أن يفرض نفسه كقطاع رائد وقوى فى مساندة الصناعة**

الوطنية ، فقدم لها خلال خمس سنوات أراض مكتملة المرافق فى خمس مدن وهى : العاشر من رمضان ، و ١٥ مايو ، و ٦ أكتوبر ، والسادات ، والعامرية . وقد تم حجز هذه الأراضى بالكامل لمئات من المصانع التى بدأت التشغيل فعلا ، وآلاف المصانع الأخرى التى هى تحت الإنشاء ، كما يجرى الآن التنسيق بين الصناعة والتعمير للتخطيط والتنفيذ للعديد من المناطق الصناعية الجديدة بتمويل من القطاع الخاص . ورجال الصناعة فى مصر يعرفون أن المناطق الصناعية القديمة جميعها أقيمت على الأراضى الزراعية وساعدت فى مرحلة معينة على التبوير ، ويعرفون أيضاً **أن الرئيس مبارك شخصيا كان حاسماً فى إيقاف هذا التوجه ، وقاطعاً فى توجيهاته بأن تقام المناطق الصناعية الجديدة على الأراضى الصحراوية وبعيداً عن أى وجود للأراضى الزراعية ، وعلى كل مؤرخ ومنصف أن يسجل أن الصناعة انتقلت وبكثافة لأول مرة خارج الوادى فى عهد الرئيس مبارك .**

٨ ـ لم يعد للصناعيين ، الجدد منهم والقدامى ـ وهم يعرفون ذلك جيدا ـ أية شكوى معلقة أو مطلب عادل لم يجب ، أو نزاع لم يحسم . . وقد كانت تجربة إنشاء مكتب الاستثمار الصناعى الجديد فى وزارة الصناعة تأكيداً عملياً على أن الجهاز الحكومى أصبح فى استقباله للاستثمار مرحباً ومؤيداً ، وتوقفت تماما الشكاوى من التأخير فى الترخيص بإقامة المصانع الجديدة .

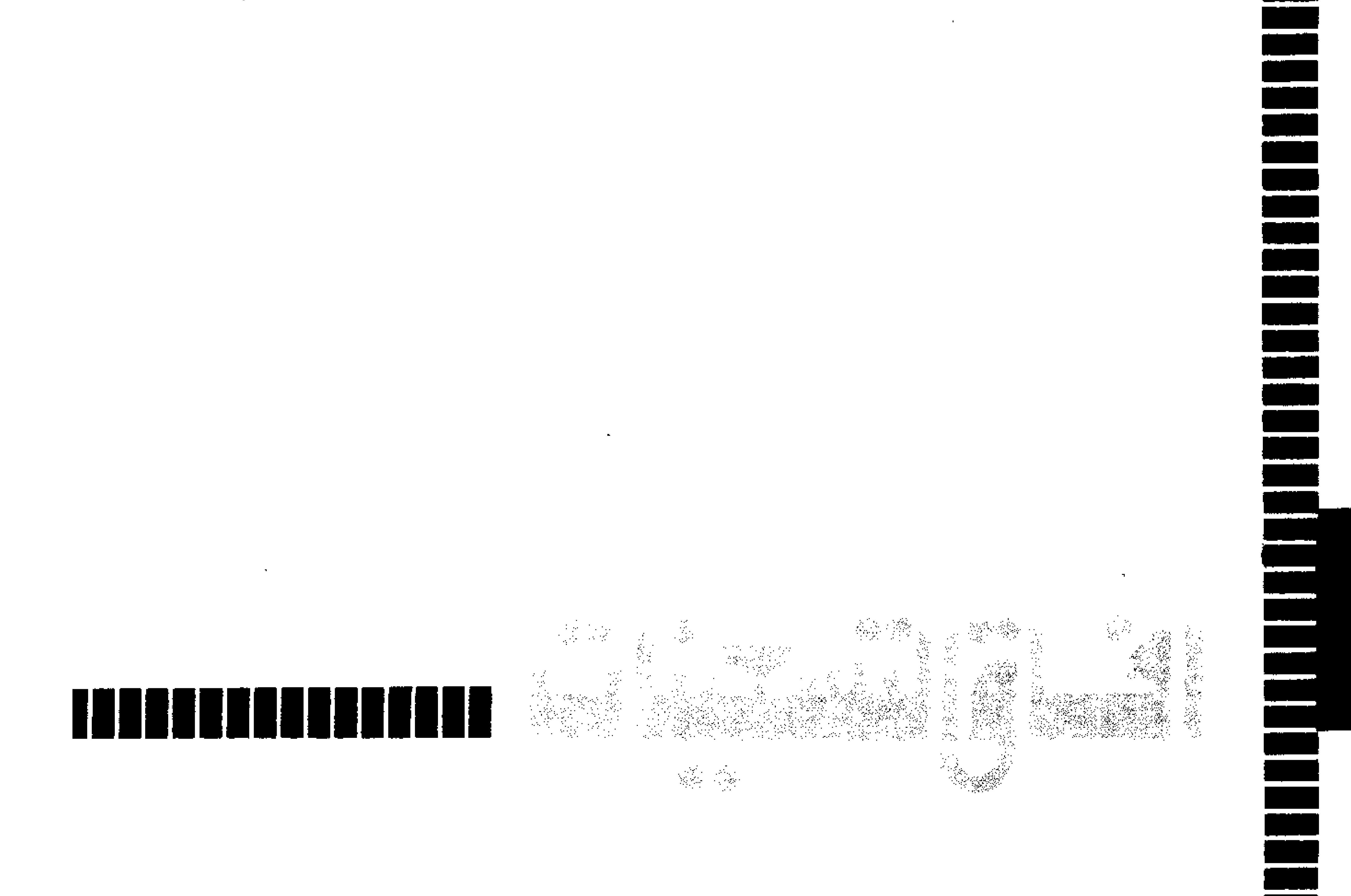
٩ ـ **ولعل أهم الإنجازات هو مناخ الطمأنينة والشعور بالارتياح ، الذى ساد القطاع الخاص الصناعى وذلك يبرز فى حجم استثماراته ، وعدد مصانعه ، وتنوع منتجاته . وقد تحقق هذا الاطمئنان من خلال جهد الرئيس شخصيا وزياراته للمصانع ، وحرصه على أن يزور ضيوف مصر مصانع القطاع الخاص . كان هدفه الأول أن يطمئن إلى الدور المتعاظم الذى يقوم به القطاع الخاص ويستمع بنفسه إلى الشكاوى ـ إن وجدت ـ ومن ثم يفاخر أمام ضيوف مصر خلال زياراتهم للمصانع بإنتاج مصر ، ويؤكد لهم أن التميز فى المنتجات الجديدة قد تحقق من خلال جهد وتصنيع أبناء مصر .**

هى ـ بالفعل لا بالقول ـ إيجابيات كبيرة تحققت فى قطاع الصناعة المصرية . . فى إطار أول خطة خمسية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر . . ولكن رغم كل التقدير لهذا الذى تحقق بفضل جهد العامل المصرى . . أقول ـ ولعلنى لا أكون متجاوزاً للواقع ـ إن شعار « زيادة الانتاج » الذى نادت به القيادة السياسية بإصرار طوال سنوات الولاية الأولى كضرورة حتمية فى مواجهة مشكلتنا الاقتصادية . . لم يعط بالقدر الكافى ثماره المرجوة ، أو بتعبير اقتصادى أدق : لم

تتحقق بعد بالقدر الكافى الزيادات الطموحة المأمولة فى معدلات الانتاج السلعى . . وفى إنتاجية العمل . . وفى مستوى الجودة الذى ينافس بكفاءة المستورد . . ويحد بمقدرة من الاستيراد . . ويسهم بمقدرة فى إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات . .

ومن ثم .. فإذا كانت ثقتنا غير محدودة فى إمكانات وقدرات الصناعة المصرية والصانع المصرى على استيعاب أحدث ما فى العصر ، من تكنولوجيا . . واستيعاب أحدث ما فى دول العالم المتقدم من نظم التشغيل والانتاج والارتقاء بالجودة . . **فإننا نقول : إن تجارب عالمية عديدة ناجحة فى مجال الصناعة لا تزال أمامنا . . يمكننا ـ بل من واجبنا ـ أن نقترب منها أكثر بالدراسة . . لكى نأخذ منها القدر الأكبر مما يناسبنا لكى نحقق « زيادة الانتاج » خلال السنوات الست القادمة بالمعدلات الطموحة التى نأملها .**

ولكن : كيف نفتح أكثر هذا الطريق الآمن . . الذى لا طريق أمامنا غيره ؟ هذا هو السؤال . .



٧

الفنون الشعبية





الزراعـــــــــة
والآمال المعقودة عليها

رغم الطفرة الكبيرة التى حققتها مصر فى القطاع الصناعى خلال السنوات الست الأخيرة . . والتى وصلت بقيمة ناتجه السنوى الى حوالى ٢٠ مليارا من الجنيهات ، وهو مايمثل نسبة ٥٠ فى المائة من الدخل القومى ، إلا أن المقولة المتوارثة الشهيرة بأن « مصر بلد زراعى » لم تفقد مصداقيتها كثيرا . .

فربما يكفى أن نقول : إن قطاع الزراعة يسهم بما لايقل عن ٤٠ فى المائة من الخامات التى يقوم عليها الانتاج الصناعى فى مصر . ومن ثم ، فإنه يمثل « ركيزة الأمن الغذائى » الذى يؤمن احتياجات الشعب المصرى من الغذاء ، سواء المصنع منه ، أو الذى تتناوله الأفواه مباشرة .

وعلى هذا النحو ، فإن إنتاج الغذاء على الأرض المصرية يشكل هدفا قوميا رئيسيا يجب أن تحشد لإنجازه كل الإمكانات والطاقات .. الأمر الذى يستدعى تعبئة الموارد الزراعية .. ووضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية المنشودة ..

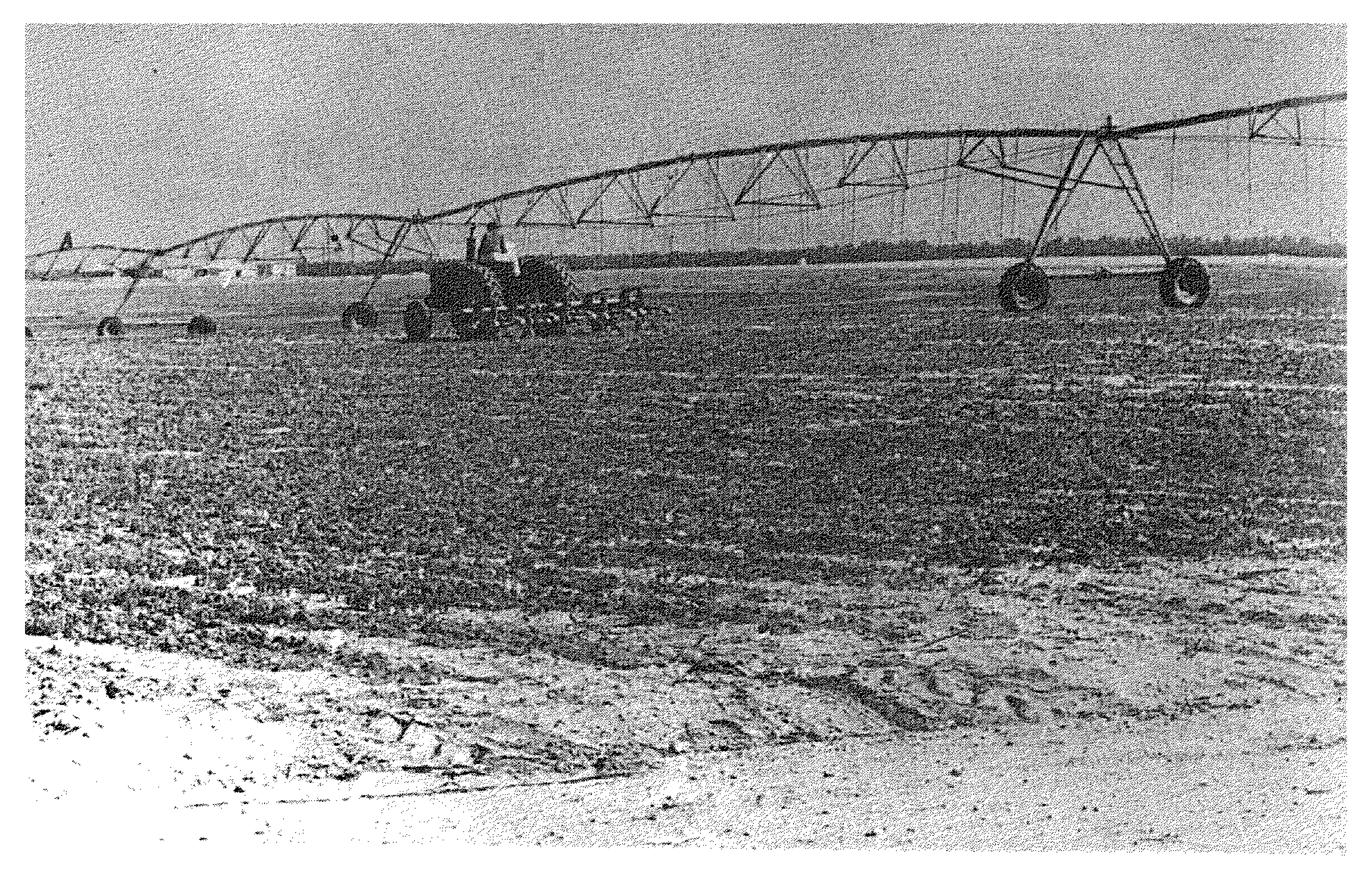
واذا كان الواقع الحالى لقطاع الزراعة يقول : إنه يسهم بنحو ٢١ فى المائة من الدخل القومى ، ويستوعب نحو ٣٤ فى المائة من إجمالى القوى العاملة المصرية ، وتمثل صادراته مصدرا أساسيا لحصيلة مصر من النقد الأجنبى ، فإن السؤال المطروح .. فى ضوء الأهداف القومية التى حددها بيان الرئيس مبارك أمام مجلس الشعب فى ١٢ أكتوبر عام ١٩٨٧ .. يصبح :

كيف يمكن ترجمة « **الأمل** » المعقود على قطاع الزراعة .. باعتباره قطاعا رائدا فى الاقتصاد القومى المصرى .. الى « **واقع** » قادر على إحداث التنمية الاقتصادية ، والاجتماعية الشاملة ، والمتوازنة ؟

الذى يطمئن كثيرا إلى أن الأمل على طريق التحقق ، هو أن « الأولويات » قد تحددت بالفعل داخل قطاع الزراعة واستصلاح الأراضى لوضع تكليفات الرئيس موضع التنفيذ ... وكانت تشمل فى رؤيتها القائمة على معرفة يقينية بقدراتنا وبإمكاناتنا :

□ **تحقيق الاكتفاء الذاتى فى جميع المحاصيل الزراعية ماعدا القمح والذرة** ، مع خفض نسبة اعتمادنا على الخارج فى توفيرهما بنسبة ٢٥ فى المائة على الأقل . مع زيادة صادراتنا من الحاصلات الزراعية فى ذات الوقت بالقدر الذى يكفى لتغطية قيمة ماسنضطر لاستيراده من القمح والذرة ..

□ **خفض الفاقد من الحاصلات الزراعية الى النصف على الأقل .**



من الملامح المميزة للزراعة فى الفترة الماضية ، ذلك الاصرار على تسخير التكنولوجيا الحديثة فى الارتقاء بمستوى الانتاج الزراعى . (الرى بالرش)

- □ **تحديث أنظمة تسويق المنتجات الزراعية غير التقليدية كالخضر والفاكهة .**

- □ **استصلاح ١٥٠ ألف فدان سنويا خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية .**

لم يكن ممكنا ولامتصورا تحقيق هذه الأهداف الطموحة ـ رغم مانقطع به من توافر إمكاناتها فى مصر ـ بغير أن تنظم مراحل تنفيذها ، خطة مدروسة بتوقيتات زمنية محددة يضعها القطاع الزراعى . . خاصة وأنه يعتمد فى معظم أنشطته على التمويل الذاتى ، ولن يحصل خلال الخطة الخمسية الثانية الحالية على أكثر من نسبة ٧,١ فى المائة من جملة استثماراتها القومية ، منها نحو ٣,٢ فى المائة لقطاع الزراعة ، و ٣,٩ فى المائة لقطاع استصلاح الأراضى ، وذلك لتخفيف العبء على الميزانية العامة .

وهنا يبرز ويتجسد مصدر « **الاطمئنان** » الثانى بعد تحديد « **الأولويات** » . ذلك أنه يمكن القول إن خطة قطاع الزراعة التى تم وضعها جاءت لتحقق معدل نمو يزيد على ٣ فى المائة سنويا ، وهو مايعتبر معدلا مرتفعا اذا ماقورن بمعدلات النمو فى قطاعات الزراعة فى الدول المختلفة ، بما فيها الدول المتقدمة .

وفى إطار هذه الخطة يمكن أن نرصد خمسة ملامح جديدة متميزة :

١ ـ فقد استحدثت أجهزة الزراعة فى مصر نظاما متطورا لتعميم مقومات النهوض بكافة المحاصيل الرئيسية والخضر والفاكهة ، وفقا لنتائج البحث العلمى الذى استعان بخبرات كافة المراكز المتخصصة ، وهو ما أطلق عليه « **نظام الحملات القومية** » الذى حقق بالفعل نتائج مبشرة بالنسبة لتطوير الانتاج كما ونوعا . . وربما من أبرز الأمثلة وأهمها على المستوى القومى ، ما حققته « الحملات القومية » من زيادة إنتاجية لواحد من أهم المحاصيل الاستراتيجية ، وهو محصول القمح . . فقد حقق متوسط إنتاج الفدان منه فى السنة الأخيرة مايقرب من ١٤ أردبا . . وارتفعت هذه الانتاجية فى كثير من المحافظات الى مايقارب ٢٤ أردبا للفدان الواحد . . وبلوغ هذه النتائج الطيبة يعنى قطع أشواط لايستهان بها على طريق تحقيق أحد الأهداف الرئيسية للدولة فى قطاع الزراعة : خفض الاعتماد على الخارج فى القمح والذرة بأقصى ماتستطيع إمكانات الزراعة فى مصر .

٢ ـ أيضا من الملامح المبشرة ـ فعلا لا شعارا ـ ماتحقق من اكتفاء ذاتى من محصولى العدس والفول . . والجزء الكبير الذى تم سده فى الفجوة الغذائية من السكر بما أمكن تحقيقه من زيادة إنتاجية الفدان من قصب السكر الى ٤٠ طنا . . فضلا عن تغطية الاحتياجات المحلية بالكامل من محاصيل القطن والأرز والبصل والثوم والموالح . . بل وتحقيق فائض منها يصدر للخارج . . وبالتالى يسهم فى زيادة حصيلة مصر من النقد الأجنبى الذى تشتد إليه حاجة ميزان المدفوعات المائل .

٣ ـ نرصد كذلك الجهد المتنامى لتوفير احتياجات البلاد من الخضر والفاكهة ، والذى بلغ بالمساحة المزروعة منها إلى مايزيد على المليون فدان . . ولكى يتوازن تحقيق « الاحتياج الجماهيرى » منها مع الحفاظ فى ذات الوقت على « المحاصيل الاستراتيجية » ، ولايأتى على حسابها ، كان الاتجاه حتميا الى استخدام تكنولوجيا حديثة تزيد من متوسط انتاج الخضر من وحدة المساحة الثابتة . . وقد أثبتت التجارب والنتائج نجاح تكنولوجيا « الزراعة المحمية » ـ الصوب البلاستيكية ـ فى تحقيق وفرة الانتاج من المساحة الثابتة مع ترشيد استخدام الأسمدة . . والتحكم فى مقاومة الآفات . . والاستهلاك الأمثل لنقطة المياه الغالية . . فضلا عن إنتاج الخضر مبكرا فى فصل الشتاء ، مما يسمح بتصديرها مقترنا بميزة نسبية للإنتاج المصرى منها على الدول الأخرى . . ومما لاشك فيه أن الاتجاه الى إنشاء عدد كبير من « الصوب البلاستيكية » فى الأراضى الجديدة يمكن أن يضاعف من هذه النتائج الإيجابية .

٤ ـ وربما من الملامح الهامة التى لايفوت منصف رصدها ، ذلك **الإصرار على**

تسخير التكنولوجيا الحديثة فى الارتقاء بمستويات الانتاج الزراعى ، وذلك التطوير الذى لحق بجهاز الإرشاد الزراعى ، لكى يقدر على معاونة الزراع فى استيعاب التكنولوجيا المتقدمة واستخدامها وإيجاد الحلول العلمية لما قد يظهر من مشاكل تطبيقها ، وذلك الربط بين خطة البحوث الزراعية وخطة التنمية الزراعية لرفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة ، وهو ما أعطى أثرا واضحا فى زيادة إنتاجية الفدان من أصناف القطن الطويلة التيلة الخاصة بالتصدير بنسبة تصل الى مائة فى المائة ، فضلا عن آثار هذا الربط التى انعكست على زيادة إنتاجية الكثير من المحاصيل الأخرى .

٥ - وفى جانب تخطيط وتدريب الموارد البشرية لكى تكتسب أعلى مستويات الكفاءة المحققة لخطة القطاع الزراعى . . يمكن أن نرصد الاتجاه الاقتصادى الجديد لاستخدام المشروعات الأجنبية ، سواء فى الدول الغربية أو الشرقية ، لتوفير التدريب الخارجى ، وخفض عبء نفقاته على الدولة ، وخاصة فى استخدامات التكنولوجيا الحديثة .

أقول : إننا بهذا كله نكون قد امتلكنا « التصور العلمى » لإيجاد زراعة حديثة فى مصر تقدر على الوفاء بمسئولياتها . ولكن يبقى « التطبيق العلمى » ، الذى نشهد أنه قطع أشواطا لابأس بها ، لكنه لايزال يعدو لاهثا على الطريق ، يحاول أن يسابق الزمن ، وأن يقهر أفكارا قديمة ومتجمدة ترفض الجديد بكل آفاقه الرحبة ، مثلما حدث فى استقبال نظام « الزراعات المحمية » الذى لم يعد ثمة مجال للشك فى جدواها الاقتصادية .

وإذا كنا نتطلع الى زراعة مصرية حديثة . . فإن ذلك يقترن بالضرورة بالتطلع الى إدارة زراعية حديثة تحقق الكفاءة القصوى فى تفجير واستخدام الطاقات الكامنة للموارد المتاحة ، بحيث يمكن مواجهة متطلبات مجتمع نام تتزايد فيه احتياجات السكان الغذائية بمعدلات كبيرة . **ونستطيع أن نقول : إن الإدارة الزراعية الحديثة فى مصر تتبلور الآن بعض ملامحها ، متمثلة فى تحويل محطات الخدمة الى شركة اقتصادية تعتمد على التمويل الذاتى ، وتحويل الهيئة العامة للإصلاح الزراعى الى عدد من الشركات ، ضمانا لتحقيق الكفاءة الاقتصادية والادارية ، وتقليل الاعتماد على ميزانية الدولة فى تمويل الاستثمارات اللازمة للقطاع ، فضلا عن تأسيس السياسات الانتاجية والتسويقية والتسعيرية على قاعدة من البيانات الإحصائية السليمة التى وحدت جهة إصدارها . وقد ساعد ذلك كثيرا فى اتخاذ القرارات اللازمة فى الوقت المناسب .**

وربما نلمس جانبا من آثار استخدام الإدارة الزراعية الحديثة فيما أنجزته ١٥ شركة تابعة للقطاع الزراعى خلال السنوات الأربع الأخيرة . فقد انتهت من استكمال

استصلاح واستزراع ٦٠ ألف فدان من الأراضى التى كانت معطلة عن العطاء . وتتوالى أرقام عديدة تمثل إنجازات محققة لهذه الشركات فى مجالات إنتاج الألبان واللحوم والعلف والتقاوى . وهو مايؤكد أهمية وضرورة التوسع المستمر فى نشر الادارة الزراعية الحديثة ، القادرة وحدها على إيجاد زراعة مصرية حديثة . .

وتدخل فى إطار الإدارة الزراعية الحديثة ، وتشكل جانبا بالغ الأهمية منها : مسألة **الميكنة الزراعية** ، التى لاتفرضها فقط اعتبارات التحديث والتطوير ، وإنما يمليها بشدة النقص فى قوة العمل الزراعية التى استقطبت أنشطة أخرى غير زراعية بعد حرب أكتوبر قدرا كبيرا من طاقاتها . . فضلا عن التأثيرات الاقتصادية المرجوة لاستخدام الميكنة الزراعية فى زيادة الانتاجية مع خفض التكلفة . . ولا أذيع سرا إذا قلت : إنه حدث تدارك لمشروع الخطة ، ورصدت وزارة التخطيط للميكنة الزراعية ٤٠ مليون جنيه لم تكن مدرجة أصلا فى استثمارات الخطة . وكان الحرص كاملا على أن يتوازى توفير الاستثمارات مع « انتقاء » أنماط الميكنة التى تناسب أنماط الحيازة السائدة ، ونوعيات الزراعة القائمة .

وإذا كان قد تم توفير المبالغ اللازمة ، واختيرت أنماط الميكنة الزراعية المناسبة لحوالى ٣٨ جمعية تعاونية تخصصت فى الميكنة ، فإن الجهد كله يبذل الآن بالتنسيق مع وزارتى الصناعة ، والانتاج الحربى لتصنيع بعض المعدات الزراعية محليا حتى لا نظل نعتمد على استيرادها .

على أن كل ماسبق من حديث عن مسارات تطوير وتحديث الزراعة فى مصر ينصرف الى جانب واحد من اهتماماتها : **الحاصلات الزراعية** . .

فماذا عن الجانب الموازى البالغ الأهمية : **الثروة الحيوانية** ؟

وهنا يفرض السؤال التالى نفسه بإلحاح : **هل من حل لتواضع نصيب الفرد المصرى من البروتين الحيوانى والداجن والسمكى إلى حد خطير ؟ والذى يضاعف من تواضعه فى البروتين الحيوانى بالذات ، الارتفاع المستمر فى أسعاره نتيجة ارتفاع تكاليف التربية ونقص المعروض منه . .**

نقول بكل الارتياح : إن خطة قطاع الزراعة استطاعت أن تحقق بالفعل الاكتفاء الذاتى من البيض ، وإن كان ليس مفهوما عدم انخفاض أسعاره بالقدر الموازى لتوافره .

ونعلم أن الخطة القادمة لقطاع الزراعة تستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتى من الدواجن . .

لكن الخطة تسكت عن تحديد وقت قريب لتحقيق الاكتفاء الذاتى من الأسماك التى تمثل البروتين الحيوانى الأرخص ثمنا . وإن كانت الخطة تذكر عدة محاور مؤثرة تتجه للعمل عليها لتنمية الثروة السمكية للوصول بالإنتاج إلى ألفى طن من بحيرة قارون ، ووادى الريان ، وإضافة مزارع سمكية جديدة على مساحة ٢٠ ألف فدان ، ومضاعفة الانتاج فى البحيرات الشمالية ، فضلا عن زيادة مساحات الأرز المستزرعة بالأسماك للنهوض بالإنتاجية الغذائية رأسيا ، وإنشاء مصنع لأعلاف الأسماك بطاقة مبدئية تبلغ ١٥ ألف طن سنويا . **وربما الأكثر تأثيرا من ذلك كله ، إدخال تكنولوجيا المزارع السمكية الآلية التى ينتج الفدان من المساحة المائية منها نحو مائة مثل ماتنتجه المزارع السمكية التقليدية . وفى هذا الإطار تقام مزرعتان سمكيتان مكثفتان بطاقة ١٢٠ طنا للواحدة منها سنويا .**

واذا ماعدنا إلى أهم حلقات الاختناق المتمثلة فى الثروة الحيوانية ، فإن احتمالات الخروج منها أصبحت أكثر قربا ، أو هكذا تبدو ، بفضل ماينتهج الآن من سياسات تتعاون فيها أجهزة الزراعة والتموين والمحليات فى إطار خطة قومية تشجع النهوض بمشروع تربية البتلو لتصل بطاقته إلى نحو ٥٠٠ ألف رأس . وتسعى الى توفير الاحتياجات من الأعلاف بالتوسع فى الكميات الموردة من الذرة الشامية على أساس تقدير سعر مجز للمنتج ، وإدخال الذرة الصفراء ضمن التركيب المحصولى ، علاوة على اتجاه الاستراتيجية المطبقة الى إقامة مصانع للأعلاف تعتمد فى إنتاجها على خامات غير تقليدية .

هل تثمر هذه السياسات ـ التى أريد بها حصر مشكلة نقص البروتين الحيوانى ومحاصرتها ـ فى توفير احتياجاتنا من لحم الماشية بالقدر الكافى ؟

لست متخصصا لكى أجيب بنفى أو إيجاب ، لكن المؤكد هو أن الهدف النهائى الذى تضعه كل السياسات والاستراتيجيات الزراعية المطبقة فى مصر حاليا نصب أعينها يتمثل فى : مضاعفة الانتاج الحيوانى فى جميع صوره .

وفى كلا المجالين لاهتمام القطاع الزراعى ـ الحاصلات الزراعية والثروة الحيوانية ـ تقول النسب المؤكدة : إن القطاع الخاص يمثل مايزيد على ٩٦ فى المائة من حجم الأنشطة والاستثمارات . وأظن أن نسبة إسهام بمثل هذه الضخامة تفرض ضرورة توفير المناخ المناسب للقطاع الخاص لأداء هذا الدور . وأقرر هنا أمانة أن السياسات الزراعية التى طبقت فى السنوات الأخيرة قد استوعبت هذه الضرورة ، وعملت على تحقيقها ، من خلال مسارات عديدة شملت : **إلغاء حصص التوريد الإجبارية من معظم السلع ، وكذلك إلغاء التدخل بالتسعير الإجبارى ، والسماح للقطاع الخاص باستيراد مستلزمات الانتاج والأعلاف ، وضمان مزيد**

من الحرية له فى تصدير جزء من إنتاجه ، وكذلك تسهيل دوره فى مجال استصلاح الأراضى ، بقصر دور الدولة على توفير إمكانات البنية الأساسية من مياه وشبكات كهرباء وطرق ، وترك مسئولية عمليات الاستصلاح بالكامل للقطاع الخاص .

على أن « الفجوة الغذائية » التى تستهدف جهود القطاعين العام والخاص سدها ، سوف تظل تدور فى حلقة مفرغة إذا مابقى الفاقد الاقتصادى فى المحاصيل على معدلاته المرتفعة الحالية ، التى تشمل مراحل التخزين والتسويق وانتقال السلعة الى المستهلك أو إلى موانىء التصدير . ولا يقوم خلاف على أن الحد من هذا الفاقد والتالف لابد من أن يؤدى الى رفع الانتاج المتاح للاستهلاك المحلى ، أو التصدير .

إن ثمة جهودا تبذل حاليا لايمكن إنكار تأثيراتها فى خفض الفاقد والتالف فى المحاصيل الزراعية ، تشمل : توفير وتحسين العبوات المستخدمة التى يتداولها المستهلك . . وتحقيق مواصفات قياسية للثمار الطازجة ، واستخدام أسلوب منافذ التوزيع الثابتة والمتحركة ، وتوفير سيارات مبردة لنقل المحاصيل من القرى إلى مراكز التسويق ، وإدخال أصناف من المحاصيل تتحمل أكثر عمليات التسويق ، بحيث تصل إلى المستهلك بحالة مناسبة .

وفى مواجهة عمليات ذبح العجول البتلو فى سن ٤٥ يوما والتى تمثل أكبر نسبة فاقد فى اللحم الأحمر ، يبرز المشروع القومى للبتلو الذى يشمل نحو ٥٠٠ ألف رأس حتى يصل بها إلى أوزان تتراوح بين ٤٠٠ و ٥٠٠ كيلو جرام ، مما يسهم بقدر كبير فى سد الفجوة الغذائية الراهنة فى اللحم الأحمر . .

ويتكامل مع محاولات تقليل الفاقد والتالف فى المحاصيل الزراعية والتى نأمل أن تحدث تأثيرات أكبر فى وقت قريب ، التوسع فى مجال الإقراض والتمويل لجميع أنشطة الانتاج الزراعى لمضاعفة ناتجها . وفيما أعلن ، فإن جملة القروض القصيرة والمتوسطة الأجل المستخدمة حاليا تبلغ قيمتها نحو ٦٤٠ مليون جنيه ، منها ٩٠ مليونا مدعمة لأغراض زراعية ، ومنها ٦٠ مليونا قروضا للميكنة الزراعية . وتغطى بقية القروض مجالات الثروة الحيوانية ، والداجنة والسمكية ، وغيرها . والرقم فى جملته لا أظنه يتوازى مع الدور الكبير المأمول من الائتمان الزراعى تأديته للتأثير بفاعلية أكبر فى دفع الانتاج الزراعى . .

وربما تعوض ذلك ، القروض التى تمنح للأمن الغذائى واستصلاح الأراضى بفوائد ميسرة فى إطار ماعُرف بمشروع « **المزارع الصغير** » ، الذى يستهدف الوصول الى الانتاجية المثلى دون تحميل الدولة بأية أعباء مالية إضافية .

وإن كانت نظم الائتمان الزراعية فى مصر ـ رغم هذا ـ لاتزال فى حاجة عاجلة لتطوير أكبر يسمح بتقديم القروض لصغار المزارعين ، فمن حصيلة جهود الملايين منهم يتحقق الانتاج الزراعى الكبير .

وإذا كان هذا الذى ننادى به يسهم بقدر مؤثر فى التوسع الرأسى فى الانتاج الزراعى ، فإن التوسع الأفقى يمثل ضرورة حتمية تفرضها الزيادة السكانية المطردة ، ومايترتب عليها من تزايد فى الطلب على الغذاء ، فضلا عن الحاجة الى خلق فرص عمل منتجة تسهم فى تحقيق أركان خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة . .

وتشير الإحصاءات إلى أن جملة ماتم استصلاحه من أراض منذ عام ١٩٥٢ وحتى الآن تربو على مليون و ٢٧٥ ألف فدان . . ولكى يتحقق مانادى به الرئيس حسنى مبارك من ضرورة التوسع فى استصلاح الأراضى بمتوسط سنوى يبلغ ١٥٠ ألف فدان ، فإن القطاع الخاص ـ الذى يتحمل الجانب الأكبر من المسئولية بعد أن توفر له الدولة البنية الأساسية كما سبق أن أشرنا ـ يصبح مطالبا بتوفير استثمارات تبلغ ١٢١٤ مليونا و ٧٠٠ الف جنيه .

واذا كانت ثمة توصيات تعين على بلوغ الهدف المنشود ـ استصلاح ٧٥٠ ألف فدان خلال الخطة الخمسية الثانية ٨٧/١٩٩٢ ـ فإن الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى له فى ذلك رؤية متكاملة . . يفيد بالقطع طرحها للبحث والمناقشة العامة :

□ زيادة تمويل الاستثمارات الخاصة بالبنية الأساسية الى ١١٥٦ مليونا و ٤٣٠ الف جنيه . . والرقم محسوب بدقة طبقا للمعدلات العلمية ، وذلك لمد أعمال البنية الأساسية الى ١٥٠ ألف فدان بدلا من ٩٢ ألف فدان فيما تتضمنه خطة الاستصلاح لعام ٨٧/١٩٨٨ ، مع توفير السيولة النقدية فى مواعيدها حتى يمكن صرف مستحقات الشركات المنفذة لدفع عجلة التعبئة وتحقيق الهدف .

□ توفير النقد الأجنبى المطلوب فى السنة الأولى ، والثانية لاستيراد الطلمبات ، والمحركات الكهربائية ، ومهمات الآبار ، وغيرها اللازمة لتنفيذ الخطة .

□ زيادة تمويل الاستثمارات المطلوبة لوزارة الكهرباء لتنفيذ توليد الطاقة ونقلها إلى مناطق الاستصلاح .

□ أن يكون لنائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى

سلطات خاصة حتى يتمكن من سرعة إصدار القرار الملزم للوزارات الأخرى ، وتشكيل لجنة برئاسته ، وعضوية وزيرى الأشغال العامة ، والكهرباء تجتمع دوريا للدراسة والتنسيق والمتابعة وحل المشاكل التى تعترض التنفيذ ، ويصدر قرار بتشكيل لجان أخرى تنفيذية للمعاونة .

□ إتاحة القروض الميسرة لشركات القطاع العام ، والخاص ، والأفراد للقيام بأعمال الاستصلاح والاستزراع بما لايقل عن ٢٠٠ مليون جنيه سنويا ، وبفائدة بسيطة ٤٪ ، وبشروط ميسرة من بنك الاستثمار للقطاع العام ، ومن بنك التنمية للقطاع الخاص .

□ ضرورة رصد الاستثمارات المطلوبة لإشراك الفئات الاجتماعية من صغار المزارعين ، وشباب الخريجين فى خطة استصلاح الأراضى بمالا يقل عن ٢٠٪ من المساحات المستصلحة .

□ الموافقة على أسس لبيع الفدان شاملا البنية الأساسية بسعر من ٢٠٠ الى ٤٠٠ جنيه للفدان البور ، يضاف إليه ٥٠٪ من تكاليف البنية الأساسية ، وذلك فى المناطق المتاخمة لوادى النيل . أما بالنسبة للوادى الجديد (الفرافرة ، الواحات البحرية ، شرق العوينات ، الخ) ، فينخفض سعر الفدان البور الى ٥٠ جنيها ، يضاف إليه ٣٠٪ من تكاليف البنية الأساسية التى تتمثل فى البئر مصدر المياه ، والمجارى الرئيسية ، والطرق والمبانى العامة .

□ ضرورة توفير الأمن والأمان للرواد الأوائل لهذه المناطق .

□ ضرورة إدراج ميزانية مستقلة لخدمات الأرض الجديدة حتى يمكن تدعيم وزارات الخدمات فى بداية عهدها بالعمل فى هذه المناطق .

□ سرعة وجود وزارات الخدمات فى المناطق المستصلحة مع بداية الزراعة ، حتى يشعر المواطن العامل فى هذه المناطق برعاية الدولة له وهو مايرفع من معنوياته وإنتاجيته . ومن الوزارات التى يتطلب الأمر سرعة وجودها : الداخلية ، والأشغال العامة ، والكهرباء ، والمواصلات ، والصحة ، والتعليم ، والتموين .

□ ضرورة القضاء على ظاهرة وضع اليد التى تعوق تنفيذ خطة استصلاح الأراضى بمنتهى الشدة والحزم .

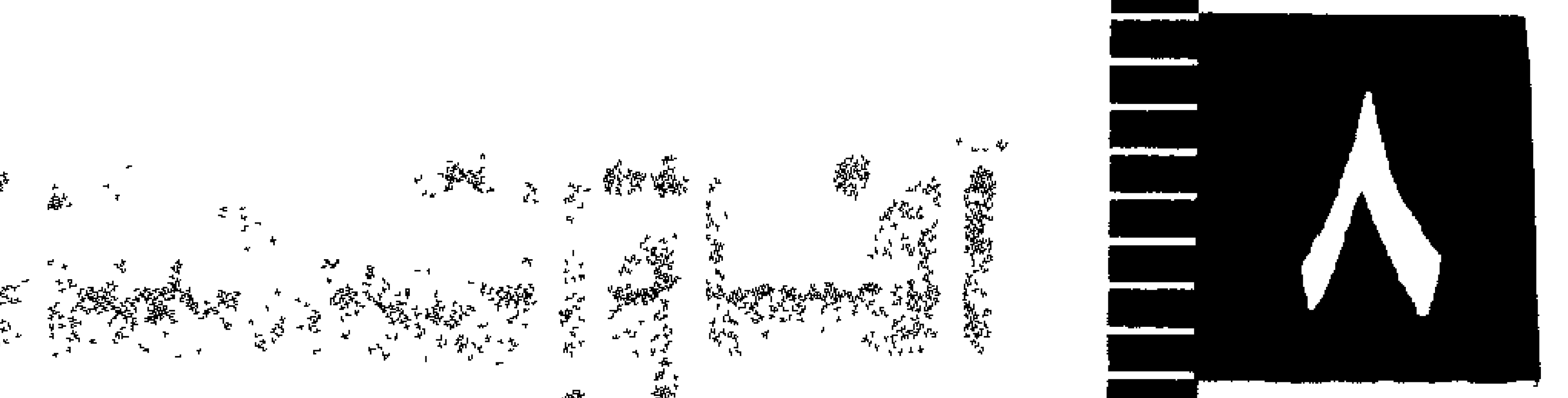
□ إنشاء بنك جديد للأراضى المستصلحة لإقراض الرواد الأوائل

ومعاونتهم بوسائل الانتاج ، وبأسلوب جديد يعتمد على الثقة بدلا من الضمانات .

□ سرعة إصدار اللائحة الجديدة للهيئة العامة لمشروعات التشجير ، والتنمية الزراعية .

ويرى الدكتور يوسف والى تكملة لهذا التصور المحدد أن يعقد مجلس الوزراء جلسة خاصة باستصلاح الأراضى الجديدة فى منطقة النوبارية المقرر استصلاح ٤٠٠ ألف فدان فيها ، أنجز منها حوالى ٢٠٠ ألف فدان ويتم إنجاز الباقى خلال السنوات الثلاث القادمة . . وخلال هذه الزيارة ، تكون الفرصة سانحة لدراسة المشكلات على الطبيعة والعمل على حلها ميدانيا ، مما يسهم فى تحقيق الهدف الاقتصادى والاجتماعى لخطة استصلاح الأراضى .

٨





التعمير والخروج الى الصحراء

وإذا اتفقنا على أن التعمير كان فى سباق مع الصناعة ، يقيم لها المناطق الصناعية ، ويمد لها المرافق الرئيسية ، ويتشاور معها حول احتياجاتها المستقبلية ليس فقط حتى عام ١٩٨٦ ، ولكن امتدت توقعاته حتى عام ٢٠٠٠ ، فى تخطيط وتنسيق كاملين يمكن أن يصبحا نموذجا يحتذى فى التخطيط العمرانى والتخطيط الصناعى .

وأريد اليوم أن أوضح صورة جديدة تجمعت أمام الرئيس مبارك عام ١٩٨١ ، وناقش أبعادها فى عدة اجتماعات متصلة وصولا لقرار استراتيجى عن حتمية استمرار التعمير كهدف هام من أهداف الدولة لعشرات السنوات القادمة .

فقد طلب الرئيس فى يونية ١٩٨٢ نتائج اربع دراسات رئيسية عن توزيع السكان على أرض مصر ، ومستقبل التنمية خارج الوادى ، ومشكلة الإسكان ، وموقف المرافق الأساسية واهمها المياه والصرف الصحى . وكانت نتائج الدراسة المتعلقة باستمرار التوسع العمرانى فى المدن المصرية وعلى حساب الأراضى الزراعية ، مذهلة وخطيرة :

١ ـ أن مصر تحتاج إلى إقامة ٣,٦ مليون وحدة سكنية حتى عام ٢٠٠٠ ، منها ٨٥٠ الف وحدة سكنية لمواجهة التراكمات القديمة ، و ٤٤٠ الف وحدة سكنية لتحل محل المساكن الآيلة للسقوط أو التى لابد من هدمها ، و ٢,٢ مليون وحدة سكنية لمواجهة الزيادة السكانية المنتظرة حتى عام ٢٠٠٠ .

٢ ـ أن ٥٢٪ من عدد السكان يعيش فى المدن القائمة ، وبالتالى فإنه إذا تركت الزيادة فى السكان لتعيش فى هذه المدن أيضا فذلك معناه أن نصف المساكن الجديدة سوف يقام حول هذه المدن .

٣ ـ ان إنشاء المساكن المطلوبة يحتاج حتى عام ٢٠٠٠ إلى مساحة من الأرض تتراوح ما بين ١١٢ الف فدان و ١٥٠ الف فدان ، واستمرار توسع المدن لاستيعاب الزيادة السكانية يعنى ايضا ان هذه الأراضى ستكون على حساب الأرض الزراعية ، فى الوقت الذى تحتاج فيه مصر إلى حماية كل فدان اخضر على ارضها .

كما أن السماح باستخدام الأراضى الزراعية قد تم على مدار الخمسين سنة الأخيرة دون أن يتنبه احد إلى خطورة ذلك على مصدر الغذاء للاجيال القادمة ، وبالتالى فقد كان لابد من مواجهة حاسمة وسريعة .

٤ ـ تستخدم مشروعات البناء الطوب الأحمر ، وهو طوب يتم تصنيعه من الطمى المجرف من الأراضى الزراعية المحيطة بالمدن ، وقد وصل عمق التجريف أحيانا فى بعض المناطق إلى المياه الجوفية ، وكان القرار أنه إذا استمر استخدام الطوب



قررت مصر لأول مرة منذ عهد الفراعنة أن تنفذ برنامجاً لانتقال السكان خارج الوادى الزراعى . (نفق أحمد حمدى الطريق إلى تعمير سيناء)

الأحمر فإن معنى ذلك أن تفقد مصر سنويا ٢٠٠٠٠ فدان من أجود الأراضى الزراعية .

وكان القرار أيضا هو تغليب مصالح الأجيال القادمة على أصحاب المصلحة فى استمرار التجريف ، وهم ملاك الأراضى التى يجرى تجريفها لاستخدام ترابها فى مصانع الطوب .

٥ ـ ولقد كان من المؤسف حقا أن تستمر هذه الجريمة لعشرات السنين فى الوقت الذى تمثل فيه الأرض الزراعية ٦٪ فقط من المساحة الإجمالية لمصر ، فقد كان من الممكن التوسع فى المناطق السكنية أو إنشاء مناطق سكنية جديدة على الأراضى غير المزروعة . وكان من المؤسف أيضا أن تستمر هذه الجريمة فى الوقت الذى تتوافر فيه مواد أخرى صالحة لانتاج الطوب وبدائل أخرى يعرفها العالم كله .

وعندما وضعت هذه الصورة الصادقة والمخيفة فى نفس الوقت أمام الرئيس مبارك ، استدعى على الفور رئيس الحكومة ووزير الزراعة ووزير التعمير وطلب بكل قوة وحسم :

□□ أن يتم على الفور إعداد تشريع يحرم ويوقف استخدام الأراضى الزراعية فى غير أغراض الزراعة .

□□ وأن يتم التخطيط وتنفيذ إقامة المدن والمناطق السكنية الجديدة فى المناطق الصحراوية وحدها .

□□ وأن تعطى إقامة هذه المناطق والمدن أولوية كبرى فى برنامج الحكومة ، وأن تعرض نتائج تنفيذ هذا البرنامج عليه شخصيا بشكل دورى ومنتظم . وأن يعتبر الانتقال خارج الوادى خطا استراتيجيا أساسيا فى المرحلة القادمة .

فما الذى تحقق بعد خمس سنوات من هذه الأهداف كلها :

■ صدرت التشريعات التى تحرم عمليات التجريف والتبوير تماما ، صحيح أن هناك ثغرات ينفذ منها بعض المخربين ، ولكن صحيح أيضا أنه يجرى الآن إعداد القرارات التى ستكفل سد هذه الثغرات إلى الأبد .

■ بدأ العمل خلال السنوات الخمس الماضية فى إنشاء ١٨ مدينة جديدة تقام جميعها على الأراضى الصحراوية . وقد قطع التعمير شوطا كبيرا فى إقامة المناطق الصحراوية والسكنية ، واستصلاح الأراضى ، وبناء المرافق فى خمس من هذه المدن وهى : العاشر من رمضان ، و ٦ أكتوبر ، و ١٥ مايو ، والسادات ، والعامرية ، ويجرى العمل بكل قوة وفى سباق مع الزمن فى باقى المدن .

ولا أبالغ إذا قلت إن ما حدث فى هذه المدن يمثل ملحمة لمصر جميعها ، وأسبابى فى ذلك ما يلى :

١ ـ أن مصر قد قررت لأول مرة منذ عهد الفراعنة أن تنفذ برنامجا لانتقال السكان خارج الوادى الزراعى ، وبالتالى إعادة توزيع السكان ونقل التنمية إلى مناطق جديدة .

٢ ـ أنه فى خمس سنوات فقط أقيمت مدن جديدة عددها يساوى ١٢٪ من إجمالى عدد المدن التى أقيمت خلال السبعة آلاف سنة الماضية .

٣ ـ تتميز المدن الجديدة بأنها أقيمت وفقا لأحدث ما وصل إليه فن التخطيط العمرانى ، وتشهد جميع الفئات التى انتقلت إلى هذه المدن بأن المعيشة فى هذه المدن تمثل نقلة حضارية يتوق إليها أى فرد على أرض الوطن .

٤ ـ ساهمت هذه المدن الجديدة فى جذب مدخرات المصريين من الخارج للاستثمار فى التعمير ، إذ تمثل المدخرات المصرية ٣٥٪ من إجمالى تمويل هذه المدن .

٥ ـ خلقت هذه المدن الجديدة ركائز أساسية للتنمية ، فمن المتعارف عليه فى تاريخ التعمير فى العالم ، أن إنشاء أى مجتمع عمرانى يمثل نواة لخلية تزداد حجما مع الزمن وتفرز خلايا أخرى مجاورة جاذبة للحياة والعمران والحضارة .

٦ ـ ساهمت هذه المدن الجديدة بشكل مباشر فى الإسراع بالتنمية الصناعية ، فقد استوعبت كل المصانع الجديدة التى ظلت لسنوات تنتظر وجود أراض مكتملة المرافق ولكى تبدأ فى إقامة المبانى اللازمة للعاملين فيها . **ويكفى أن نسجل أن هناك ٣٥٠ مصنعا فى هذه المدن بدأ العمل فيها فعلا ، وبأن هناك ١٧٣٨ مصنعا يجرى إنشاؤها ، بالإضافة إلى ما يقرب من ٢٠٠٠ مؤسسة صناعية حجزت بالفعل أراضى لإقامة مصانع جديدة .. بما يمثل مرحلة حاسمة جديدة فى التطور الصناعى لمصر ، ستمثل مرحلة الانتقال النهائى للمجتمع المصرى إلى مجتمع صناعى زراعى بالمعنى الكامل .**

إن هذه المدن الجديدة بتخطيطها الحضارى ، وطابعها المتميز وسط الصحراء ، ومرافقها الحديثة المتطورة ، وقواعد الانتاج التى أقيمت فيها ، تمثل قلاعا شامخة للتنمية ، وأنوارا مضيئة تعبر عن بعد نظر القيادة السياسية وإخلاص القيادات التنفيذية .

□

أما القضية الثانية التى وضعت أمام الرئيس فى أوائل عام ١٩٨٢ وكانت حقائقها كبيرة ومخيفة ، فكانت مشكلة الإسكان فى مصر ذات الجوانب المختلفة :

□ **الأول : هو تراكم الطلب على المساكن وزيادته على المعروض بسبب زيادة السكان السريعة** ، والإقبال على الزواج المبكر ، وعزوف القطاع الخاص عن التأجير بسبب ضعف العائد الناتج من الإيجار ، مع استحالة تقديم أى التزام من الدولة بتوفير المسكن لكل طالب له ، إذ أن حجم الطلب المتوقع كما سبق أن قلت يصل إلى ٣,٦ مليون وحدة سكنية .. والأدهى من ذلك أنه مع افتراض أن جميع هذه الوحدات المطلوبة من النوع الشعبى أو المتوسط ، فإن تكلفة الوحدة السكنية لا تقل عن ١٥٠٠٠ جنيه ، **وكان معنى ذلك أيضا أن الدولة عليها أن تخصص من الآن وحتى عام ٢٠٠٠ حوالى ٤٥ ألف مليون جنيه بأسعار عام ١٩٨٧ ـ أى تخصص فى موازنتها سنويا ٣٢١٤ مليون جنيه للإسكان وحده .**

□ **الجانب الثانى : هو ارتفاع تكاليف البناء وتكاليف العمالة** (تصل هذه إلى ٤٠٪ تقريبا من التكاليف الكلية) على أساس أن الجزء الأكبر من مواد البناء سيتم استيراده من الخارج بالنقد الأجنبى ، فضلا عن ارتفاع تكاليف النقل من مصادر الاستيراد إلى مواقع التنفيذ فى مصر .

□ **الجانب الثالث : هو توافر التمويل المطلوب** . فأغلب طالبى المساكن يتوافر لديهم جزء من ثمن المسكن فقط ، وهم على استعداد لسداد باقى الثمن على

أقساط تدفع على فترات طويلة ليتفق مبلغ القسط مع قدراتهم على التحمل ومع قدرة دخولهم .

لذلك كانت توجيهات الرئيس محددة وقاطعة وأنه لابد من مصارحة الناس بحجم المشكلة ، فالشعب على أتم استعداد أن يعيش مشاكله ويساهم فى حلها إذا توافرت له جميع الحقائق دون تحوير ، أو مبالغة ، وانه لابد من حلول عملية يساهم فى صياغتها العلماء وخبراء الإسكان ، ويشترك فى تنفيذها الدولة والقطاع التعاونى والقطاع الخاص ، وأن تعرض هذه الحلول بمجرد صياغتها لاعتمادها وتوفير جميع الإمكانات والمساندة الكاملة لها .

وقد استقر رأى الخبراء والعلماء على دور محدد للدولة يرتكز على ثلاثة محاور :

■ **أولها : توفير الأراضى المكتملة المرافق** حول المدن الرئيسية الحالية وفى المناطق الصحراوية ، وأن تقدم الأراضى للقطاعات الخاص والتعاونى والعام بتكلفتها الحقيقية .

■ **أما المحور الثانى : فكان ضرورة تحقيق زيادة سريعة فى التصنيع المحلى لمواد البناء .**

■ **وكان المحور الثالث : هو حتمية البحث عن أكثر من صيغة لتوفير التمويل المطلوب لمشروعات الإسكان** .. واستقر رأى الخبراء أيضا على أن دور الأفراد سيظل هاما فى تحديد السرعة التى ستتم بها مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك يجب أن ينشط دور صناديق التمويل الخاصة ، وبنوك الإسكان المتخصصة ، والبنوك العقارية ، واتحادات الملاك ، والجمعيات التعاونية الجادة ، والأفراد .

كانت هذه هى تكليفات الرئيس مبارك التى نفذت بعد ذلك بكل حماس والتزام وصمت وصبر ..

ومرة أخرى ، ما الذى جرى تنفيذه فى السنوات الست الماضية ؟

١ - **تم إقامة مليون وحدة سكنية جديدة** ، وهى تعادل مرة ونصف مرة تقريبا عدد الوحدات السكنية التى تم إنشاؤها فى العشرين سنة السابقة لها .

٢ - **زاد انتاج الأسمنت إلى ٤ أضعاف تقريبا** ، فبعد أن كان ٣,٧ مليون طن عام ١٩٨١ أصبح ١٣ مليون طن عام ١٩٨٧ ، كما زاد إنتاج حديد التسليح إلى ثلاثة أضعاف بعد أن دخل مشروع حديد تسليح الدخيلة مرحلة الانتاج فى عام ١٩٨٧ .

٣ - **قفزت القروض التعاونية للإسكان من ٢٢٥ مليون جنيه عام ١٩٨١ إلى ٤٧٥ مليون جنيه عام ١٩٨٦** ، أى زادت إلى أربعة أضعاف تقريبا ، وأنشىء بنك متخصص للإسكان بلغ حجم التسهيلات التى أعطاها فى عام ١٩٨٦ فقط ٣٥٠ مليون

جنيه . وليس سرا أنه يجرى الآن التفاوض لإنشاء أكبر تجمع مالى بين بنك الإسكان والبنوك العقارية ، لتقديم مجموعة من الأوعية الادخارية للشباب وطالبى الوحدات السكنية ، بحيث تتلاءم مع جميع مستويات الدخول .

٤ ـ سمح لأول مرة بإقامة شركات مشتركة للمقاولات ، لإتاحة الفرصة أمام قطاع المقاولات المصرى للاستفادة من التجارب العالمية فى تطوير أساليب البناء .. خاصة فى المجالات التى تؤدى إلى تخفيض تكاليف التنفيذ والقضاء على الفاقد .

□

ونأتى إلى **القضية الثالثة والأخيرة ، وهى قضية المرافق** . ولست أذيع سرا أيضا بأنها كانت من أخطر القضايا لارتباطها مباشرة بصحة المواطنين ، وللتدهور الكبير الذى كانت قد وصلت إليه حالة محطات المياه الموجودة ، ومحطات الصرف الصحى والشبكات المرتبطة بها نتيجة تأجيل توجيه الاستثمارات إلى هذه المرافق الحيوية لعشرات السنين .

ويكفى هنا للتدليل على هذه الخطورة أن بعض هذه المحطات والشبكات تجاوزت سنوات التشغيل المحددة لها بعشرات السنين ، ويكفى أيضا أن نسجل هنا أن أغلب الوحدات السكنية فى المدن الكبرى كان يشكو من انقطاع المياه لفترات طويلة أثناء النهار ، لعدم وصول المياه إلى الأدوار العليا فى أغلب ساعات النهار والليل .

وقد عرضت على الرئيس هذه الصورة أيضا ومعها مجموعة من الخطط القومية التى أعدتها بيوت الخبرة العالمية والوطنية ، وكان من بين مقترحاتها :

□ ضرورة البدء فورا فى تنفيذ مشروع تجديد وتوسيع شبكة الصرف الصحى فى القاهرة الكبرى والاسكندرية ، ويعيش بهما ٤٠٪ من إجمالى عدد سكان الجمهورية .

□ البدء فى التخطيط لإقامة مشروعات للصرف الصحى فى جميع المدن والقرى التى لا توجد بها هذه المشروعات .

□ ضرورة مد شبكات مياه الشرب إلى جميع القرى المصرية بأسرع ما يمكن .

ومع أن التقديرات الأولية لتكاليف المرحلة الأولى من هذه المشروعات كانت فى حدود ١٠ آلاف مليون جنيه ، فإن الرئيس مبارك لم يتردد فى اتخاذ قراره بإدراج نصف هذا المبلغ فى الخطة الأولى ، واستكمال التمويل فى الخطة الثانية ، وكان التزامه على نفسه أن يشارك من خلال علاقاته الطيبة مع الكثير من دول العالم وعلى أساس ثقة العالم فيه شخصيا ، لتوفير النقد الأجنبى الضرورى لهذه المشروعات .

وماذا تحقق فى هذا المجال ؟

١ - يجرى الآن فى هدوء ودون إعلان عن الجهد الكبير ، تنفيذ اكبر مشروع للصرف الصحى فى العالم فى مدينة القاهرة ، كما يجرى فى الوقت نفسه تنفيذ مشروع مماثل فى مدينة الاسكندرية ، وقد تم القضاء نهائيا على الطفح الذى لم تسلم منه أحياء المدينتين من فترة لأخرى ، مما كان يسبب قلقا دائما لخبراء الصحة العامة .

٢ - تم التوسع فى محطات المياه والشبكات فى جميع المحافظات ، مما أدى إلى انخفاض معدلات انقطاع المياه ، وأصبحت فى الحدود المتعارف عليها عالميا ومقصورة على فترات الاصلاح والصيانة الدورية .

٣ - تم توصيل مياه الشرب إلى ٤٢٠٠ قرية ، وبالتالى لم يبق محروما من المياه النظيفة سوى ٣٠٠ قرية يجرى تنفيذ مشروعات المياه فيها .

٤ - يتم الآن بالتعاون مع وزارة الصناعة إعداد تصميمات مصرية لمحطات مياه وصرف صحى صغيرة ومتوسطة الحجم ، فإذا تم تنفيذ ذلك بنجاح ، ومع وجود صناعة مصرية متطورة للمواسير ، نستطيع خلال السنوات العشر القادمة وفى آفاق التسعينات تحقيق حلم خبراء الصحة والتنمية ، وهو امتداد خدمات الصرف الصحى والمياه إلى جميع الأحياء والقرى والعزب الصغيرة ، حلم نحن على ثقة من تنفيذه بعزم الرجال .

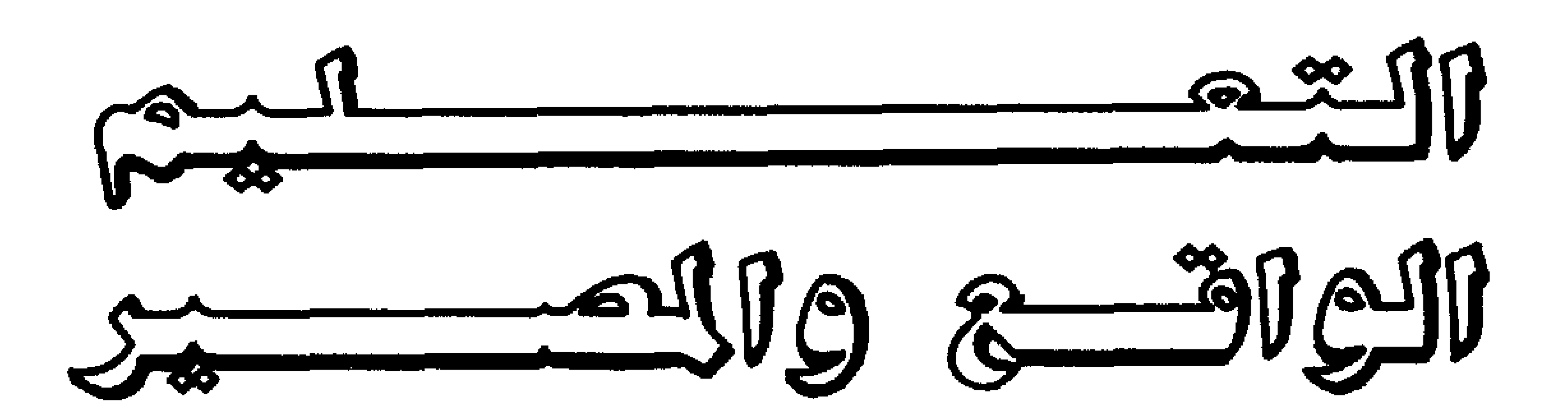
إن العمل من أجل الخروج إلى الصحراء وهو ملاذنا الواسع ، وغزوها بالمدن المختلفة بالمصريين العاملين ، وزرعها بالخضرة ومراكز الانتاج والعمل ، امتداد لأرض الوادى ولآفاق المستقبل .



٩

آفاق التشعيب





التعليم الواقع والمصير

ونأتى إلى قضية يكثر الجدل الآن حولها والنقاش .. هى التعليم . هل نستطيع أن نقول هنا إن الجهود التى تحققت لإصلاحه كانت كافية ومرضية ؟ !

وقبل أن أجيب عن السؤال .. لابد أن أقول إن قضية التعليم من القضايا القليلة التى لا يطلب فيها الكمال .. لأنه لا توجد دولة فى العالم تستطيع أن تدعى أن نظامها التعليمى كامل .. أو أنها « راضية » عنه .

ففى كل دول العالم هناك حديث دائم عن إصلاح التعليم وتطويره بل وأخطائه أيضا ، تتساوى فى ذلك الدول الرأسمالية مع الدول الشيوعية .. والدول المتقدمة مع الدول المتخلفة .

فى كل مجتمع قضية التعليم هى القضية المثارة .

ولأننا مثلهم ـ دولة ـ تنتمى إلى نفس العالم ، فعندنا مشكلة فى التعليم .. قد تكون اكثر حدة من غيرها .. لكنها فى النهاية تمثل الرغبة الدائمة فى التطوير وعلى رأسه التعليم .

هناك بالفعل سلبيات كثيرة .. « وموروثات » أدت إلى تفاقم تلك السلبيات ، وأهمها التردد فى سياسات التعليم التى تعرضت لتغييرات كثيرة على مدى السنوات الثلاثين الماضية .

ومقابل ذلك من الناحية الأخرى بداية صحيحة للإصلاح ، اعتقد أننا قد خطونا بالفعل على طريقها .

□ فهناك أولا إدراك واع من الرئيس حسنى مبارك بأن معظم المشاكل التى نعانى منها الآن ترتبط بسلبيات التعليم ، وأن خطوات الإصلاح لابد أن تبدأ بالإصلاح فى التعليم لأنه فى حد ذاته يمثل قضية « تكوين الإنسان المصرى » .. ولا اغالى إذا قلت إن إصلاح التعليم يأتى عند الرئيس فى مقدمة الأولويات ، ويرتبط فى ذهنه بالإصلاح الاجتماعى والاقتصادى ضمن ملامح الاهتمام بالمستقبل .

□ وهناك ثانيا ما نستطيع أن نعترف به جميعا بلا ادعاء .. وهو إعادة تكريس قيمة « **الجدية** » فى العملية التعليمية كلها .. وليست مواجهة عمليات الغش الجماعى .. سوى واحدة من صورها .

وحتى لا نقلل من قدراتنا .. علينا أولا أن نسجل الإنجاز الذى تحقق ، ونؤكد أنه من حيث الحجم أكثر من جيد ، فضلا عن أنه إذا قورن بالموارد التى خصصت له ، يعكس جهدا واضحا للوصول إلى أفضل الممكن فى ظل الظروف التى كانت سائدة طوال السنوات الست الماضية .

فقد استطعنا أن نرفع نسبة المقبولين فى المدارس (الأطفال الذين وصلت



بدأ تغيير فى محتوى التعليم ومضمونه ووسائله ، لاعداد المهارات والخبرات القادرة على استيعاب أحدث طرق الانتاج وبرامج التشغيل التى تنفذ من خلال الحاسبات الاليكترونية . (دروس فى الكمبيوتر للشباب)

أعمارهم إلى سن القبول) إلى ٩٨,٦٪ ، ويعنى ذلك أن نسبة الأمية فى الأجيال القادمة ستنخفض إلى ١٪ .

□ **فتحنا الباب على مصراعيه لتعليم الإناث ، بل وشجعناه من خلال الإسراع ببناء مدارس لهن فى مرحلة ما بعد الإعدادى ، وأصبح الاناث يمثلن ٤٣,٨٪ من إجمالى عدد تلاميذ المدارس** .. هذه الحقيقة تمثل علامة تحول فى تركيبة المجتمع ، وقدرته على الانتاج فى المستقبل ، كما تمثل حجر الزاوية لنجاح برامج تنظيم الأسرة التى سنحرص جميعا على تنفيذها من الآن ، وحتى مطلع القرن الواحد والعشرين .

□ **زاد عدد الجامعات والطلاب المقيدين بها وأصبح لدينا ١٣ جامعة تضم نصف مليون طالب ، أو ما يعادل واحدا فى المائة من إجمالى عدد السكان .** ومهما قيل عن التوسع فى التعليم الجامعى ، فلابد أن نعترف أن النسبة لدينا ما زالت أقل منها فى كثير من الدول النامية التى خططت بدقة وعناية لتحقيق التقدم ، واعتمدت فى نجاحها على قاعدة عريضة من خريجى الجامعات الذين يتخصصون فى فروع معينة من العلوم والمعارف .

وإذا كانت هناك جوانب سلبية فى التعليم الجامعى ، فجميعها ترتبط بفروع

المعرفة التى تقدم للطلاب ، ومحتويات وأساليب التعليم ، والادارة الجامعية .. وهى سلبيات لدينا القدرة على التخلص منها ، خاصة وأن نسبة أعضاء هيئات التدريس بالكليات وبعض الأقسام قد قاربت على النسب الموجودة فى جامعات الدول المتقدمة ، فضلا عن أن المستوى العلمى لشريحة كبرى من أساتذتنا ، لا يقل عن مثيله لدى زملائهم فى جامعات الخارج .

هذه الإنجازات لا تمنع من اتفاق الجميع على الحاجة إلى وقفة طويلة تراجع فيها العملية التعليمية ككل ، فنحن فى بداية مرحلة جديدة لاستكمال البناء ، وتوسيع قاعدته ، مرحلة تحتاج إلى جيل من المنتجين والعلماء ، كما أننا فى بداية مرحلة جديدة لم تعد فيها الأسرة قادرة أو حتى راغبة فى الاشتراك مع المدرسة فى تعليم أولادها ، هناك اتفاق على أن تعاظم دور المدرسة فى إعداد الأولاد مطلب عادل وحيوى .

هذه المراجعة تؤكد :

□ أن قواعد الانتاج التى نقيمها وتلك التى نخطط لإقامتها ، تحتاج إلى عمال مهرة ، ونظام التعليم بشكله الحالى وبمضمونه لا يمكن أن يقدم التخصصات المطلوبة ولا مستوى المهارة اللازم .

□ أن قواعد الانتاج أيضا تحتاج فى المرحلة القادمة إلى فنيين قادرين على استيعاب أحدث طرق الانتاج وبرامج التشغيل التى تنفذ من خلال الحاسبات الالكترونية ، ومكونات المعدات المتطورة ، ونظام التعليم الحالى لا يوفر تلك التخصصات ولا الأعداد المطلوبة .

ولسوف تفرض قواعد الانتاج الجديدة التى يتحتم أن تكون قادرة على المنافسة فى الأسواق العالمية أن يوجه الجزء الأكبر من العمالة فيها إلى العمل الآلى فى المصانع ، والورش والمعدات فى الحقل ، وتوجه قلة قليلة منهم فقط إلى المكاتب ، ونظام التعليم الحالى لا يمكن أن يوفر هذا الاستعداد لدى خريجى المدارس ومؤسسات التعليم .

□ أن نظام التعليم الحالى بعامه الدراسى القصير .. ولغياب الانضباط فى كثير من مؤسساته .. وبطرق التعليم الحالية التى تعتمد على الحفظ والتلقين ، لا يمكن أن يوفر المواصفات المطلوبة فى سلوك الخريجين الذين نحتاجهم لقواعد الانتاج التى نستهدف إقامتها لانتاج سلع قادرة على منافسة المستورد ، فهذه القواعد الانتاجية تحتاج إلى العامل الجاد ، المنضبط ، القادر على العمل بثقة ودون كلل لساعات طويله ، وبإصرار على أن يراجع ناتج عمله ، ويكشف ويصحح أى عيوب قد تظهر .

وقواعد الانتاج أيضا ـ وهى تنافس فى الأسواق العالمية ـ لابد أن تكون دائمة

الحركة تجاه تطوير إمكاناتها ومعداتها وطرق العمل فيها ، ويفرض هذا أن نعتمد على عمالة قادرة على استيعاب كل جديد ... عمالة لديها القدر الكافى من المرونة التى تمكنها من استيعاب التحديث والتطوير ، ونظام التعليم الحالى الذى لا ينمى القدرات المتعددة للإنسان المصرى ، لا يمكن أن يقدم هذه النوعية من العمالة .

تحتاج قواعد الانتاج ، وكذلك الأسرة المصرية إلى مجموعات من الخدمات الطبية ، والإسكان ، وتوفير المياه والنقل والاتصالات . وقد شهد العالم تطورا مذهلا فى المعدات المستخدمة فى توفير هذه الخدمات ، والأساليب التى يطبقها العاملون فى هذه المجالات ، ويحتاج الارتقاء بهذه النوعية من الخدمات ـ حاليا ومستقبلا ـ إلى كوادر من الفنيين والاخصائيين الذين لم يستطع نظام التعليم الحالى توفيرها ، ولو استمر الحال على ذلك فسوف يستمر عجز المجتمع عن توفير هذه المهارات .

سوف تظل أسواق العمل العربية والإفريقية مفتوحة أمام المصريين على مدى الأعوام العشرين المقبلة ، وأحسب أننا ننتهج سياسة من شأنها توثيق الروابط مع الأشقاء والأصدقاء سوف تؤدى إلى زيادة حجم الطلب وعدد الأسواق الطالبة .

ولسنا فى حاجة إلى تأكيد أن استمرار هذه الأسواق ، واستمرار تدفق العمالة المصرية أمر بالغ الأهمية ، كما أن خدمات القوة البشرية المصرية تمثل أهم الصادرات المصرية ، وبالتالى فهى المصدر الأول للنقد الأجنبى الذى يتدفق على مصر . وقد أكدت البيانات عبر السنوات الماضية ، أن العمالة المصرية تواجه منافسة شديدة فى تلك الأسواق ، وخاصة من العمالة الوافدة من دول آسيا ، كما تؤكد الدراسة أيضا على أن المنافسة تقوم أساسا على المستوى المتطور من التعليم ، وبالتالى مستوى المهارة التى نلح الآن عليها .

ومن المؤسف أن التدريب الذى يحصل عليه العامل الآسيوى يتفوق كثيرا على ما يحصل عليه العامل المصرى ، لذلك فمن الضرورى الإسراع فى تطوير مؤسسات التعليم والتدريب صانعة المهارات .

هذه الحقائق كلها تؤكد أيضا بكل صراحة :

☐ **أولا** : أن المنتج الذى يخرج من المدارس والجامعات ضعيف المواصفات . ولا يمكن قبوله فى المؤسسات التى تتحمل عبء النهضة فى المرحلة المقبلة .

☐ **ثانيا** : يرجع ضعف هذا المنتج إلى ضعف المؤسسات التى تصنعه ، وبالتالى فإن المدخل الوحيد لتحسينه هو التغيير الشامل فى كل محتويات العملية التعليمية فى كافة مراحلها .

☐ **ثالثا** : أن هذا التغيير لابد أن يكون جذريا وهيكليا بحيث يشمل الأماكن والتجهيزات ، والمناهج وطرق التعليم ، وساعات الدراسة ، والأهمية النسبية

للموضوعات التى تطرح ، والالتزامات اليومية والسنوية للطالب ، وأساليب تقييم جهده ، وأيضا أساليب الإدارة المدرسية ، بما فيها مشاركة الآباء فى النهوض بالإمكانات المدرسية ومشاركة المدرسة فى أعبائها .

□ رابعا : لا يمكن أن يتحقق هذا التغيير بأكمله خلال فترة وجيزة ، فإنه سيحتاج حتما إلى عدة سنوات ، غير أنه من الضرورى إذا بدأنا رحلة التطوير والتحسين وجب علينا أن نكملها حتى النهاية ، وقد يستدعى الأمر التوقف فترة ، لالتقاط الأنفاس ، ولكن التوقف يجب أن يكون فقط من أجل التقييم ودعم الامكانات اللازمة للاستمرار الأسرع . وقد يكون ذلك بديهيا ولكننا وفقا لتجارب الماضى نعتبرها غاية فى الأهمية ، فتجربتنا تؤكد أننا قصار النفس فى رحلات التطوير والتحسين .. فإننا نتحمس لعقد المؤتمرات ، ونندفع إلى المنابر بخطب نارية حافلة بالانتقادات ، وعندما يستقر الرأى على برنامج عمل وتظهر الحاجة إلى مشاركين بالجهد والمال ، نفاجأ بخلو الساحة إلا من المتفرجين ، وبسباق على الهروب من ساحاته والتوقف عن العطاء .

□ خامسا : توجد مجالات ومواقع للتطوير والتحسين يمكن أن تتحقق فى الأجل القصير ، **فإطالة أيام العام الدراسى وساعات العمل اليومية للتلميذ ، وتخفيض حجم الفصول فى بعض المدارس والكليات المزدحمة ، وتعديل أنظمة تقييم جهود الطلاب خلال العام ، وإدخال التدريب على المهن البسيطة كجزء من المكون التعليمى ، والتنسيق بين سنوات الدراسة وسنوات التجنيد للأولاد ، كل هذا يمكن تحقيقه فى فترة وجيزة ولا يحتاج إلى لجان أو دراسات .**

نريد نهضة من مقاعد المتفرجين يشترك فيها رجال التعليم والإعلام والمواطنون ، لكى ننتهى من خطة عمل عاجلة يبدأ على الفور تنفيذها ، خطة تساندها كافة المؤسسات الرسمية والشعبية والأحزاب السياسية . نريد اجتماعات مكثفة فى الكليات ومؤسسات التعليم يكون هدفها تحديد الممكن ، وهو كثير ، على أن يتلوها بعد ذلك استعداد أكبر لمواجهة ما يجب أن يكون .

غير أنه يتعين علينا أيضا أن نبدأ من الآن فى تحديد حجم الاستعداد ، وهو فى ظنى ضخم . **فالقضية التى نتصدى لها تمثل قضية مصر الحاضر والمستقبل .. التقدم والازدهار .. والإنسان المنتج فى جميع دول العالم هو الذى حقق التقدم من خلال تشكيله السليم فى سنوات المدرسة .. والسلوك الحضارى الذى يفخر به سكان الدول المتقدمة قد تم اكتسابه كذلك فى المدرسة ، وملكات الابتكار والاتقان السائدة فى هذه الدول تم اكتشافها وصقلها فى المدرسة ، وصفات القيادة**

والريادة تم تأصيلها فى المدرسة ، وتاصيل العمل اليدوى وتعليم الذكور والإناث أى حرفة منتجة ، تم أيضا فى المدرسة .

وعلى ذلك نريد من الآن أن نتفق على :

● **أنه لابد من تخصيص الجزء الأكبر من موارد التعليم لإعداد الكوادر القادرة على العمل فى قواعد الانتاج .**

● **أنه لابد أن يحصل الجميع فقراء وأغنياء على قدر من التعليم والإعداد لممارسة الأعمال اليدوية فى مراحل التعليم الأساسى** ، حتى يدرك الجميع قيمة العمل اليدوى ، ويسعون إلى ممارسته من أجل الرزق إذا أرادوا ، أو من أجل الهواية إذا رغبوا .

● **ولابد أن يكون الهدف هو تنمية قدرات التلميذ المتعددة ، وأهمها البحث عن المعرفة ، والاعتماد على النفس** ، والتفكير المتأنى فى الأمور ، والاستعداد للاقتناع من خلال الحوار ، واحترام الرأى الآخر والاستعداد للعمل ضمن فريق ، وطاعة الرؤساء والتنافس فى الاتقان .

● **لابد أن تعود الجدية إلى مؤسسات التعليم** فهى التى تزرع الجدية فى قلوب الأجيال وعقولها ، ومظاهر الجدية معروفة فى العالم كله تتمثل فى عام دراسى لا يقل عن ٩ شهور ، وساعات مدرسية يومية لا تقل عن ٨ ساعات ، ومحاسبة دورية على الواجبات وتمييز للجادين فقط وعقاب فورى لغيرهم ، ومحاسبة منتظمة على كل أشكال السلوك ابتداء من النظافة وانتهاء بأسلوب مغادرة المدرسة .

● **لابد أن توجه موارد الدولة إلى إعداد التخصصات التى تحتاجها التنمية** ، وأن تلتزم بفتح الباب على مصراعيه دون تمييز أمام الراغبين فى الحصول على هذا الإعداد ، والعكس صحيح ، فإن من يرغب فى الحصول على معرفة لا تؤهله لهذه التخصصات فعليه أن يبحث عنها خارج المؤسسات التى تنفق عليها الدولة .

لقد زادت شكوى القادرين من نظام التعليم الحالى ، وعلت صيحاتهم بأنهم راغبون فى الإنفاق على تعليم أولادهم . وأرجو أن تتحول هذه الصيحات إلى عمل ، إلا إذا أرادوا أن يتخصصوا فى الصراخ ، وتنفرد الدولة بالعمل . **إذا أرادوا مدارس افضل فى التجهيز ، فعليهم أن يجمعوا أنفسهم فى اتحادات وجمعيات ويقيموا مدارسهم ، إذا أرادوا معلمين أفضل ، عليهم أيضا أن يخصصوا لهذه المدارس الموازنات التى تكفى لتغطية تكاليف هؤلاء . ولا يوجد ما يمنع من انطلاقهم فى الانفاق على تعليم أولادهم ، فالفقراء هم المستفيدون ، إذ سيختصون دون غيرهم بموارد الدولة المخصصة للتعليم .**

وفى إطار الإدراك الواعى لحقائق أوضاع التعليم الحالية من ناحية وللدور

الحاسم الذى يلعبه من ناحية أخرى ، حددت القيادة السياسية ، بالتشاور مع قيادة التعليم الأهداف الاستراتيجية التالية :

١ ـ التأكيد على بناء الشخصية المصرية القادرة على مواجهة المستقبل :

وذلك بمحو وإزالة السلبيات فى الشخصية المصرية ، التى تراكمت نتيجة سنوات طويلة تعرضت فيها لأسباب الاحتلال والنفوذ الأجنبى ، وتدعيم وتقوية عوامل القوة والإيجابية التى ترسخت فى الشخصية المصرية ومكنتها من الصمود والمقاومة عبر آلاف السنين ، على الرغم من ظروف ومحاولات الهدم المنظم والمتعمد لها ، وتأكيد الذاتية الثقافية العربية الاسلامية ، وتوفير القدرات والمهارات الملائمة لظروف العصر وتطوراته ، وغرس وتعميق القيم الاجتماعية الضرورية لمواجهة المستقبل .

٢ ـ إقامة المجتمع المنتج :

فالتعليم ليس إنفاقا استهلاكيا أو من قبيل العدالة الاجتماعية ، وإنما يعد بحق إنفاقا استثماريا من الطراز الأول ، لما له من عوائد قومية ، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية . ولما كانت قضية زيادة الانتاج (كما وكيفا) هى الشغل الشاغل فى مصر ، فإنه لابد من تأصيل العلاقة بين التعليم والانتاج ، لكى تكون إقامة المجتمع المنتج من الأهداف التى تشكل السياسة التعليمية التى تستهدف مستقبل مصر . وكل هذا ينعكس فى البرامج والمقررات ، والتوسع فى التعليم الفنى ، والتعليم التكنولوجى العالى .

٣ ـ تحقيق التنمية الشاملة :

يجب أن يمارس التعليم دوره فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية عن طريق تزويد المجتمع بالخبرات ، وبالمهارات الفنية والمهنية والادارية اللازمة لدفع عجلات التنمية الشاملة وتنشيطها .

فالتعليم مطالب بتوفير القوى البشرية المؤهلة تأهيلا عاليا رفيعا بمهارات وقدرات ، ومعارف وخبرات تتزايد الحاجة إليها دواما بتطور المجتمع وتلاحق المتغيرات . وهكذا تتضح أهمية تنمية الموارد البشرية بالتعليم فى تحقيق التنمية الشاملة . فالإنسان المتعلم هو رأس المال البشرى فى عملية التنمية ، بوصفه موردا منتجا خلاقا .

ولهذا فلا غرابة فى أن الخطة التاسعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى فرنسا (١٩٨٤ ـ ١٩٨٨) ، اعتبرت مستقبل الشباب من خلال تجديد النظام التعليمى هو هدفها الاستراتيجى الثالث .

إن إقامة المجتمع المنتج وتحقيق التنمية الشاملة ينبغى أن تراعى فيه كافة العوامل التى تستفيد من قاعدة التقدم العلمى والتكنولوجى . ومن المعروف أن التنمية العلمية هى عنصر وعامل فى كل شكل من أشكال التنمية . إن التطبيقات الحديثة للعلم والتكنولوجيا اليوم - خاصة فى المجال الصناعى - تعد امتيازا للدولة المتقدمة ، إذ تستأثر بها على نحو تام يدفعها دائما إلى ابتكار التكنولوجيا المتقدمة . وحتى لا تقع مصر حائرة داخل دائرة المتغيرات العالمية وتحكم الدول المتقدمة فى العلم والتكنولوجيا ، فإنه ينبغى إعداد جيل من العلماء ، يكفل تحقيق التقدم العلمى اللازم لكل من الانتاج والتنمية الشاملة . فلم يعد من الممكن النظر إلى العامل الفنى القائم على العلم والتكنولوجيا ، على أنه مجرد عنصر من عناصر عملية الانتاج ، إذ أنه أصبح أحد العوامل الرئيسية فى التنمية . وإن إعداد الشخصية المصرية القادرة على مواجهة المستقبل هو الذى يكفل إعداد جيل من العلماء القادرين على التنمية العلمية والتكنولوجية .

المحاور الاستراتيجية لتطوير التعليم :

تقوم الاستراتيجية الموضوعة لتطوير التعليم فى مصر على ٩ محاور :

- ☐ زيادة فعالية ديمقراطية التعليم .
- ☐ التوسع فى التعليم الفنى والارتقاء بمستواه .
- ☐ حسن إعداد المعلم وتأهيله .
- ☐ توفير التمويل اللازم للتعليم بجميع مراحله .
- ☐ زيادة فعالية الإدارة التعليمية والجامعية .
- ☐ الارتفاع بالمستوى الكيفى للتعليم العام .
- ☐ الارتفاع بمستوى شهادة الثانوية العامة .
- ☐ تطوير نظم الجامعات وأنماطها وهياكلها حتى تفى بتحقيق مختلف الأهداف .
- ☐ زيادة فعالية الدراسات العليا والبحوث لتحقيق القدرة العلمية وخدمة المجتمع .

ويقتضى تحقيق هذه المحاور :

- **التوسع فى إنشاء المدارس فى كل مدينة ، وفى كل قرية** ، وفى كل حى للقضاء على تكدس الفصول ، وإلغاء نظام الفترات وتحقيق نظام اليوم الكامل ، وعلاج ظاهرة الدروس الخصوصية .
- **تطوير محتوى التعليم الفنى ووسائله التعليمية** ، وخاصة التعليم

الصناعى ، وربطه بقطاعى الانتاج والخدمات ، وتوفير مصادر فعالة لتمويل التعليم الفنى .

● **وضع اسلوب منهجى لتدريب المعلمين** مع رفع مستوى التدريب ، والعمل على رفع المستوى المادى للمعلم .

٤ ـ مع تاكيد مبدأ مجانية التعليم :

فإنه لابد من تكثيف الجهود فى المدارس والجامعات لإنشاء موارد جديدة ، وذلك من خلال صناديق خاصة لتمويل التعليم ، وإنشاء مجالس للأمناء من أولياء الأمور وممثلى قطاعات الخدمات والانتاج لتوفير الموارد الخارجة عن الموازنة ، لتحقيق التمويل الكافى للتعليم .

٥ ـ تحديث الإدارة التعليمية :

وضمان فعاليتها ، وربطها بمواقع الانتاج والخدمات .

٦ ـ تطوير شهادة الثانوية العامة :

لكى تتفق مع أهداف السياسة التعليمية كما سبق تحديدها .

٧ ـ التخطيط الشامل للتعليم العالى :

عن طريق العناية بالمعاهد العالية فى مجالات التعليم الفنى والتكنولوجى والتدريب ، والتأكيد على التوسع الكيفى فى الجامعات بدلا من التوسع الكمى ، والأخذ بنظام التعليم العالى عن بعد ، وتنويع أنماط الكليات فى الجامعات والابتعاد عن الأنماط التقليدية ، وتطوير نظام الدراسة فى الجامعات .

٨ ـ العناية بمرحلة الدراسات العليا :

لأن الارتقاء بها ينعكس على النظام التعليمى كله .

٩ ـ تحقيق نهضة البحث العلمى فى الجامعات .

وعلى ضوء قراءة صادقة لأوراق المستقبل الذى تتحول فيه الأحلام بالإرادة إلى واقع ملموس ، وعلى ضوء إمكانات هائلة ما زالت حبيسة ضمير الشعب المصرى .. إمكانات لابد أن تنطلق .. لصالحه .. ومن أجل غد أفضل لأبنائه ، بداية بالأطفال ..

قراءة تبعد عن كل أسرة مصرية كابوس الثانوية العامة ، وأشباحها المؤرقة فى ليالى الصيف الطويلة والمرهقة ..

قراءة يملأ الأمل صدرها تخلصا من سلبية تعمقت وتكرست فى أدمغة الكثيرين أمدا طويلا وآن لها الآن أن تذهب إلى غير رجعة ، لتفتح الطريق لأولئك الذين حبسوا

حماسهم الوطنى فى صدورهم لسنوات لم يتمكنوا خلالها ـ لأسباب كثيرة ـ من رؤية الطريق ممتدا أمامهم ..

لم تعد أمام أحد الآن حجة للتقاعس ، ولا الكسل ، ولا الرقاد أنتظارا لغيب قادم بالخير من السماء . ولا لسحب تحمل فى طياتها أرزاقا للراقدين .

لتكن بداية النهضة التى بشر بها مبارك دافعا للجميع أن يتقدموا ، كل على قدر طاقته وعلمه وقدراته ـ ليكتب ولو سطرا واحدا فى كتاب المستقبل .. مستقبل مصر .. مصر التى تبدأ إشراقة مستقبلها من التعليم .. وبالتعليم .. وليس بالجامعات وحدها نبنى المستقبل .

١٠

القلق في الامتحانات



الشباب المصرى
قضاياه وقضايانا

من الصعب أن أترك قضية « آفاق التسعينات » دون الحديث عن « الشباب » ، أكثر فئات المجتمع المصرى ـ كقوة بشرية ـ قدرة على العمل والإنتاج .. وأكثرهم ـ بالقدر والمصير ـ تحملا لعبء العملية الاجتماعية ، لأنهم ـ بالمنطق ـ أكثرهم تمتعا بنتائج التنمية ، لأن ذلك يعنى أننى أترك أكثر القضايا حيوية دون علاج ، ودون مساهمة متواضعة فى تشخيص مشكلات الشباب ، ودون محاولة جدية من الاقتراب من الصيغ والحلول لمواجهة هذه المشكلات .

ولتصبح الأمور أكثر توضيحا ، فإن هناك ما يشبه الإجماع على أن قضايا التنمية هى فى النهاية قضايا الإنسان .. وأن القوة البشرية هى العنصر الفعال الأكبر فى تحقيق التقدم والنمو لأى مجتمع من المجتمعات .

وحين نذكر أن شريحة الشباب فى مصر تمثل أغلبية سكانية جارفة ـ فهى تمثل ٦٨٪ من عدد سكانها وفقا لإحصاء عام ١٩٨٦ ـ فإن الاستنتاج المنطقى يجرنا إلى القول بسرعة إن مستقبل مصر كله مرهون بموقف وأداء هذا الجيل من الشباب ، ويصبح من الضرورى التعمق فى بحث مشكلات هذه الشريحة الكبيرة فى المجتمع ، وفى بحث طرق مواجهة هذه المشكلات بطريقة عصرية وفعالة .

□ **فى الماضى ،** كان من اليسير القول إن مشكلات الشباب لا تختلف عن المشكلات التى يواجهها المجتمع ككل ففى المجتمعات التقليدية وما قبلها كان المجتمع يعيد إنتاج نفسه بشكل مستمر وثابت تقريبا ، وكانت معدلات التغير الطارئة محدودة وبطيئة للغاية ، بحيث كانت حياة الأبناء هى تكرار لحياة الآباء ، وبالتالى لم يكن هناك حاجة للحديث عن مشكلات خاصة بالشباب .

□ **أما فى المجتمعات الحديثة** ، فإن قضية الشباب أصبحت تختلف اختلافا جذريا ، ففئة الشباب أصبحت هى الأكثر تعرضا لآثار المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، لأن وطأة هذه المشكلات تكون أكثر تفاقما لدى الفئات التى التحقت بسوق العمل والاستهلاك فى وقت متأخر ، ومعدلات البطالة أصبحت أعلى بين الأجيال الشابة ، كما أصبحوا أكثر تعرضا عن غيرهم لمشكلات المجتمع مثل الإسكان وغيرها .

بالإضافة إلى أن التجارب التى يتعرض لها جيل الشباب تختلف عن تلك التى تعرض لها الجيل السابق . وسوف يحدد هذين العاملين المشكلات التى سيتعرض لها شباب مصر فى حقبة التسعينات .

وبالنسبة للعامل الأول ، فإن الشكل الذى سيكون عليه الاقتصاد والمجتمع فى مصر التسعينات سيحدد إلى حد كبير المشكلات التى سيواجهها الشباب فى العقد القادم . ويمكن القول بشكل مرجح إن النمط الحالى للتنمية وإدارة المجتمع ، لن يسفر



طريق الخلاص لا يشقه إلا شباب يشغله الهم العام عن الهم الخاص وتمتد أبصاره إلى المستقبل كما تمتد إلى الماضى ، وتتنوع خبراته ومهاراته .

بشكل ملحوظ عن التخفيف من وطأة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الملحة ، بحيث سيظل شباب التسعينات يواجه أزمة توفير البنية التحتية لمستقبله ، خاصة فى مجال توفير العمل الملائم ، والحصول على مسكن ، وتوفير مستلزمات بناء أسرة جديدة . وتختلط مشكلات الشباب فى هذا المجال بمشكلات أخرى فى المجتمع ، فهى جزء من مشكلة استيعاب مطالب قطاع عريض من المجتمع وتطوير النظام الاقتصادى والاجتماعى للاستجابة لمشكلات هذا القطاع . وهى أيضا جزء من مشكلة توسيع القاعدة الاجتماعية لنظام الحكم بجعله قادرا على مواجهة مطالب قطاعات أوسع من السكان .

على مستوى آخر ، فإن خبرات وتجارب جيل الشباب فى التسعينات تمثل العامل الثانى فى صياغة مشكلات الشباب فى ذلك العقد . فإذا حددنا الشباب بأنهم الذين تتراوح أعمارهم بين منتصف الحلقة الثانية من العمر حتى منتصف الحلقة الرابعة ، **فإن جيل الشباب فى التسعينات هو الجيل الذى عايش التجارب المريرة لما بعد هزيمة عام ١٩٦٧ ، وكانت حقبة الفوضى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى السبعينات المصدر الأساسى لخبراته ، وتضاعف هذه التجارب السلبية من ميل الشباب للرفض الاجتماعى والسياسى بسبب أثرها فى الحد من ثقة الشباب فى اختيارات الجيل السابق الذى قاد البلاد نحو تلك الكوارث .**

نستطيع أن نقول إذن إن حقبة التسعينات ستكون امتدادا للثمانينات فيما يتعلق بمشكلات الشباب .. وقد تختلف حدة المشكلات بهذه الدرجة أو تلك اعتمادا على ما يمكن أن تسفر عنه محاولات الإصلاح الاقتصادى التى تقوم بها الدولة فى الوقت الحاضر .

وفى اعتقادى أيضا أن القضية تختلف عن ذلك تماما فى المجتمعات الحديثة ، فأصبحت حركة الشباب المصرى جزءا من الحركة العالمية للشباب وامتدادا لها ، مع إضافة الأبعاد المحلية ومناخها العام . ومن المسلم به أيضا أن الجيل المعاصر للشباب يعبر عن نفسه بلغة تختلف عما ألفناه .. وذلك لظروف موضوعية كثيرة .. فحركة الشباب فى عالم اليوم تأثرت بمجموعة من العوامل الأساسية تتمثل فيما يلى :

□ **أولا** : الطفرة الهائلة فى العلم والتكنولوجيا ، والطفرة الهائلة فى وسائل الإنتاج المترتبة على ذلك .. فقد أثرت **الثورة التكنولوجية مكانيا** ، حيث أدت إلى ضيق وقصر مسافات الامتداد المكانى بحيث أصبح جيل الشباب المعاصر يعيش حياة العالم كله مع العالم كله ، ويعيش التطورات لحظة وقوعها بالمواصلات التى ألغت المسافات إلغاء نهائيا ، فلم يعد هناك مسافات ولم تعد هناك حواجز ..

□ **ثانيا** : أما عن **التأثير الزمانى للثورة التكنولوجية** ، والذى يتمثل فى كونها أدت إلى سرعة تطور العلم والتكنولوجيا ومن ثم ، اتساع المسافة بين مختلف أجيال المجتمع بالنظر إلى قدرتهم على الاستيعاب المتفاوت لنتاج العلم والتكنولوجيا ، **فقد كانت التطورات العلمية والتكنولوجية تحدث مرة واحدة فى كل عدة أجيال ، ولكنها اليوم تحدث مرات عديدة فى كل جيل واحد ، مما أقنع جيل الشباب المعاصر من أن الفجوة بينه وبين الجيل الذى سبقه فجوة شاسعة ، وأن مبعث هذه الفجوة هو سرعة التطور فى هذا العصر بحيث لا يمكن ملاحقته مع معجزات سحر الاليكترونيات وغزو الفضاء وتفجير الذرة ، فكلها معجزات عصرية تحقق آثارها فى حياتنا اليومية إلى درجة تبهر العقل وتخطف البصر .**

وكما يقول المؤرخ والفيلسوف الاجتماعى الأمريكى آرثر شليزنجر : « **فإن التغيير فى الجيل السابق كان تجريدا تاريخيا ، وأما فى هذا الجيل فهو حقيقة كل ساعة أو كل دقيقة** » .

□ **ثالثا** : إن **ثورة العصر العلمية وثورة الاتصالات أحدثت نوعا من الاهتزاز** ، حيث يعيش العالم فى إطار مناخ جديد تهتز على ساحته أكثر التقاليد رسوخا ، وتنهار فى سياقه أكثر المؤسسات قداسة وعراقة ، ويتولد عنها إيمان جديد بأن الثبات موت وانسحاب ، والتغيير هو القاعدة والمنطلق الذى يتخلق من خلاله هذا

العالم ، يتحرك فيه التخلف الساكن من خلال التنمية ليلحق بالتقدم ، وفى أثناء ذلك تنهار مؤسسات رئيسية بينما تتأسس أخرى : فالأسرة يصيبها الانهيار لأن المثل والمعايير التى تنشىء عليها الأبناء تختلف كثيرا عن تلك التى يواجهونها فى واقع الحياة الاجتماعية المحيطة ، كما نجد أن التقدم التكنولوجى أسس واقعا جديدا ورؤى جديدة بحيث جعل فئات كثيرة من الشباب تتواصل مع نظائرها مما جعل مخيلتهم أكثر عالمية .

☐ رابعا : بين كل ما عددت فى هذا الجانب العالمى من قضية الشباب فى عالم اليوم ، تجىء مسألة **الرفض والعنف** .. ولهذا العنف والرفض أسباب من ظروف العصر ذاتها :

■ **إن الكم الهائل من المتغيرات نتيجة الثورات السياسية ، والعلمية والتكنولوجية أدت إلى انتفاء قاعدة الثبات التى يمكن للشباب مثلا أن يؤسس على أساسها تنبؤاته بشأن المستقبل ، ومن ثم فقد تولد لديه قلق وتوتر شديدين بشأن المستقبل والقضايا المتعلقة به .. الكل لا يعرف إلى أين هو ذاهب .. إن جيل الشباب الجديد لا يجد ما وجدت الأجيال السابقة ، بل ما وجد جيل سابق عليه .**

■ **إن الأحداث والمتغيرات حتى فى مجال الفكر والعلم تقع كالمتفجرات تهز الحياة نفسها فى عصر كل ما فيه ثورى لا ينتظر التطور الطبيعى وإنما يدفعه بقوة متزايدة ، لهذا فإن العنف أصبح للأسف الشديد ظاهرة طبيعية فى هذا العصر .**

ومن الإنصاف أن نقول : إنه ليس كل ما هو قائم فى العالم موجودا هنا بالضرورة ، لأن هناك اختلافا فى الظروف وفى مراحل التطور . ومن ناحية أخرى ، فإن للشباب المصرى ظروفا وعوامل أخرى ذات طبيعة محلية ، بل وبعضها ذو طبيعة طارئة من فعل ضغوط الأزمة الاقتصادية ..

ومن حسن حظ الشباب المصرى أن المناخ السياسى الآن مختلف كثيرا ، وعلى وجه التحديد منذ تولى الرئيس محمد حسنى مبارك رئاسة الجمهورية كانت بداية مرحلة جديدة فى حياة مصر السياسية وحياة الشباب بصفة خاصة ، فقد كان مجيئه إيذانا بسقوط كثير من الخصومات ، وتذويب كثير من الخلافات ، واستعادة النظام السياسى لتوازنه حيث بدأ تشجيع الصناعة المصرية بدلا من الترويج للبضاعة الغربية ، وارتفاع شعارات « صنع فى مصر » ، والانفتاح الانتاجى بدلا من الانفتاح الاستهلاكى .. وأهم من ذلك كله

القرارات الاقتصادية الجريئة التى تحاول إنقاذ البلاد من كارثة اقتصادية محدقة .. وتأكيد حتمية الديمقراطية فى بناء التقدم ، وضرورة المشاركة السياسية وكفالة الحريات ، كما أكد أيضا حاجة الوطن إلى كل أبنائه بغض النظر عن معتقداتهم السياسية ، أو مدارسهم الفكرية ، أو مواقعهم الاجتماعية .. واتخذ الرئيس أسلوب المشورة منهجا للحكم ، كما حرص على الالتزام بسيادة القانون .. وشهدت الصحافة حرية واسعة لم تشهدها البلاد من قبل ، كما أن غالبية شبابنا لا تخفى عليه معالم بعض التحولات الهادئة التى دخلت على مسار العمل الوطنى فى مجالاته الداخلية والخارجية ، وأكثرها يقترب من طموحاتهم ، أو يسير فى اتجاهها على أقل تقدير .

ومع تأكيد الرئيس مبارك للديمقراطية وإيمانه بضرورة وجود معارضة قوية فعالة بحيث تكون إضافة إيجابية لرصيد العمل السياسى ، وعلى الرغم من مرور أكثر من عشر سنوات على التجربة الحزبية فى مصر ، يمكن القول : إن الأحزاب العاملة على الساحة اليوم قد فشلت فى الاتفاق على الهدف القومى الذى يجمع فصائل المجتمع ، ويلتف حوله شباب مصر وينهض لتحقيقه حتى يجنى ثماره ، **فكثيرا من هؤلاء الشباب ليسوا راضين كل الرضا عن الحزب الوطنى ، ومع ذلك فلم يصبحوا معارضين لسياسة الدولة إلى الحد الذى يدفعهم للانضواء تحت لواء حزب من الأحزاب المعارضة .**

وأضيف هنا لمجرد التذكير وليس للتبرير ، أن من أسباب معاناة الشباب المصرى أيضا أن التنظيم السياسى فى الستينات ، والذى تمثل فى الاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب ، **لم يستطع أن يسلح الشباب بالمفاتيح الفكرية التى تمكنه من النفاذ إلى صميم القضايا ، بل كان تركيزه على تعليم الشباب كيف يصرخ بالهتافات . ولم يجد الشباب من يعلمه أن التفكير يستطيع الاستغناء عن الهتافات ، وأن الحماسة تستطيع أن تعبر عن نفسها بغير الصراخ .. وكان الخطأ الأكبر للتنظيم السياسى أنه حاول أن يجعل من الشباب أداة سياسية ولم يحاول أن يجعل منه قوة سياسية ، بل حدث نوع من الوصاية السياسية فرضها الاتحاد الاشتراكى بهدف التربية الأيديولوجية للشباب كنوع من الوصاية المفروضة من أعلى ، والتى لم تتح الدرجة الملائمة من المشاركة .. وأصبح الموقف يحتوى على شباب يتحمل ويعانى من متاعب التنمية ، ويقف عاجزا فى مواجهة المؤسسات السياسية والشعبية الضخمة التى تمارس فعاليتها ، ومع ذلك لا يمتلك إمكانية التعبير الواضح والمشاركة فى صنع قراراتها ، أو محاولة مواجهتها** ومن ثم ظل الشباب فى حالة خوف وقلق دائمين من إمكانية سطوتها

عليه ، خوفا على حريته فى أن يعبر وأن يكون مضمون التعبير له تأثيره ، وخوفا من الاغتراب الذى قد تفرضه هذه المؤسسات عليه . وقد تجلت آثار هذا الموقف فى ضعف الانتماء الاجتماعى الذى يتبدى فى مظاهر عديدة ، كانخفاض الإنتاج ، ومحاولات الهجرة المستمرة إلى الخارج بحثا عن إمكانات تحقق الطموح والرغبات .

وإذا كانت مصر تواجه معركة التنمية وزيادة الإنتاج والتى تتميز بكل خصائص المعركة ، فإنها تحتاج فى ذلك إلى التدريب ، وإلى التنظيم ، وإلى إعداد معنوى . وهنا يأتى دور الأحزاب السياسية مع الشباب لكى تعطيه بدلا مما تريد منه أن يعطيها من تأييد ، ليرتفع به رصيدها الشعبى ، وتزداد معه فرصتها للفوز بأكبر عدد من المقاعد فى المجالس النيابية والشعبية .

والملاحظ أيضا أن كافة الأحزاب السياسية لا تزال تشكل نوعا من المنتديات الفكرية أو حلقات النقاش ، ولا تتوافر فيها كل مقومات الأحزاب الحقيقية . كما أن هناك نقصا شديدا فى الكوادر ذات الصلة الوثيقة بالجماهير ، كما أن هناك غيابا للأطروحات العلمية . فمعظم الأحزاب لا تتحدث عن برامج تفصيلية تستطيع أن تقنع الشباب بجدوى الممارسة السياسية أو العمل السياسى ، باستثناء بعض التيارات الدينية التى لديها قدرة على جذب الشباب . ويرجع ذلك إلى طبيعة الأيديولوجية الدينية نفسها ، فتطرح هذه التيارات الشعارات التى يمكن أن تستهوى الشباب فى غياب تيارات سياسية أخرى فاعلة ، ولها برامج منظمة . وتجد هذه الشعارات السهلة البراقة طريقها إلى الشباب فى ظل المشكلة الاقتصادية ، التى تلقى بظلالها الكثيفة على الشباب ، وتتبلور فى أخطر مشكلتين وهما العمل والإسكان ، بالإضافة إلى مشاكل أخرى متعددة منها الانحراف والتطرف السياسى والاجتماعى والدينى . كما أن شبابنا يشعر أنه بعيد كل البعد عن المساهمة فى صنع واتخاذ القرار . ومن هنا نجد أن الأجنحة الشبابية فى الأحزاب وتنظيماتها مازالت فى حاجة إلى دفع ودعم بحيث تزداد قدراتها على جذب الشباب ، بالإضافة إلى ضرورة إعطاء فرصة أكبر لهم لكى يتبوأوا مواقع حزبية وتنفيذية قيادية ، مما يشكل حافزا على مزيد من العطاء والعمل والمشاركة . يضاف إلى ذلك ، ما نراه من شعور عام بين شباب مصر بعدم المبالاة السياسية ـ يرجع ذلك إلى شعور الشباب بأن إسهامه لن يغير شيئا ، وأنه سواء اشترك أو لم يشترك فالأمر سيان ـ وشعور الشباب أيضا بأن ما تقدمه الأحزاب من برامج وشعارات لا تخاطب مشاكله بشكل مباشر ومحدد ، بالإضافة إلى ما يراه الشباب

من محاربة الأحزاب بعضها البعض فى حروب لا ناقة له فيها ولا جمل ، أى أنها معارك وتصفية حسابات وحروب الأمس أكثر مما هى قضايا الحاضر والغد .

يعنى ذلك كله أن مواجهة مشكلات الشباب فى التسعينات هى العمل على عدة محاور رئيسية متعددة الجوانب ، ومتعددة التأثير اقتصاديا واجتماعيا وإعلاميا :

١ ـ **توسيع نطاق الثروة الوطنية** من خلال تطوير أساليب مبتكرة ومصادر جديدة للتنمية الاقتصادية ، مثل غزو الصحراء وتوسيع نطاق المشروعات الصغيرة التى يعم خيرها على شريحة واسعة من الشباب .

٢ ـ **إجراءات فعالة لإعادة توزيع الثروة الوطنية** بما يضمن توسيع قاعدة الحكم ، واستيعاب فئات أوسع من السكان فى النظام الاجتماعى والاقتصادى .

٣ ـ **إجراءات جديدة لإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع من جانب ، والشباب من جانب آخر** ، نذكر منها على سبيل المثال : ضرورة رفع درجة كفاءة وأداء مؤسسات الدولة فى مختلف المجالات ، وإعادة تأكيد هيبة الدولة وسلطتها دون أن يكون ذلك مرادفا لرفع درجة العنف المستخدمة لفرض النظام والقانون ، والاتجاه نحو **إدخال تغييرات وإصلاحات تدريجية وواضحة ومحسوبة بحيث تكون قادرة على إقناع الشباب بأن الرغبة فى الإصلاح مشتركة ، وأن الأمل فى الإصلاح ليس مجرد وهم ، وإدخال إصلاحات أخرى تدريجية ومحسوبة لتجنيب النظام الاجتماعى والسياسى من التعرض لهزات عنيفة قد تهدد قدرته على الاستمرار فى الإصلاح .**

٤ ـ **إننا نحتاج إلى وجود فكر واضح وقيم قادرة على قيادة مسيرة التنمية ، تصونها وتدافع عنها** .. قيم يستوعبها الشباب بالمشاركة فيها بالحوار وحرية التعبير ، حماية له من الحياة فى مناخ متقلب قد يسلمه إلى خيارات أخرى متطرفة .

٥ ـ **تنمية الحس التاريخى لدى الشباب ، مع ضرورة تطوير الثقافة لتصبح امتدادا للتراث المحلى ، تلعب فيها عناصر التراث والدين دورا رئيسيا .. ولا أقصد بالدين هنا تلك التفسيرات الدينية التى تتعلق بمسائل ذات علاقة بالإيمان الفردى كالصلاة والزكاة والحج ، وإنما يجب أن تتطور هذه التفسيرات لتبرز الموقف الدينى فى مواجهة قضايا ومشكلات المجتمع المعاصرة .**

٦ ـ ومن تحليل السياق الاجتماعى الموجود ، يتضح احتواؤه على مجموعة من النظم الأساسية التى للشباب وجود فى نظامها ، كنظام التنشئة ، والنظام العائلى

والتعليمى والاقتصادى والسياسى والترفيهى . وإذا كان قد تأكد لنا أن **مؤسسات التنشئة الفعالة فى المجتمعات النامية هى الأسرة والمدرسة والجيش ، فإنه لكى تصبح الأسرة فعالة فى دعم فعالية الشباب فإن عليها أن تعمل على تدريبهم على أنماط السلوك الذى قد يكون جديدا عليها ، كمسألة الاختلاط مثلا ، كما أن عليها أن تتكامل فى مضمونها مع مؤسسات التنشئة الأخرى ، حتى لا يحدث أى تناقض بينها وبين وظائف المؤسسات الأخرى .**

أما المؤسسات التعليمية ، فعليها أن تعمل على تلقين أنماط السلوك السوية .. فالمدرس الذى يهمل تلاميذه ويوفر جهده لإعطاء الدروس الخصوصية ، أو من يساعد التلاميذ على النجاح بالغش أو بأية وسيلة أخرى ، يطرح عادة المثال الأنانى الذى لا يرى المصلحة العامة ، ومن ثم فهو يساعد بقصد أو بغير قصد على انتشار ظواهر كثيرة كالغش والخداع والانتهازية وعدم الولاء . فالنظام التعليمى دوره الأساسى هو غرس وتعليم ومشاركة الشباب فى عملية صياغة القرار وإصداره ، فذلك يؤهلهم للقدرة على التعبير الحر الصريح ، أى الحوار الديمقراطى السليم ، ومن ثم يحس الشباب أن العملية الاجتماعية ملكهم ، لأنهم قد شاركوا فى صياغتها منذ البداية .

٧ ـ **لقد آن الأوان أيضا أن نرى الشباب الذى يعطى أكثر مما يأخذ ، نرى الشباب الذى يشارك فى خطة قومية جادة للقضاء على الأمية** فى سائر أرجاء المجتمع المصرى ، خصوصا إذا عرفنا أن النتائج الأولية لتعداد ١٩٨٦ أثبتت أن نسبة الأمية بلغت ٨٧,٥٪ بين الذكور من سن ١٥ إلى ٤٥ سنة فى القطاع الخاص ، وبلغت ٤,٥٪ فى القطاع العام ، بينما بلغت نسبة الأمية لربات البيوت ٩٧٪ ، وفى الإناث المشتغلات فى الحكومة واحد فى الألف ، وللمشتغلات فى القطاع العام واحد فى كل ١٠ آلاف ، وبالنسبة للمشتغلات فى القطاع الخاص ١,٩٪ .

يضاف إلى كل هذا أنه لا يدخل المدارس الإلزامية سوى ٧٠٪ ممن هم فى سن الإلزام ، ويبقى ٣٠٪ رصيدا للأمية المتراكمة ، هذا غير ما يضاف إلى هذه النسبة ممن ينقطعون بعد انتهاء سن الإلزام .

وهذه المشكلة للشباب دور فيها قبل غيره ، **الشباب الذى يشغله الهم العام عن الهم الخاص ، الذى تمتد أبصاره إلى المستقبل كما تمتد إلى الماضى ، وتتنوع خبراته ومهاراته فى التعامل مع الواقع بكفاءة عالية ، وترتفع هاماته بارتفاع مستوى إحساسه بالمسئولية .. وقدرته على العطاء .. يدفع حركة الحياة فى مصر .. إلى مستويات أفضل وأرفع ، ويساهم فى صنع مستقبل نرجوه ، ويكتسب فى حياته معنى جديدا لا يمكن بغيره تحقيق ما نرجوه جميعا لمصر .**

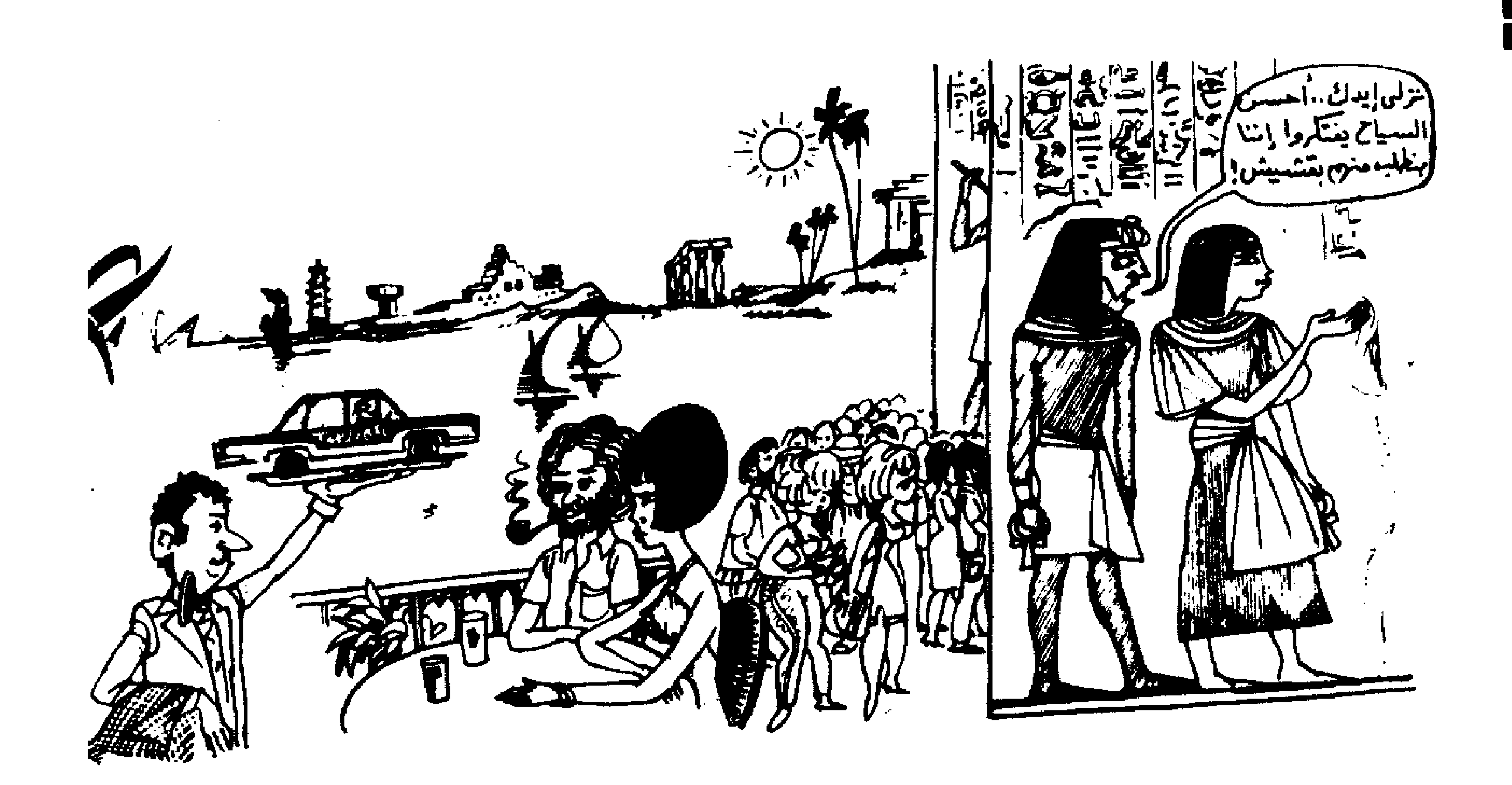
إن الزيادة السكانية الهائلة التى يعيشها المجتمع المصرى أدت إلى مواجهة التنمية بتيار سكانى جارف يتعاظم لكى يصبح وحشا رهيبا يبتلع كل منجزات التنمية ، ويعوقها عن إمكانية تأسيس إنجازات طويلة المدى تهدف إلى بناء الغد بدلا من التوقف عند مستوى صناعة خبز اليوم .

ذلك هو قدر مصر ، قدر شبابها لأنهم ـ مرة أخرى ـ أكثر شرائح هذا المجتمع ... ومجتمع التنمية فى حاجة إلى بناء حاضر متكامل فى الطريق إلى غد مشرق .



١١





السياحة
هل تتحقق المعجزة ؟

إذا كنت قد التزمت طوال الأجزاء السابقة بأسلوب التفاؤل الحذر فى تصورى لآفاق التسعينات فى مجال النشاط السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى مصر ، فإنى سوف أسمح لنفسى بالتخلى قليلا عن الحذر فى تفاؤلى بالنسبة لمستقبل صناعة أساسية من صناعات مصر ، هى السياحة .

فلا شك أن ما شهدته السياحة المصرية خلال السنوات الست الماضية يعد بكل المقاييس طفرة إلى الأمام ، وإن كانت أقل كثيرا من طموحاتنا لها .

ولا شك أننا نعيش الآن بشائر الازدهار السياحى الذى اتوقع أن تكتمل معظم عناصره خلال السنوات القادمة .

وأول مؤشر لهذا الازدهار هو ما لمسناه خلال عام ١٩٨٧ من تداخل حدود المواسم السياحية فى مصر ، بحيث لم يعد الموسم السياحى مقصورا على فترة الشتاء ، وإنما تجاوزها بحيث أصبحت سياحة العام الكامل صيفا وشتاء حقيقة يلمسها العاملون الآن فى مجالات السياحة .

والأرقام تؤكد هذه الحقيقة :

☐ **فلقد بلغ عدد السائحين** الذين قدموا إلى مصر خلال الفترة من ١٩٨٦/٧/١ إلى ١٩٨٧/٦/٣٠ نحو ١,٥١ مليون سائح ، مقابل ١,٣٧ مليون سائح فى نفس الفترة من عام ١٩٨٦/٨٥ ، بزيادة قدرها ١٠,٦٪ ، وبعد ركود فى عدد السائحين خلال عام ١٩٨٦ بسبب أحداث الإرهاب الدولى والأحداث المحلية .

وفى الفترة من يناير ١٩٨٧ إلى يونيو ١٩٨٧ ، بلغ عدد السائحين نحو ٨٠٠ ألف سائح ، مقابل ٦٠٠ ألف سائح قدموا إلى مصر خلال نفس الفترة من عام ١٩٨٦ ، وبمعدل زيادة بلغ ٣٣,٣٪ .

☐ **كما بلغت الليالى السياحية** التى قضاها هؤلاء السائحون خلال الفترة من ١٩٨٦/٧/١ إلى ١٩٨٧/٦/٣٠ نحو ١١,٧ مليون ليلة ، مقابل ٨,٢ مليون ليلة خلال الفترة المماثلة من عام ١٩٨٦/٨٥ ، بزيادة قدرها ٤٤٪ .

وفى الفترة من يناير ١٩٨٧ إلى يونيو ١٩٨٧ بلغت الليالى السياحية ٧,٥ مليون ليلة ، مقابل ٣,٦ مليون ليلة خلال نفس الفترة من عام ١٩٨٦ ، وذلك بمعدل زيادة قدره ١٠٨,٣٪ .

☐ **وبلغت التحويلات السياحية** فى الفترة من ٨٦/٧/١ إلى ١٩٨٧/٦/٣٠ نحو ٥٦٢,٤ مليون جنيه ، مقابل ٢٥٦,١ مليون جنيه خلال الفترة المماثلة من عام ١٩٨٦/٨٥ ، بزيادة قدرها ١١٩,٦٪ .

ومعنى ذلك أن فترة إقامة السائح فى مصر قد ارتفعت فى الفترة من يونيو ١٩٨٦



يبلغ الدخل الحالى للسياحة فى مصر ٩٠٠ مليون دولار سنويا ، يمكن مضاعفة هذا الرقم على الفور ودون استثمارات مرهقة

إلى يونيو ١٩٨٧ إلى ٧,٨ ليلة ، بعد أن بلغت فى نفس الفترة من العام الذى سبقه ٥,٩ ليلة . وبتحليل البيانات الخاصة بالنصف الأول من عام ١٩٨٧ ، يتضح أن متوسط فترة إقامة السائح قد ارتفع إلى ٩,٤ ليلة ، بعد أن بلغت فى نفس الفترة من عام ١٩٨٦ نحو ٦ ليال .

■ **تعنى هذه الزيادة أن العالم يثق تماما فى قدرة النظام على توفير الأمن والأمان للمواطنين ولضيوف مصر** ، لأن زيادة تدفق السياح إلى بلد معين تمثل فى نظر العالم أهم مؤشرات الثقة فى قدرة هذا البلد على المحافظة على سلامة الموجودين على أرضه .

■ **كما تعنى أن مصر قد استطاعت أن توفر الخدمات لضيوفها عند مستوى لا يقل عن المستوى الذى يقدم فى بلدان العالم الأخرى التى قطعت شوطا بعيدا فى تنشيط السياحة** ، فالسائح يشترط مستوى معينا للخدمة لا يتنازل عنه إطلاقا ، وتوفير هذا المستوى يحتاج إلى جهود متعددة فى قطاعات متعددة : فنادق بها التجهيزات وكوادر متميزة ، مطارات ترحب باستقبال جميع أنواع الطائرات وقادرة على

خدماتهم ، وسائل مريحة للنقل الداخلى ، خدمات متنوعة للتسلية ، وأخيرا مجموعات من السلع التى تصلح لاقتناء الهدايا .

- **وتعنى هذه الزيادة أيضا أن مصر استطاعت فى خلال سنة واحدة أن تضاعف دخلها من قطاع السياحة من النقد الأجنبى** وبدون استثمارات إضافية ، أى رفعت معدلات استغلال الطاقات الموجودة لديها إلى الضعف خلال سنة واحدة .. ودلالات كل ذلك يعرفها الاقتصاديون وأصحاب الأعمال جيدا ، وهى أن مصر استطاعت من خلال تطبيق بعض السياسات المنطقية أن ترفع كفاءة الاستخدام لمواردها ودون استثمارات إضافية .
- **يعنى هذا أخيرا أن التقدم يتحقق بخطى سريعة نتيجة اتساع رقعة الثقة بين الحكومة والقطاع الخاص ، فهذا القطاع يمتلك أكثر من ٨٠٪ من إجمالى الاستثمارات السياحية ، ويدير الغالبية العظمى من منشآته** . وقد نجحنا فى إعادة صياغة دور الدولة بحيث تمهد له الطريق لزيادة موارد مصر من النقد الأجنبى ، كما نجحت الحكومة فى فرض الالتزام بتوجيه الجزء الأكبر من هذه الموارد لصالح الاقتصاد المصرى ، ونجح القطاع الخاص فى أن يثبت للدولة أنه قادر على القيام بالمهام التى تعهد إليه وحريص على مصالح الوطن ، الذى يحقق له فرص الكسب ويؤمنه على ماله .

هذه الزيادة فى الطلب السياحى على مصر كانت ناتج مجموعة من السياسات الواقعية التى تمت صياغتها بهدوء وتنفيذها بكل شجاعة ، وأهمها سياسة تحرير سعر الصرف ، وسياسة السماح لشركات الطيران الوطنية والعالمية بتسيير رحلات غير منتظمة إلى جانب الرحلات المنتظمة من مناطق الطلب السياحى إلى المطارات الدولية المصرية ، كما أن وجود سعر واحد للعملة تحاسب على أساسه شركات السياحة والأفراد ، أدى إلى تخفيض تكلفة الرحلات إلى مصر دون أن تخسر الدولة شيئا ، فى حين أدى السماح للرحلات غير المنتظمة إلى زيادة عدد الرحلات إلى مصر ، وزيادة عدد الرحلات تعنى زيادة عدد السياح بالطبع ! .

والسؤال الآن هو : إذا تحققت هذه الزيادة فى عام ، فهل يمكن أن تستمر وتزيد فى الأعوام القادمة ، وهل يمكن أن تحقق هذه الزيادة لمصر دخلا متزايدا يكبر خلال الأعوام القليلة القادمة بحيث يحتل المرتبة الأولى فى مصادر النقد الأجنبى ، وإذا أردنا أن يكون هذا ممكنا ، فما هو المطلوب من جهد وسياسات ، وكيف يساهم الجميع فى بذل هذا الجهد وصياغة هذه السياسات ؟

وبدون مبالغة فإنى أستطيع أن أقول بأن الإجابة هى ... نعم ! .. ويمكن فى فترة وجيزة أن يزيد دخل مصر من النقد الأجنبى من قطاع السياحة إلى ١٨٠٠ مليون دولار سنويا ودون أى استثمار إضافى ، ويمكن مضاعفة هذا الرقم من خلال استثمارات ليست بالكثيرة ، فالدخل الحالى منها يقترب من ٩٠٠ مليون دولار سنويا ويمكن مضاعفة هذا الرقم على الفور ، كما أن من الممكن أن تستمر المضاعفة مع استمرار الظروف التى أدت إلى الزيادة ، والعمل على تحسينها والإضافة إليها .

فلدينا المطارات القادرة على استقبال هذه الأعداد ، ولدينا وسائل النقل الوطنية والعالمية جاهزة وترحب بنقلها إلى مصر ، كما أن أصحاب الفنادق تواقون إلى استقبال هذه الأعداد ، وجميع العاملين فى الأنشطة الأخرى واثقون من أن هذا ممكن وأنهم قادرون على تقديم ما يطلب منهم من خدمات ، وواثقون أيضا من أن مضاعفة الدخل من السياحة أمر ممكن للأسباب الموضوعية الآتية :

- تحصل مصر حاليا على نصيب متواضع جدا من الطلب السياحى العالمى ، إذ أن عدد الليالى التى يقضيها السياح فى مصر لا تزيد على نصف فى المائة من الطلب العالمى ، رغم توافر عناصر الجذب الرئيسية وهى : الكنوز الأثرية التى تمثل سدس آثار العالم ، والشواطىء الرملية التى لا مثيل لها فى العالم ، والطقس المعتدل ، والقرب النسبى من جزء من مصادر الطلب العالمى وهو الطلب الأوربى والطلب العربى .

- تتمتع مصر بمزايا نسبية تميزها عن الكثير من الأماكن السياحية ، أهمها إمكانية خلق طلب على مدار السنة : طلب فى الشتاء للسياح الباحثين عن الدفء ، وطلب فى الصيف للباحثين عن الشواطىء ذات الطقس المعتدل .

- توجد على أرض مصر مناطق لم تتعرض لأى شكل من أشكال التلوث ، ويطلق عليها المناطق البكر ، يوجد أغلبها فى سيناء وبالقرب من شواطىء البحر الأحمر ، وهذه المناطق يبحث عنها خبراء التنمية السياحية فى العالم لتكون مجالا جديدا للاستثمار بسبب وجود طلب مؤكد عليها وإمكانية تنمية هذا الطلب مستقبلا .

غير أن هذه الثقة ليست مطلقة ، إذ تتوقف على مقدرتنا جميعا ، حكومة ومؤسسات عاملة فى الحقل السياحى ، ومقدرتنا كشعب على استغلال هذه المزايا النسبية والتصدى لأى عقبات ، أو مؤشرات سلبية قد تعوق التقدم . وعلينا أن

نستفيد من تجارب الدول التى سبقتنا واستطاعت أن تحصل على نصيب متزايد من الطلب العالمى ، فلا نتردد فى تطبيق الناجح من سياساتها ونتفادى الوقوع فى الأخطاء التى صاحبت تجاربها .

لذلك فإن علينا فى المرحلة القادمة أن نستوعب الدروس الآتية :

□ اولا : **ترتبط الزيادة فى تدفق السياح إلى مصر بالدرجة الأولى بالأمن الداخلى ، والأمن السياسى** ، فإذا كان هناك أدنى شك ، فى توافر هذا ، فلن يأتى السياح إلى مصر ، وإذا أردنا كمواطنين أن تنعم مصر بتدفق متزايد من النقد الأجنبى من خلال استقبال الضيوف القادرين على الإنفاق ، فيجب أن نوفر لهؤلاء الضيوف الأمان الكامل . ونحن أصحاب المصلحة فى توافر هذا الأمان ، ونحن أيضا القادرون على توفيره . صحيح أن حوادث الإرهاب ، والسرقة ، حوادث فردية ولا تمثل ظاهرة عامة ، وأنها أقل منها فى كثير من البلدان التى تتمتع بتدفق سياحى ، ولكن علينا الا نقلل من شأنها ، وأن نكون يقظين واعين ومشاركين فى المحافظة على أمن هذا البيت الكبير القادر على استضافة الملايين من السياح ، من أجل خير الملايين من أبناء هذا الشعب .

إن رصاصات طائشة أو عدوانا غادرا على الممتلكات ، حتى ولو كانت أحداثا فردية ، لابد وأن تؤدى إذا ماتكررت إلى هرب الملايين ، فليس أعز على الفرد من حياته ، ولا يمكن أن يكون طلب الراحة فى مكان تتهدد فيه حياة الإنسان ، لذلك فعلينا كأفراد أن نتحمل مسئولية حماية البيت ، إذا أردنا أن يكثر زواره .

□ ثانيا : **ترتبط الزيادة فى حركة السياحة لأى بلد بالأمن الحدودى** ، ويعرف هذا تماما خبراء السياحة والتنمية ، فحركة السياح تتجه إلى المناطق الهادئة ، وتبتعد تماما عن مناطق المعارك أو المناطق التى قد تتعرض للمعارك . يجب أن يكون واضحا لنا ، أننا ننافس الكثير من المناطق التى يتبارى كل منها فى التأكيد على قدرته على توفير الأمان ، وأهم عناصر الأمان هو استقرار العلاقات السلمية للدولة بجيرانها ، ومن هنا يظهر حرص الرئيس مبارك على التأكيد دائما بأننا عازمون على الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع جيران مصر ، وعلى استخدام أسلوب الحوار وليس المدفع فى مناقشة الأمور المختلف عليها ، وأن مصر لم ولن تكون لها أطماع على الإطلاق فى جيرانها ، وأنها حريصة على التفرغ لتنمية مواردها داخل حدودها .

□ ثالثا : **يتحقق التدفق السياحى نحو المناطق التى تتميز بتيسير الدخول والإقامة والمغادرة** ، ولذلك أدخلت الدول التى سعت إلى تنمية الطلب السياحى تعديلات جذرية على شكل وأداء الأجهزة الحكومية التى تتعامل مع قطاع السياحة ،

وبالذات فى المطارات ، والجمارك والجوازات ، والرقابة على النقد . فالقادم إلى اى بلد من أجل راحة أعصابه يتوقع أن تتوافر له الراحة من وقت هبوط الطائرة على أرض المطار ، وحتى ركوب الطائرة فى العودة . ولا يستطيع احد ان ينكر اننا قطعنا شوطا كبيرا فى تطوير خدمات المطار والجمارك والجوازات ، خاصة بعد أن مارس المجلس الأعلى للسياحة الذى يضم قيادات هذه الأجهزة مهامه ، غير أن مستوى هذه الخدمات يمكن أن يصبح أفضل ، ونحن على ثقة من أن المرحلة القادمة سوف تشهد المزيد من التطوير .

□ رابعا : **يحتاج النمو السياحى إلى تكامل فى الأنشطة التى تجعل الإقامة ممتعة** ، وتغرى بزيادة فترة الإقامة وزيادة الإنفاق ، وبالتالى زيادة الدخل السياحى . ونقصد بهذه الأنشطة بالذات : نشاط النقل الداخلى من مطارات الوصول ، وانشطة الترويح عن النفس ، والإقامة ، وشراء الهدايا والسلع التى يعتقد السائح انها متميزة فى السعر والجودة عن مثيلاتها الموجودة فى بلده .

وعلينا أن نعترف أنه حدث تحسن فى هذه الأنشطة ، ولكن امامنا مشوارا طويلا لكى نقترب من الدول التى حققت نجاحا أكبر فى الحصول على جزء متزايد من الطلب السياحى ، مثل أسبانيا واليونان .

وبصراحة كاملة ، فإن خدمات الانتقال من المطار ـ خاصة الانتقال الفردى ـ تحتاج إلى تطوير وتحسين شامل ، إذ تسيطر عليها حتى الآن مجموعة من محترفى الاستغلال والحريصين عن قصد أو غير قصد على الإساءة إلى سمعة مصر السياحية ، **كما أن انشطة الترويح عن النفس من حدائق للملاهى . ومسارح تعرض الفنون المصرية الأصيلة مازالت محدودة وتقل فى مستواها عن المستوى الذى يمكن تقديمه ، ومازالت اماكن الإقامة مقصورة على فنادق الدرجة الأولى ، كما ان الأسواق التى تعرض الهدايا والسلع الوطنية للسياح تحتاج إلى تطوير جذرى سواء من حيث المظهر العام ، او تشكيلة المنتجات التى تعرض ، أو اساليب العرض ، أو الثقة فى الأسعار المعلنة .**

وتقع مسئولية تنشيط هذه المجالات على عاتق القطاع الخاص . فهو المسيطر الحقيقى على خدمات النقل الداخلى فيما عدا الطيران ، وعلى نشاط الإقامة والمطاعم ومحلات بيع الهدايا والمنتجات ، ولذلك يجب ان يتحمل من حلال منظماته وهى موجودة منذ عشرات السنين ، مسئولية الإسراع فى إتمام التطوير المطلوب

□ خامسا : **تؤكد الدراسات التى اعدتها بيوت الخبرة العالمية . واشير بالذات إلى الدراسة التى قام بها بيت الخبرة . شتايجنبرجر . فى عام ١٩٨١ . ان السياح الراغبين فى قضاء اجازاتهم والذين يفاضلون بين اماكن متعددة من**

بينها مصر ، يهتمون اهتماما بالغا بالأمان الصحى أثناء الرحلة ، ولذلك علينا أن نسرع بتنفيذ مجموعة المشروعات التى تضمنتها الخطة القومية لحماية البيئة ، وأهمها المشروعات الخاصة بحماية القنوات المائية من التلوث ، ومشروعات تطوير أنظمة تجميع القمامة والتخلص منها ، كذلك يتحتم الاتفاق على أنظمة صارمة للفحص الطبى والتفتيش على أماكن إنتاج وبيع الأطعمة ، خاصة فى المناطق السياحية أو الأماكن التى يتردد عليها السياح .

☐ سادسا : **تؤكد هذه الدراسات أيضا ، وأهمها الدراسة التى قام البنك الدولى للإنشاء والتعمير بتغطية تكاليفها عام ١٩٨٤ ، أن الدخل المتوقع من الاستثمار السياحى من النقد الأجنبى يتوقف على مقدرة مصر على ترشيد المكون الأجنبى فى مشروعات السياحة** ، وقد أكدت هذه الدراسة أن هذا المكون الأجنبى وصل إلى ٧٠٪ من إجمالى التكاليف الاستثمارية فى أغلب الفنادق التى تم إنشاؤها ، وهذه حقيقة بالغة الخطورة ، خاصة إذا علمنا أن المكون الأجنبى فى فندق هيلتون النيل والذى افتتح عام ١٩٦١ ، أى منذ ما يقرب من ٢٦ سنة ، لم يتعد ٢٥٪ من إجمالى التكاليف الاستثمارية .

إن التحدى الحقيقى والذى يجب أن نواجهه بحسم ، هو أن نقرر من الآن أن يكون الجزء المستورد من الاستثمارات السياحية محدودا ، وألا نسمح باستيراد المبانى كما حدث فى بعض الفنادق !! حيث تم مثلا استيراد هياكل معدنية بالكامل ، فقد تطورت الصناعة الوطنية وأصبحت قادرة على توفير الجزء الأعظم من احتياجات الفنادق ، وإذا كانت هناك شكوى من انخفاض مستوى الجودة فى بعض الأصناف ، فعلينا أن نبدأ على الفور برنامجا لتطويرها ، **فهل يعقل ونحن نسعى لزيادة الدخل الصافى لقطاع السياحة من النقد الأجنبى أن نستورد مواد بناء أو مفروشات ، واثاثا واجهزة تكييف وخلافه فى الوقت الذى يتم فيه تصنيع هذه السلع محليا ، بل وتصدير البعض منها للخارج !**

☐ سابعا : **أبرزت هذه الدراسات أيضا أن زيادة حصة أى بلد من الطلب السياحى ، تتوقف أيضا على تكلفة الرحلة ، فكلما كانت التكلفة منخفضة ، كانت اكثر جذبا للسياح** . وتؤكد الدراسة أن تكلفة الانتقال من بلد السائح إلى مصر تمثل ما بين ٤٠٪ إلى ٥٠٪ من إجمالى السعر الذى تعلن عنه شركات السياحة العالمية . وعلى ذلك سعت أغلب دول العالم بكل الوسائل لتخفيض تكاليف الانتقال بهدف تخفيض أسعار الرحلات إليها ، ووجدت فى السماح للرحلات غير المنتظمة لشركات الطيران (يطلق عليها طائرات الشارترز أو الرحلات العارضة) السبيل إلى تخفيض تكلفة الانتقال . وحسنا فعلت مصر ، بعد تردد وصراع طويل بين شركة الطيران

الوطنية وخبراء التنمية السياحية ، حين قررت السماح بمثل هذا النوع من الرحلات . ونرجو أن يتم التوسع فيه ، فلا خوف على الإطلاق على شركة الطيران الوطنية ، بعد أن ثبت أن زيادة عدد رحلات الطيران العارض تؤدى إلى زيادة رقم أعمال الشركة الوطنية ، بسبب زيادة حجم الحركة على خطوطها الداخلية ، وبسبب تنشيط الطلب الإجمالى على البلد الذى يسمح بهذا النوع من الرحلات .

☐ ثامنا : **تؤكد الدراسات التى أعدت عن مستقبل السياحة فى مصر ، على أهمية إعطاء عناية خاصة لجهود التسويق** ، تلك الجهود التى يجب أن تتم بالتعاون الكامل بين هيئة تنشيط السياحة وغرف المنشآت الفندقية والسياحية ، فمن المتعارف عليه أنه بقدر ما سيتم الإنفاق على تثبيت اسم مصر فى سوق السياحة العالمية ، وبقدر ما سيتم من إنفاق على التعريف بالخدمات السياحية بها ، بقدر ما ستزيد حصة مصر من إجمالى الطلب العالمى .

ولست فى حاجة إلى التأكيد على أهمية إعطاء عناية خاصة بالأسواق العربية ، فالأرقام تؤكد أن نصف الطلب على مصر يأتى من الدول العربية الشقيقة . ويجب أن نستثمر عودة العلاقات المصرية العربية لكى يعود ذلك بالزيادة على الطلب الإجمالى ، إذ أن الجهد الذى تبذله مؤسسات السياحة فى هذه الأسواق مازال محدودا للغاية .

ولسنا فى حاجة للتأكيد أيضا على أهمية استغلال الاستثمارات الضخمة التى استخدمت فى إقامة قاعات المؤتمرات الدولية بمدينتى القاهرة والاسكندرية ، والتى يمكن أن تكون مصدر جذب لجزء من الطلب العالمى ، **فسياحة المؤتمرات لها منظمات ، وبقدر علمى فإن فى مصر دراسات أجريت خلال السنوات الثلاث الماضية عن البرامج الممكن تنفيذها لتنشيط هذا النوع من السياحة إلى مصر ... فالمؤتمر الواحد المتوسط الحجم يحقق دخلا من النقد الأجنبى يتراوح ما بين ١٠٠ ألف إلى ١٥٠ ألف دولار** .

☐ تاسعا : **تشير نتائج التقييم الذى تم أخيرا لمستوى الخدمات السياحية إلى تطور وتحسن واضحين ، غير أن هذا التقييم يشير إلى بعض الثغرات التى يمكن تجنبها مستقبلا** ، وأهم هذه الثغرات يتعلق بخدمات الصيانة للتجهيزات والأدوات المستخدمة فى الفنادق ، والالتزام بالأنماط المتعارف عليها دوليا فى النظافة العامة ، واستقرار هذه الأنماط وعدم تغيرها من يوم إلى آخر ، **والانضباط الكامل ، والاهتمام بملاحظات ضيوف الفنادق ، والتعفف عن طلب الهبات وتقديم الخدمات دون أى مقابل إضافى** .

ولا شك أن تطوير الادارة الذى بدأ تنفيذه فى عام ١٩٨٦ ، والمنافسة الواضحة

بين شركات الفنادق سوف يؤديان إلى تحسن واضح فى الخدمات والقضاء تدريجيا على هذه الثغرات ، لكن ذلك لا يمنع أن نشير إلى أهمية إعطاء رعاية خاصة لمؤسسات ومعاهد التدريب فى المجال السياحى ، وإيجاد علاقات مستقرة بينها وبين المؤسسات والمعاهد المماثلة فى دول العالم التى حققت إنجازات متميزة فى مجال إعداد المهارات السياحية .

ويرتبط بهذا أيضا ظاهرة تستحق الدراسة ، وهى اختفاء الإدارة الوطنية للمشروعات الفندقية رغم ان هذه الإدارة كانت موجودة فى مصر حتى عام ١٩٥٥ ، وأثبتت مقدرة على المنافسة أمام شركات الإدارة الدولية .. ومن رأيى أنه من الضرورى أن نساند تكوين شركات وطنية للإدارة ، خاصة وأن العنصر البشرى اللازم لهذه الشركات موجود وجاهز للانضمام إليها ، وليست تجربة الهند ببعيدة ، فإلى جانب شركات الإدارة العالمية ، نشأت شركات الإدارة الوطنية ، واستطاعت أن تتعلم وتستفيد من تجارب الشركات العالمية ، وفرضتْ نفسها على سوق النشاط السياحى من خلال مقدرتها على المنافسة ، وليس من خلال المساندة العاطفية أو السياسية ، **ويمكن أن تشهد مصر خلال الفترة القادمة مولد عدد من شركات الإدارة برؤوس أموال وكوادر وطنية .**

ويتطلب الأمر توجيه عناية خاصة بالسياحة العربية لمصر ، خاصة فى ظل استئناف العلاقات بين مصر وغالبية البلاد العربية . إذ يمثل السائحون الوافدون من الدول العربية ٣٣,٥٪ من السائحين فى الفترة من يناير حتى يونيو ١٩٨٧ ، والأمريكيون ٨,٥٪ ، والأوربيون ٥٢,٢٪ . فالأرقام المحققة تبين أن إمكانيات التقدم فى هذا المجال متوافرة ، فقد زاد عدد السياح العرب فى الفترة المذكورة بنسبة ٧,٦٪ ، وزاد عدد لياليهم السياحية بنسبة ١١٤٪ .

وفى موازاة هذا يقتضى الأمر وضع الخطط اللازمة لتنمية السياحة الداخلية . وللحقيقة ، فإنه قد تم بالفعل اتخاذ عدد من الإجراءات لرفع كفاءة مناطق الجذب التقليدية بهدف تقليل الفاقد من متحصلات السياحة ، عن طريق تقليل أعداد المصريين المسافرين للخارج وإيجاد أماكن جذب جديدة ثبت نجاحها مثل البحر الأحمر وجنوب سيناء . كما تم تخصيص شواطىء خاصة للمنشآت الفندقية المطلة على الساحل لتوفير الراحة والاستجمام لرواد هذه الفنادق والقرى السياحية ، وتنفيذ تجربة رائدة بالاسكندرية ولأول مرة بفرض رسوم ضئيلة لرواد بعض الشواطىء المتميزة مثل شاطىء ستانلى ، وتم إعداد برامج شاملة لكل مناطق الجذب السياحى لتخفيض التكلفة للسائح المصرى ، حيث يدخل ضمن هذه البرامج قيمة الإقامة بالفنادق ومقابل نفقات السفر ، وتم عمل زيارات ميدانية للعديد من المحافظات

الترتيب	اسم الدولة	عدد الليالى السياحية	النسبة من المجموع الكلى لليالى السياحية
١	السودان	٨٤٦٢٣٠	٪١١,٣
٢	فرنسا	٧٢٨٧٧٢	٪ ٩,٧
٣	المملكة العربية السعودية	٦٥٨٣٦٨	٪ ٨,٨
٤	ألمانيا الغربية	٥٥٨٥٩١	٪ ٧,٤
٥	المملكة المتحدة	٤٠٤٨٣٢	٪ ٥,٤
٦	إيطاليا	٣٦٣٥٩٨	٪ ٤,٨
٧	الولايات المتحدة الأمريكية	٣٥٣٥٣٦	٪ ٤,٧
٨	الأردن	٢٨٢٧٢٧	٪ ٣,٨
٩	الكويت	٢١٦٩٥٠	٪ ٢,٩
١٠	دول البنولكس	١٩٣٨١٠	٪ ٢,٦
	المجموع	٤٦٠٧٤١٤	٪٦١,٣

☐ الدول العشر الأول بالنسبة لليالى السياحية خلال الفترة يناير/ يونية ١٩٨٧

السياحية ، أو التى لها مستقبل سياحى للاتفاق مع أجهزة الحكم المحلى بها على الخطوط العريضة للتنمية السياحية فى تلك المناطق .

أخيرا ، تحتاج تنمية المناطق الجديدة فى سيناء والبحر الأحمر والساحل الشمالى ، وتطوير الخدمات فى مناطق الآثار القديمة إلى آلاف الملايين من الجنيهات ، فهذه المناطق تحتاج إلى مخططات شاملة ومشروعات ضخمة للبنية الأساسية ، ومنشآت متميزة قادرة على تقديم الخدمات السياحية المتنوعة . واتصور أن دور الدولة فى ذلك سيقتصر على تمويل مشروعات البنية الأساسية ، ومراجعة المخططات الشاملة ، وتقديم كافة التيسيرات إلى القطاع الخاص لكى يقدم على توفير الجزء الأكبر من التمويل . . وتجارب العالم تؤكد أن القطاع الخاص هو الأقدر ماليا وفنيا على اكتشاف المناطق ، والتخطيط لاستغلالها ، وتسويق خدماتها ، وتوفير التمويل المطلوب وتحمل المخاطر المصاحبة للاستثمار ، وكلما سارعنا بتقديم التسهيلات والتيسيرات لهذا القطاع ، واثبتنا من خلال الممارسة الفعلية انها تيسيرات حقيقية ، تحققت توقعاتنا بتنمية سريعة للمناطق الجديدة .

إن آفاق السياحة فى مصر عريضة خلال السنوات القادمة ، والاعتماد عليها كصناعة أساسية تقدم لمصر موردا هاما من موارد العملات الأجنبية وتسهم فى الانعاش الاقتصادى . . ممكن جدا إذا تخطينا بعض التعقيدات الصغيرة . . وإذا أطلقنا المبادرات الفردية . . وشجعنا الابتكارات فى المجال السياحى ، وإذا توافرت للجهات التى تتعامل معها القدرة على إصدار القرارات الجريئة التى نطالب بها فى كل مجال ، مثل قرار توحيد سعر الصرف للدولار . . وقرار إعفاء السائح من تحويل ١٥٠ دولارا عند قدومه لمصر .

وكل ذلك ممكن . . وقد خطونا على الطريق خطوات واسعة إلى الأمام ، وسوف نخطو خطوات اسرع واسرع فى السنوات القادمة . . لأننا نملك مقومات صناعة كبرى كالسياحة . . ولابد ان نستثمرها الاستثمار الأفضل والأنفع لشعبنا وبلادنا .

١٢



قمة الأنواء والعواصف

والآن . . بعد أن استعرضنا آفاق التسعينات فى أبرز مجالات العمل الداخلية المختلفة فى مصر . . ماذا يمكن أن تكشف عنه محاولة استطلاع آفاق التسعينات لمصر العربية . . ولأوضاع الأمة العربية كلها ؟

إن هذه المحاولة قد أصبحت أكثر من ضرورية الآن . . مع ما شهدته المنطقة مؤخرا من أحداث ساخنة وصلت إلى حد وصول الخطر إلى الآمنين فى الكويت ممن لم يشاركوا فى حرب الخليج . . ولا ساهموا فى العمل العسكرى للعراق .

ومع القمة العربية الطارئة الثانية فى عمان التى نجحت الأمة العربية فى دعوتها للانعقاد بعد عناء شديد . . حتى بدا لبعض المراقبين أن اجتماع العرب فى حد ذاته قد أصبح أمرا أشد صعوبة من الولادة المتعسرة ، وحتى أصبحت آخر قمة دورية انعقدت فى فاس فى سبتمبر ١٩٨٢ . . كأنها ذكرى بعيدة سقطت من ذاكرة العرب . .

ولقد أصبحت القمم الطارئة التى تعقد تحت دوى المدافع . . ووسط العواصف أسهل على العرب فى الاستجابة لها ، ولمناقشة قضاياها المحددة سلفا من القمم الدورية التى تناقش أوضاع المنطقة ككل وتبحث الأخطار التى تحيط بها من كل جانب ، ويبدو أن ذلك الوضع الغريب سوف يستمر ما دامت الأمة العربية خاضعة للابتزاز السورى والليبى الذى يفرض عليها عدم انعقاد القمة العادية لكيلا تعيد بناء تضامن عربى فعال على مستوى التحديات الجديدة . . ومن خلال رؤية موضوعية لضرورة إعادة العمود الفقرى المصرى للجسم العربى .

وفى زمان يصبح فيه مجرد اجتماع الرؤساء والملوك العرب لبحث الخطر الذى اخترق أبواب دولهم ، نجاحا فى حد ذاته . . ماذا يمكن أن تكون عليه آفاق التسعينات للمنطقة المتفجرة ؟ .

إننا لن نعيد هنا استعراض أوضاع الخريطة العربية التى نعرفها كلنا جيدا . . ولن نعدد من جديد الصراعات والانقسامات التى تمزق أوصالها . . ولن نذكر مرة أخرى بالأخطار الكبيرة التى تهددها ، ولا بالخرائط الجاهزة لتقسيمها إلى كيانات إقليمية ، ودويلات طائفية تعمق الفرقة والتشتيت وتبديد القدرات .

لن نفعل كل ذلك . . لكننا نركز حديثنا على شواهد خطر محددة نلمسها الآن فى الآفاق ، ويلمسها معنا كل المخلصين من قادة العرب ، وتعيها أيضا كل الشعوب العربية . . بعد سنوات الضياع الأخيرة .

إننا نرى فى الأفق مضاعفات ماحقة للمخاطر القائمة تقترب بشدة من المنطقة العربية باسرها الآن . . وهذا الخطر يأتى من مصدرين يتفقان فى منطلقاتهما وقد يختلفان قليلا فى الأهداف والاستراتيجية . . وهذان الخطران هما بكل وضوح إسرائيل وإيران . . ورغم غرابة



يأتى الخطر الذى يتهدد المنطقة العربية من مصدرين يتفقان فى منطلقاتهما ، اسرائيل وايران وكلاهما يرتدى عباءة الدين . (حتى النساء فى ايران تتم تعبئتهن بالكراهية) .

الجمع بينهما فى بؤرة واحدة . . إلا أن منطلقاتهما فى الأصل واحدة وهى : الأيديولوجية التى ترتدى عباءة الدين ـ والدين منها براء ـ وتستخدم الرموز الدينية لتحقيق أهدافها وطموحاتها وإلهاب خيال مؤيديها ومناصريها .

فوراء قيام إسرائيل كما نعرف جميعا فكرة دينية عنصرية استخدمها الدعاة الصهيونيون للاستيلاء على فلسطين والتوسع منها لاحتلال أراض عربية أخرى . . ورغم كل الدعاوى ، فإن من يسيطر على الحكم فى إسرائيل الآن هم قادة كتلة الليكود الدينية المتطرفة تحت زعامة شامير ومن قبله بيجين . وأهداف هذه الكتلة معروفة للجميع . . واهمها أنها لا تعترف ولا تسلم بأية حدود دولية لإسرائيل ، وأنها ترى فى أرض الدول العربية المجاورة لها أراضى أخرى للميعاد سوف تستولى عليها ذات يوم . . وسوف تقيم فوقها ما تحلم به من دولة إسرائيل الكبرى .

وهذا هو فى الواقع سر عرقلة حكومة شامير لأية جهود تدعو لانعقاد

المؤتمر الدولى للسلام . . واية جهود تطالب بحقوق الفلسطينيين فى وطن قومى يعيش بسلام على اية قطعة ارض محررة من فلسطين .

وهو ايضا سر تمسك إسرائيل بفرض سيطرتها على جنوب لبنان وتعميق الصراعات الطائفية داخله ، كهدف استراتيجى بعيد لاستمرار التدويل والتمزيق .

وللاسف ، فإن اكبر طرف يساعد إسرائيل على تحقيق هذا الهدف غير النبيل فى لبنان هى سوريا وسياستها الطائفية التى تصر من جانب آخر على فرض سيطرتها على شمال لبنان ، وتعميق صراعاته الطائفية لضمان استمرار الوجود السورى هناك . . ولمحاولة فرض سيطرتها على المنظمات الفلسطينية والقرار الفلسطينى .

□

وعلى الجانب الآخر يطل الخطر الإيرانى - التوسعى - على الأمة العربية متسربلا بنفس العباءة مع اختلاف الأديان . فقادة إيران يروجون بين انصارهم أنهم يخوضون حربا دينية ضد ما يسمونه بالنظم الملحدة فى العراق والخليج ، ويسوقون عشرات الألوف إلى الخطوط الأمامية للقتال على وعد بالنصر أو الجنة . . ويعطون بعضهم وعودا بالجنة شبيهة بصكوك الغفران فى أوروبا الكاثوليكية فى العصور الوسطى . . وكل ذلك ليس دفاعا عن الأراضى الإيرانية . . لأن الحرب منذ أكثر من ٤ سنوات لا تجرى فوق الأرض الإيرانية . . وقد عادت العراق منذ ذلك الحين إلى حدودها الدولية ، وأيدت أكثر من مرة الحل السلمى للنزاع . . لكن إيران رفضت وما زالت ترفض كل جهود السلام التى بذلتها الدول الاسلامية والعربية والصديقة ، وآخرها قرار مجلس الأمن بإيقاف القتال الذى تجمد بسبب الموقف الإيرانى .

والقضية فى تقديرى ليست كما تزعم إيران هى قضية تحديد من بدأ الحرب قبل قبول إيقاف القتال . . ولا هى قضية المطالبة بإسقاط حكم صدام حسين قبل إيقاف الحرب ، وإنما هى قضية أخطر من ذلك بكثير . . وأبعد هدفا . .

إن القضية بوضوح تام هى قضية تصدير الثورة الإيرانية الشيعية تحت قيادة ما يسمى بالإمام المعصوم (الخمينى وخليفته) إلى الدول العربية السنية المجاورة . . وهذا ما ينبغى أن نعرفه جيدا عند تقييم أهداف هذه الحرب . . إن إيران تسعى بضراوة إلى تدمير

خط الدفاع الأول ضد أحلامها فى المنطقة ، وهو القوة العسكرية العراقية ، لأن سقوط العراق لو حدث لا قدر الله سوف يفتح أبواب منطقة الخليج كلها أمام التسلط الإيرانى ، والقوة العسكرية الإيرانية والارهاب الإيرانى ، بحيث تركع كل دول المنطقة المجاورة بمن فيها من سنة وشيعة . . للهيمنة الإيرانية العرقية . . ولتوجيهات الإمام القائد يصدرها من معتزله فى « قـم » . . فينفذها الملوك والرؤساء فى كل منطقة الخليج العربى .

فإذا أدركنا هول هذا الخطر الإيرانى ، وهول خطر التوسع الإسرائيلى الذى يراود أحلام كتلة الليكود ، فكيف تبدو آفاق التسعينات لهذه المنطقة العربية المغيبة عما يحيق بها رغم التحذيرات والصيحات ، ودقات نواقيس الخطر ؟

إننى حين استعرض هذا الخطر الداهم . . يقفز إلى خاطرى سؤال قريب سوف أطرحه بلا مواربة على كل من يهمهم مصير الأمة العربية . . **هل يستطيع أحد . . أن يسمى لى دولة واحدة من بين كل دول المنطقة تستطيع أن تصمد بمفردها أمام الخطر الإيرانى . . أو أمام الخطر الإسرائيلى ؟**

إننى أبحث عن اسم هذه الدولة فى خريطة المنطقة العربية . . فأبوء بالفشل ، فهل ينجح أحد غيرى فى ذلك ؟

دعونا نضع النقط فوق الحروف . .

لقد أصيب الجسم العربى . . بالترهل والضعف من كثرة ما مزقته سيوف الصراعات ، واستنزاف القدرات فى النزاعات الجانبية ، والمنافسات الزعامية والابتزاز . . حتى فقد قدرته على الحركة . . والدفاع عن نفسه ، ثم ضاعف من كل ذلك إصرار هذا الجسم الواهن على أن ينزع عموده الفقرى ويبعده عنه . . ثم يحاول بعد ذلك أن يجمع أشلاءه ويستجمع قواه للوقوف . . فلا يستطيع .

وهذا العمود بكل صراحة ووضوح . . وبلا مباهاة أو مَنٍّ على أحد هو مصر العربية بثقلها البشرى والعسكرى والثقافى والحضارى ، التى تستطيع أن تقيم هذا الجسم من رقدته إذا أتيحت لها الفرصة لذلك .

إن أحدا لا يستطيع أن يزايد على عروبة مصر أو دورها فى الأحداث الخطيرة التى تواجه الأمة العربية . .

لقد أبعدوها فى مؤتمر بغداد . . فكانت أول المبادرين للاستجابة لمطالب بغداد العسكرية . . فى كل الظروف والأحوال ، حتى وصلت فى مرحلة من

المراحل إلى تلبية هذه المطالب على حساب الاحتياطى الاستراتيجى للأمن القومى المصرى ، وما زلنا حتى الآن نستجيب للمطالب العسكرية العراقية المتوالية بكل إخلاص . . ورغم ما تحس به شريحة كبرى من الشعب المصرى من المرارة إزاء استمرار القطيعة الرسمية بين القاهرة وبغداد ، التى لا يرتفع فيها الآن علم مصرى فوق مبنى سفارتها ، رغم أن العلم الايرانى ظل يرفرف فى سماء العراق التى أمطرتها القاذفات والصواريخ الايرانية بالموت والدمار سنوات وسنوات ، ولم يسقط عنها إلا منذ أقل من شهر واحد .

لقد زايدوا عليها واتهموها بخيانة القضية الفلسطينية . . فكانت أخلص المدافعين عن القضية . . فلم تضربهم ، ولم تشردهم ، ولم تتآمر عليهم ، ولم تفرض عليهم قرارا . . ويدها هى النظيفة الطاهرة من الدم الفلسطينى الذى سفكته الرماح العربية المجهولة مع الأسف ، ولم يقيد اتفاق كامب ديفيد من حرية حركتها فى حماية الفلسطينيين من القصف السورى فى لبنان ، والدفاع عن حقوقهم المشروعة فى الاشتراك فى المؤتمر الدولى للسلام ، واستخدام ثقلها وعلاقاتها مع الدول الشرقية والغربية لاستقطاب تأييد المجتمع الدولى لحق الفلسطينيين فى تقرير المصير ، وكذلك حق سوريا الذى لا ينازع فى استعادة الجولان المحتلة . . وليس أدل على صدق النوايا المصرية وإخلاصها من هذا التقارب الكبير بين الفلسطينيين والقاهرة خلال السنوات الأخيرة . . مما يعكس تفهم الفلسطينيين لإخلاص مصر وأهمية دورها الفاعل فى دعم القضية .

لقد حاولوا عزلها عن شقيقاتها العربيات . . فكانت أول المدافعين عن وحدة أراضى لبنان . . وأول المدافعين عن وحدة شعبها . . وأول المؤيدين للشرعية فيها ، وأول المنادين بضرورة خروج كل القوات الأجنبية من أراضى لبنان ، ووقفت بحزم ضد إسرائيل حين غزت قواتها أرض لبنان .

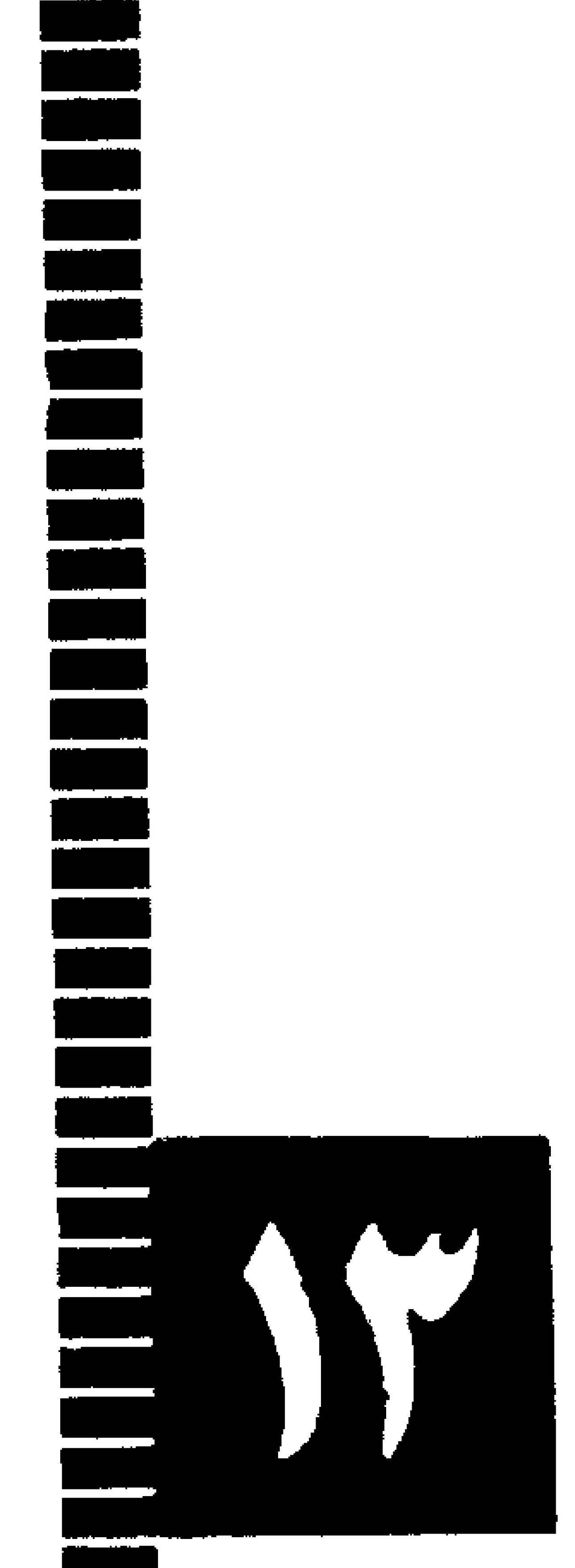
لقد شنوا ضدها حملات الكراهية . . فكانت هى أول مستجيب ـ من موقعها القومى الثابت ـ لنداء أية دولة عربية تعرضت للخطر واحتاجت من مصر إلى المساندة والتأييد . . حتى قبل أن تطلب ذلك من مصر رسميا . . فما من دولة طلبت من مصر خبراء عسكريين ، أو تبادل مساعدات أمنية ، أو خبرات مدنية اقتصادية أو علمية . . إلا وسارعت مصر كعهدها إلى تلبية هذه المطالب بكل ترحيب وإخلاص . . وكان هذا هو دائما موقفها الطبيعى فيما تعرضت له الكويت من أخطار ، والسعودية من أحداث مؤسفة فى الحرم ، والبحرين من محاولات تخريب داخلية ، وغيرها دول كثيرة .

إننا لا نسجل هنا لمصر أدوارها العربية . . فهذا هو جوهر سياستها

القومية ولا نمن بذلك على أحد ، إنما نذكّر فقط فقد تنفع الذكرى . . وقد تسهم فى إدراك هذه الأخطار المحيقة .

وفى النهاية فإنى أقول للمشاركين فى قمة عمان : إن الخطر يدق أبوابكم جميعا كما يدق أبوابنا . . والمخرج الوحيد لكم ولنا من المحنة هو أن تستعيدوا وحدتكم وتضامنكم وقدرتكم على العمل المشترك . . وأن تنعقد إرادتكم على مواجهة هذا الخطر بقرارات عملية مؤثرة تعيد للأمة العربية قوتها وهيبتها التى امتهنت بقسوة خلال السنوات الأخيرة ، وأن تلفظوا كل المزايدات والمناورات والتشنجات التى أهدرت الجهد العربى طويلا ، وأبعدته عن مساره الطبيعى الذى ينبغى أن يتوجه إليه . .

فالموقف أجل من أن تستخدم فيه المساومات التقليدية الكريهة ، أو لتصفى فيه حسابات صغيرة ، أو يخضع فيه أحد للابتزاز والإرهاب المعنوى من جانب بعض الأطراف العربية . . والخطر داهم . . والكارثة قريبة . . لكنها مؤكدة لو جاءت اجتماعات القمة بلا قرارات مصيرية حاسمة ، فعندها سوف يصبح اجتماعكم . . الذى هو الآن أمل الأمة العربية . . نكبة أشد هولا من الفرقة والضياع اللذين كانت تعيشهما الأمة قبل اجتماعكم .


١٣


قرارات
مؤتمر القمة
العربية

وبعد غد يجتمعون

وقد قلت فى مقال للأهرام قبل انعقاد القمة العربية بيومين :

.. فماذا هم فاعلون إذن فى قمتهم المرتقبة ؟

لقد نبهنا إلى المخاطر .. وحددنا حجم التحديات التى تنتظر الأمة العربية كلها .. ولم نكن مغالين فى تصورها .. ولم نستخدم الكلمات لنثير المخاوف ، أو الشجن ، أو الأحزان على مصير الأمة العربية .. وإنما كنا فقط نضع الأمور تحت أنظار قادة المنطقة الذين سيجتمعون بعد غد .. لكى نقول لهم ومعنا كل الجماهير العربية .. إن الخطر داهم ومصادره معروفة .. واتجاهات الريح واضحة .. وعاتية ، وسوف تقتلع شجرة الأمة من جذورها إذا لم تصدوها عنها ، وإذا لم تحموها من أطماع ومؤامرات الراغبين فيها ..

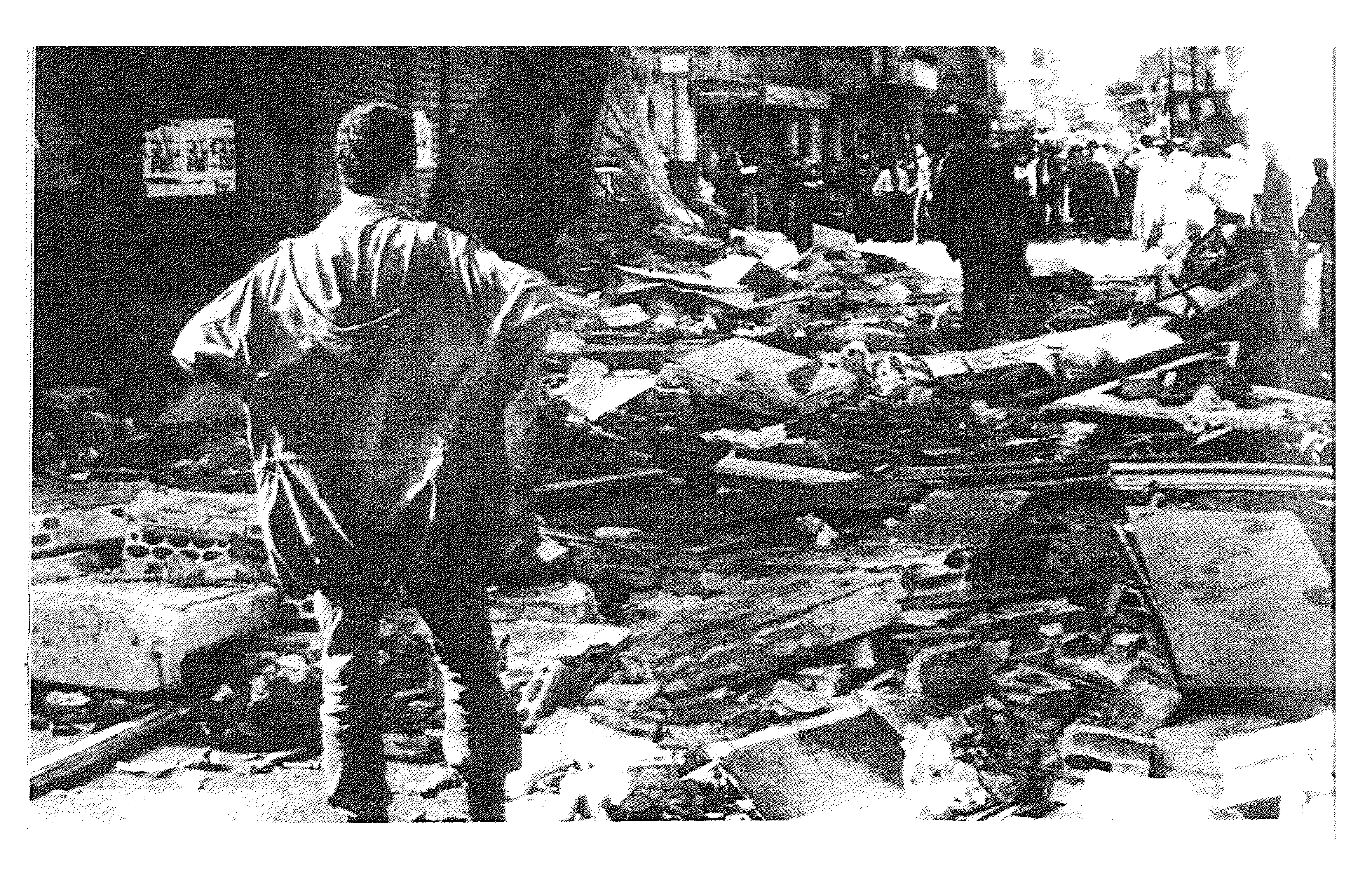
إن الأمل كل الأمل معقود على ألا يكرر قادة العرب أخطاء مؤتمرات القمة السابقة ، وتجاربها المريرة طوال السنوات العجاف الماضية التى فرقت أكثر مما جمعت . . وأضعفت أكثر مما حمت ودعمت . . ووسعت شقة الخلاف أكثر مما رأبت من صدوع . الأمل معقود أيضا على أن تظهر إلى الوجود لأول مرة بعد حرب أكتوبر ملامح موقف عربى موحد تجاه أخطر القضايا التى تهدد حاضر الأمة العربية الآن ، ومستقبلها غدا .

وهناك ثلاث قضايا محورية أمام هذه القمة لابد أن تخرج باتفاق حولها ، هى :

□ □ **اتخاذ موقف عربى موحد وصارم تجاه الطرف الذى يرفض الاستجابة لنداء وقف القتال فى حرب الخليج . . وفقا لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ ، وهو كما نعرف جميعا إيران .** . فمن المؤسف أن تحاول دولتان عربيتان رغم كل ما يمثله الخطر الإيرانى من تهديد لدول الخليج وللأمة العربية كلها ، أن تعرقلا صدور القرار الذى ينعقد حوله إجماع باقى العرب : إدانة موقف إيران ، وفرض عقوبات رادعة عليها . . تتضمن بالضرورة وقف أية مساعدات عسكرية لها ، ووقف التأييد السياسى لها فى حربها ضد العراق .

وليعلم المجتمعون فى القمة العربية تماما أنه بدون اتفاق العرب على إدانة إيران وفرض عقوبات عليها . . فإنه من المنطقى أن يفشل مجلس الأمن فى فرض عقوبات عليها . . ما دام الذين يعيشون تحت ظلال المدافع الايرانية أنفسهم قد فشلوا فى الاتفاق على فرض هذه العقوبات .

كما أن هذا الفشل المؤسف من جانب العرب لو استمر . . فإنه سوف يكون دعوة صريحة من القمة العربية لإيران للعدوان على الكويت . . وإذا وقعت هذه الكارثة ، فإن الخطوة التالية سوف تكون هى العدوان على باقى دول مجلس التعاون



لا بد من اتخاذ موقف عربى موحد وصارم إزاء قضية لبنان وإنهاء الحرب الأهلية فيها ، بما يحفظ للشعب اللبنانى وحدته ويوقف الدمار المروع الذى يعصف بحياة ابنائه . (صورة يومية للدمار فى بيروت) .

الخليجى الواحدة بعد الأخرى ، وبذلك يبلغ الخطر الإيرانى أقصى مداه . . وتصبح معظم الدول العربية فى متناوله ومرماه . .

وأمام هذا الخطر ، وبعد أن دخلت حرب الخليج عامها الثامن ، لم يعد هناك مجال لما سمعناه طوال السنوات الماضية من ذرائع واهية تحاول بها بعض الأطراف تبرير دعمها لإيران أو استمرار تأييدها السياسى لها . . من نوع أنها قنوات للاتصال معها والتخفيف من اندفاعها لتوسيع نطاق الحرب ، وللوساطة معها لإيقاف القتال .

فلقد أصبحت كل هذه الذرائع الآن مرفوضة ومدانة ، لأنها تحقق مصلحة إيران فى استمرار الحرب على حساب المصلحة العربية فى إيقافها . . ومصلحة الشعب العراقى فى حقن دمائه وإيقاف نزيف ثرواته وثروات الأمة العربية معه . . وللتاريخ ، فلقد وقفت مصر مع العراق بكل ما تسمح به إمكانياتها ، فأمدتها بمعدات عسكرية يزيد ثمنها عن ١٥٠٠ مليون دولار ، فى نفس الوقت الذى رفضت فيه بيع أى سلاح أو ذخيرة لإيران أو لأية دولة قد تعيد بيعها إليها ، دعما لصمود العراق ، ولخلق توازن عسكرى مساعد على إيقاف الحرب . .

□ □ اتخاذ موقف عربى موحد وصارم بشأن الصراع العربى الإسرائيلى ، لكى يكون رسالة من العالم العربى إلى العالم الغربى وإيران بأن انشغاله بحرب

الخليج لا يصرفه عن قضيته الأساسية التى تقع دائما فى بؤرة اهتمامه ، ويحقق ذلك حث الغرب والولايات المتحدة على تحريك مساعى التسوية عن طريق المؤتمر الدولى الذى تشارك فيه منظمة التحرير ممثلة للشعب الفلسطينى وحقوقه فى تقرير المصير .

ونحن مع ضرورة طرح هذه القضية للأسباب التى أوردناها ، لكننا مرة أخرى نحذر من أن يكون طرحها مجرد فرصة للمساومة على موقف آخر من قضية حرب الخليج ، بمعنى ألا تطرح سوريا مطالب تعلم تماما أن دول الخليج وغيرها من الدول لن توافق عليها . . فإذا رفضتها وجدت سوريا فى هذا الرفض ذريعة لرفضها توقيع أية عقوبات على إيران ، وهذا هو ما فعلته للأسف سوريا فى كل مؤتمرات القمة التى انعقدت منذ بداية الحرب العراقية الإيرانية ، **وإذا استمر هذا الموقف السورى . . فإنه سوف يصبح إشارة واضحة إلى أن سوريا لن تبدل موقفها من دعم إيران ، ومساندتها ضد العراق مهما كانت الأخطار التى تهدد الأمة العربية من جراء هذه السياسة .**

□ اتخاذ موقف عربى موحد وصارم إزاء قضية لبنان وإنهاء الحرب الأهلية فيها ، بما يحفظ للشعب اللبنانى وحدته الوطنية ، وهو ما لن يتحقق إلا بخروج كل القوات الأجنبية من لبنان بما فيها القوات السورية ، تمكينا للشعب اللبنانى من أن يواجه مشاكله بلا تدخلات خارجية .

وللأسف فإن احتمالات إصدار مثل هذا القرار رغم ضرورته القصوى ليست كبيرة فى تقديرى ، وإن صدر فإن احتمالات تنفيذه ليست أيضا مؤكدة .

هذه هى القضايا الثلاث الرئيسية التى ينبغى ألا ينفض اجتماع القادة العرب بغير قرارات إيجابية بشأنها ، أما القضايا الخلافية الأقل تأثيرا على المصير العربى . . كقضايا الحدود بين بعض الدول ، وقضايا اختلاف الاجتهادات بين دول أخرى . . فإن صدق النوايا وإخلاص الجهود كفيلان بمعالجتها من خلال العلاقات الثنائية والوساطات الحميدة بين أفراد الأسرة الواحدة . .

أما هذه القضايا الأساسية . . فإنها لا تنتظر مثل هذه المساعى الأخوية . . وإنما تتطلب عملا يرقى إلى مستوى المسئولية عن الشعوب العربية بأجمعها ، ويعكس إدراك هذه الأمة لحقيقة حجم الأخطار التى تهددها . . فماذا هم مرة أخرى فاعلون ؟

أما مصر التى يجتمعون فى غيابها . . فإنها أبدا لم تغب ولن تغيب عن قضايا أمتها . .

ولعل مصر كانت ، وسوف تكون فى أى اجتماع مماثل هى الغائب الحاضر

كل ثقله ، وبكل عطائه لهذه الأمة التى تحتل منها مكان العمود الفقرى من لجسم .

لقد أكد مبارك فى خطابه الرئاسى من جديد التزام مصر العربى المحدد ، دورها فى القضايا العربية الأساسية ، وإصرارها على أداء هذا الدور رغم كل لعقبات القائمة فى طريقها .

ففى هذا المجال ، فإن مصر لن تقف مكتوفة الأيدى أمام أخطار التوسع الهيمنة والسيطرة ، والعنصرية ودعاوى التمييز العرقى التى تهدد المنطقة ، يستهددها بشكل أوسع لو استمر التجاهل لها والعجز العربى عن اتخاذ مواقف ضدها ، ذلك أن مسئولية مصر العربية تفرض عليها التصدى لهذه الأخطار فاعا عن الأمن القومى العربى . . وحماية لأمنها الوطنى ولمقدراتها من هذه لأخطار التى لن تكون بعيدة عنها إذا استفحلت .

وأهم ملامح هذا الالتزام المصرى تجاه أمتها العربية هى :

□ أنها تتحمل بالضرورة مسئوليات استراتيجية هامة للأمن العربى بصفة عامة وليس فقط تجاه حرب الخليج .

□ أن هذا الالتزام المصرى تجاه الدول العربية لابد أن تقابله التزامات عربية مقابلة ومتماثلة إزاء الأمن القومى العربى . وليس ذلك بجديد على مصر . . فلقد قدمت لأمتها العربية خلال العشرين سنة الماضية رغم كل ما واجهته من صعوبات اقتصادية ، معونات عسكرية قيمتها حتى آخر عام ١٩٨٧ ، ٢٠٥٧ مليون دولار معظمها هبات لا ترد . . لغالبية الدول العربية ، بالإضافة إلى تدريب أكثر من ١٠ آلاف ضابط وصف ضابط من أبناء معظم الدول العربية . . ومعظم هذه المساعدات قدمتها مصر للدول العربية بعد عام ١٩٧٤ . ولو أعدنا تقدير هذه المساعدات بأسعار الوقت الحاضر لبلغت أكثر من ١٠ آلاف مليون دولار .

إن هذه الأرقام تذاع لأول مرة الآن . . وهى لا تشمل بالتأكيد مساعدات مصر المالية والعسكرية لجبهة تحرير الجزائر ، ولا تدخل فيها أيضا ما تكبدته مصر من سلاح فى حروبها مع إسرائيل ، ولا ما تم إنفاقه فى اليمن حين بلغت قيمة ما أنفقته مصر على الذخائر فقط هناك مليون جنيه استرلينى فى اليوم بأسعار أوائل الستينات .

□ إلى جانب ما قدمه شعب مصر من شهداء بلغوا فى حروبها مع

إسرائيل اكثر من مائة ألف شهيد ، أو ما قدمته فى معارك اليمن من شهداء بلغوا ١٨ ألف شهيد .

ولسنا فى مجال إحصاء ما قدمته مصر . . أو المن به على أحد . . ولو كان هذا هو الهدف لأوردت بيان المساعدات المصرية العسكرية لكل دولة عربية على حدة بالأرقام والبيانات والتواريخ . .

لكننا قد أشرنا إليها فقط للتذكرة بأن دور مصر العربى لم يتوقف لحظة واحدة حتى خلال سنوات القطيعة والتغييب .

ولن نبالغ بعد ذلك إذا قلنا إن شعوب الأمة العربية تنتظر قرارا يترجم إدراك الدول العربية لحجم المخاطر التى تتهددها . . ويكون دليلا على أنها قد عادت إلى رشدها ، وأعادت إلى الواقع من جديد حلم قيام الكيان العربى القوى الذى يستفيد بكل إمكانياته ويسمع العالم كلمته . . وتحتل فيه مصر موقع العمود الفقرى الذى يربط بين أجزائه ويعيد له القدرة على الحركة والحياة .

فهل ستنجح القمة العربية فى تجسيد التضامن العربى الغائب ، وفى اتخاذ هذه المواقف المصيرية . . أم ستجتمع وتنفض بلا قرارات حاسمة أو فعالة . . ويعود العالم العربى إلى التمزق والتشتت والضياع واليأس . .

إننى لا أستطيع أن أحكم بصدق على ما سوف يخرجون به من اجتماعهم . . إذن فلننتظر . . ولتنتظر معنا شعوب الأمة العربية . . لنعرف معا ماذا هم بمصير الأمة العربية فاعلون . .

١٤



القمة العربية
ملاحظات مراقب

واخيرا انعقدت القمة العربية فى عمان ، وتعلقت بها آمال المخلصين من العرب فى اتخاذ مواقف إيجابية تخرج الوضع العربى من جموده وتدهوره . .

فماذا حققت هذه القمة . . وماذا صنع القادة العرب فى عمان ؟

قبل ان ابدأ فى تسجيل ملاحظاتى كمراقب للأحداث على بيان القمة العربية الأخيرة ، لابد ان اشير هنا إلى ان هذه الملاحظات هى انطباعات سريعة عاجلة لم تتوافر لها بعد فرصة الدراسة الكافية ، وفرصة استجلاء ما وراء الكلمات والتوصيات ، ولأن ما جرى فى القمة يحتاج بالتاكيد إلى قدر من الوقت يسمح بفهم دوافعه والظروف التى احاطت به فى ضوء المتغيرات العربية والعالمية الأخيرة .

وعلى هذا الأساس فإنى أبدأ بتسجيل هذه الملاحظات :

□ □ من الواضح تماما أن الملك حسين عاهل الأردن كان بحق فارس هذه القمة ، وصاحب الجهد الأكبر فى دعوتها للاجتماع وتهيئة الظروف لانعقادها ، وتذليل الصعاب أمام مشاركة الأطراف العربية فيها ، ومنع الخلافات الجانبية بين بعض الدول العربية من تدميرها . . وإفشال جهود جمع الشمل خلال جلساتها . . وقد استعان فى ذلك بحنكته السياسية ، وتجربته الطويلة ، وفهمه العميق للمشاكل العربية والعوامل المؤثرة على مواقف القادة وقراراتهم . وبرؤية سياسية حكيمة حدد أهم القضايا التى ينتظر الشعب العربى من قادته قرارات إيجابية بشأنها ، وحاول بكل جهده أن يصب عمل القمة فيها ، وألا يتفرع العمل إلى القضايا الثانوية فتزداد المتاهة العربية ، وتتسع الفجوة القائمة على مدى السنوات الثلاث الماضية ، التى لم تنجح خلالها جهود عقد أية قمة عربية .

وكانت قمة نجاحه السياسى هى محاولته للمرة الثانية لإجراء مصالحة سياسية بين العراق وسوريا ، وجمعه بين رئيسى الدولتين صدام حسين وحافظ الأسد ، وفقا للشعار الذى رأى أن الأمة العربية أحوج ما تكون إليه الآن ، وهو الوفاق والاتفاق . . وإن كنا نأمل مخلصين أن تكون المصالحة هذه المرة حقيقية وفعالة ومؤثرة لصالح جهود إنهاء الحرب العراقية / الإيرانية .

□ □ بحياد تام يمكن احتساب محصلة توصيات وأعمال هذه القمة لمصلحة التضامن العربى بقدر لا يمكن إنكاره . . وإن كان لا يصل إلى تحقيق طموحات الشعب العربى فى تضامن قوى ودائم يعيد للأمة العربية هيبتها وقوتها ، وكلمتها الواحدة أمام العالم .

□ □ رغم أن المؤتمر قد ادان إيران لاحتلالها جزءا من الأراضى العراقية ورفضها قبول قرار مجلس الأمن بوقف القتال ، فإن هذه التوصية التى تعتبر أول إدانة إجماعية من الدول العربية لاعتداءات إيران ، لم ترتفع إلى مستوى



الملك حسين يرأس مؤتمر القمة . ومن الواضح تماماً أن عاهل الأردن كان بحق فارس هذه القمة وصاحب الجهد الأكبر فى عقدها ومنع إفشالها .

الموقف العربى المطلوب إزاء طرف يهدد دولة عربية بالدمار ودولا عربية مجاورة بالخطر الداهم . . فلقد ترددت فى التوصية كلمات أضعف كثيرا من الموقف مثل : « قلق » القادة العرب من استمرار الحرب ، واستيائهم من استمرار النظام الإيرانى فى مواصلة القتال واستفزاز وتهديد دول الخليج العربى ، ومناشدة المجتمع الدولى بذل الجهود « لحمل » إيران على الاستجابة لنداءات السلام . وخلا البيان تماما من الإشارة إلى ما سوف تصنعه الدول العربية نفسها إزاء استمرار الاعتداءات الايرانية على العراق ودول الخليج . . فلا حديث عن عقوبات توقع ضدها . . ولا حديث عن استعدادات عربية كافية لردع هذا العدوان ودرء خطره عن الأمة العربية .

لذلك ، فإن هذا الموقف يتطلب بعد القمة جهودا عربية مكثفة لحمل المجتمع الدولى على إحكام تنفيذ قرارات منع مد الطرف المعتدى فى الحرب بالأسلحة ، وفرض العقوبات الاقتصادية عليه كمنع شراء البترول منه . وللدول العربية جميعها من عوامل التأثير ما يسمح لها بممارسة هذا الضغط على المجتمع الدولى لتنفيذ هذه الخطة .

ومع ذلك ، فإننا نستطيع أن نعتبر هذه التوصية بإيجابياتها وسلبياتها انعكاسا حقيقيا للموقف العربى من إيران .

فمن الواضح أن هناك بعض الأطراف العربية التى عارضت بشدة اتخاذ مواقف حاسمة من إيران ، جريا وراء وهم قدرتها على ممارسة الوساطة معها لإنهاء الحرب بالجهود الدبلوماسية ، وهو ما نشك كثيرا فى جدواه بالنسبة لإيقاف القتال مع العراق ، أو إيقاف التهديدات والاستفزازات الإيرانية لدول الخليج ، بالرغم من الإجماع العربى داخل القمة على استنكار وإدانة الاعتداء على الكويت وأحداث الحرم الشريف ، ومساندة القمة للكويت والسعودية فى التصدى لهذه الاستفزازات .

وفى هذا المجال ، فلقد كنا نتصور أيضا أن يتخذ القادة العرب قرارا بإعمال ميثاق الدفاع العربى المشترك ضد الطرف الايرانى الذى يهدد دولا اعضاء فى جامعة الدول العربية .

□ أيد القادة العرب بالإجماع لأول مرة فى بيان موحد صيغة المؤتمر الدولى للوصول إلى تحقيق سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط فى إطار الشرعية الدولية ، وعلى أساس استرجاع مختلف الأراضى العربية المحتلة ، واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى من خلال مؤتمر دولى للسلام تشارك فيه جميع الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة مع الدول الدائمة العضوية فى مجلس الأمن ، باعتباره الوسيلة الوحيدة المنفذة لتسوية النزاع العربى/ الإسرائيلى تسوية سلمية وعادلة وشاملة .

وهذا القرار فى رأيى مطابق تماما للفقرة « ٣ » من قرار مجلس الأمن الشهير برقم ٣٣٨ الصادر فى ٢١/ ١٠/ ١٩٧٣ ، الذى ينص على إجراء مفاوضات بين الأطراف الثنائية تحت « رعاية مناسبة » .

وعبارة « **الرعاية المناسبة** » التى أوردها القرار هى التى رأت مصر و الأردن فى صيغة المؤتمر الدولى تطبيقا قانونيا ودوليا لها . . والتى بذل الرئيس مبارك جهودا كبيرة لإقناع شيمون بيريز رئيس وزراء إسرائيل فى ذلك الوقت بقبولها على عكس موقف إسحق شامير رئيس الوزراء الحالى ، الذى يطالب بمفاوضات مباشرة بين الأطراف الثنائية كالأردن أو سوريا أو الفلسطينيين . وهو مطلب غير قانونى ، ويتنافى مع مضمون وروح قرار مجلس الأمن . **وأعتقد أن هذا القرار هو فى النهاية خطوة إلى الأمام يرحب بها المجتمع الدولى ، وإن كانت تحتاج إلى إبراز هذا المفهوم العربى الجماعى . . ودفع القوتين العظميين إلى ممارسة دور فعال فى الدعوة لعقد هذا المؤتمر ، وتذليل الصعوبات أمامه ، وهى الآن وبالتحديد صعوبات إسرائيلية .**

□ تضمن البيان توجيه التحية للأهل فى الأرض المحتلة ، وتجديد الالتزام بدعمهم ومساندتهم . . وهذا اتجاه إيجابى محمود ، يتطلب وضعه موضع

التنفيذ من خلال خطة واضحة ، والتزامات عربية محددة ومستمرة ، تأكيدا لصمود عرب الأراضى المحتلة وحماية لهويتهم .

□ □ أضعف ما جاء فى بيان القمة العربية فى تقديرى هو ما جاء فيه بشأن الموقف فى لبنان ، إذ لم يخرج البيان فى هذا المجال عن الصيغ التقليدية التى تنعى تمزق الشعب اللبنانى وصراعاته ، وتندد بآثارها المفجعة على وحدته ووحدة أراضيه ، وتتمنى له استرداد وحدته « وعافيته » .

ومن الواضح تماما أن هذه التوصية كانت مجالا لمساومات واسعة بين قادة القمة وبين سوريا ، التى يمثل وجودها فى لبنان أحد العوامل الرئيسية لاستمرار الصراع والتمزق فيه . وكان المقصود أن تدعو القمة بصراحة وبلا مجاملة إلى خروج كل القوات الأجنبية من الأراضى اللبنانية ، وأن ترفع كل الأطراف الخارجية وصايتها عن لبنان ، ليتمكن اللبنانيون من حل مشكلتهم بما يضمن عروبة بلادهم ووحدة أراضيها .

□ □ لأول مرة يخرج القادة العرب من اجتماع لهم بقرار إجماعى يدين الإرهاب الدولى بكل صوره وأشكاله وأساليبه ، وأيا كان مصدره ، وهو فى تقديرنا قرار حضارى صائب أجيد اختيار كلماته وتوقيته ، لينفى عن المجموعة العربية ما تحاول إسرائيل وبعض الدول الأخرى تشويهها به أمام الرأى العام العالمى ، وصولا لأهدافها فى حجب تأييد المجتمع الدولى عن القضية العربية .

ولا شك أن هذا القرار الصائب سوف يعيد إلى أذهان المجتمع الدولى بيان القاهرة الذى أعلنه الرئيس مبارك والزعيم الفلسطينى ياسر عرفات من العاصمة المصرية لإدانة الإرهاب الدولى بكل صوره فى ٧ / ١١ / ١٩٨٥ ، وكان بذلك أول خطوة على الطريق الصحيح فى التصدى للجهود الإسرائيلية التى عملت دائما على تشويه صورة منظمة التحرير الفلسطينية ، وربطها بشبح الإرهاب فى أذهان الرأى العام العالمى .

□ □ ثم نأتى إلى التوصية الخاصة بمصر فى بيان القمة ، وهى توصية إيجابية بكل المقاييس تفتح الباب لعودة الأمة العربية إلى مصر وعودة مصر للأمة العربية ، وتضيف إلى رصيد القوة العربية ثقل مصر وإمكاناتها ودورها فى حماية الأمن القومى العربى ، والذود عن حياضه . وبطبيعة الحال ، فإن الشعب المصرى يرحب بهذه الخطوة

الايجابية البناءة ، كما ترحب بها كل الشعوب العربية ، خاصة وأن مصر قد رحبت دائما بعودة الدول العربية لها ، ولم تقبض يدها عن اى يد عربية تريد عودة التضامن أو العمل العربى المشترك ، فضلا عن انها نظرت دائما إلى المصلحة العربية والأهداف القومية . . فلم تضع لممارستها التزاماتها العربية أية شروط ، ولم تشترط عودة أحد إليها لكى تؤدى واجبها القومى ، والتزمت دائما بالمواثيق العربية وبروح التضامن العربى فى كل سنوات القطيعة . . فإن جاءت إليها الآن الدول العربية ، فإن مصر كعهدها دائما تفتح لها أبوابها وذراعيها .

ولعل هذا القرار ، وما تلاه من بدء إعلان بعض الدول العربية الشقيقة لإعادة علاقاتها الدبلوماسية مع مصر سوف يثير فى الأذهان السؤال عن **وضع مصر فى الجامعة العربية ، وهل تعود إليها أو لا تعود ، وهل تعود الجامعة العربية إلى مقرها السابق فى القاهرة أم تبقى فى مقرها الجديد فى تونس ؟**

وفى هذا المجال لابد من توضيح أمرين :

☐ **الأول** : إن قرار أو توصية القمة العربية لم تتعرض لعودة مصر إلى عضوية الجامعة العربية .

☐ **الثانى** : إن مصر لها موقف صريح وواضح من هذه المسألة ، يمكن إجماله فى أنها لا ترى فى عودة الجامعة العربية إلى مقرها السابق مسألة تستحق الاهتمام ، وليست من أهدافها بأى شكل من الأشكال ، وأنها ترى الجامعة العربية بوضعها الحالى لا تحقق الأهداف التى استهدفها ميثاقها ومعاهدة الدفاع العربى المشترك ، وأنه قد أن الأوان لكى يهتم القادة العرب والشعوب العربية بالتوصل إلى صيغة تعيد الفاعلية إلى عمل الجامعة العربية ، وتعيد الالتزام الفعلى لا النظرى بمواثيق الجامعة ونصوص اتفاقية الدفاع المشترك ، وأن يتدارسوا كيفية تحقيق أهداف التضامن العربى اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا ، لأن بحث هذه الأمور الجوهرية سوف يرسم الرؤية المستقبلية لمصير الأمة العربية . . فالقضية ليست قضية إعادة مقر ، ولا تعديل بعض النصوص ، لكنها من جديد هى قضية « أن نكون أو لا نكون » فى هذا العالم الذى لا يعترف بالكيانات الهزيلة .

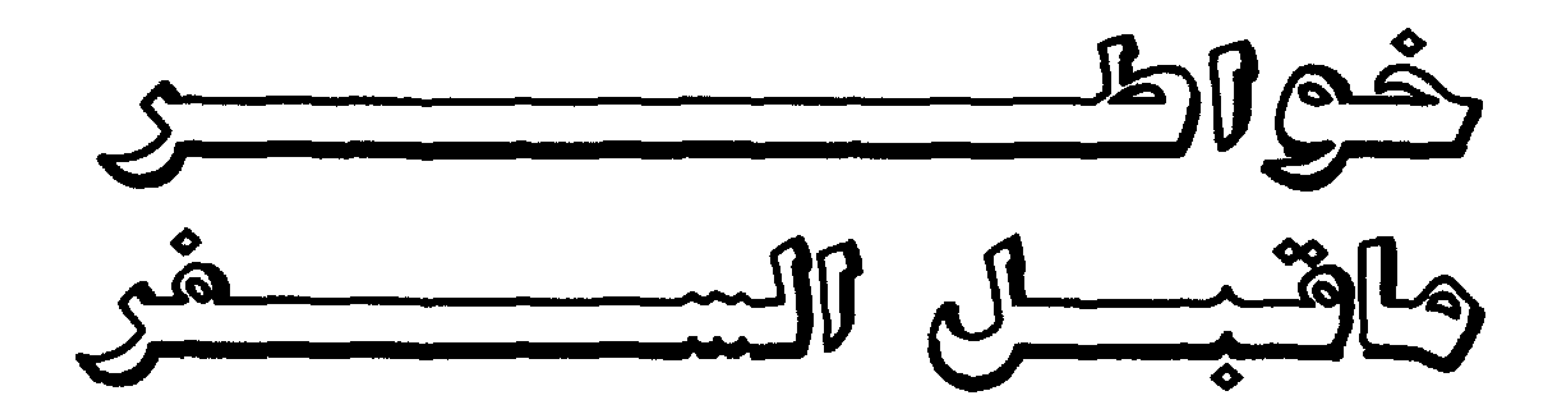
وفى النهاية ، فإننا نقول من جديد : إن هذه القمة ينبغى ألا تكون آخر المطاف فى العمل العربى الجماعى ، وأن القدر الذى تحقق من التضامن العربى خلالها ينبغى أن يستمر وأن يتدعم وأن يتجدد وأن يتواصل لكى تتحقق الأهداف العربية . .

وبحيث يصبح ممكنا وبلا صعوبات انعقاده لمواجهة أى خطر جديد على الأمة العربية . .

فلقد تعثر انعقاد هذه القمة الأخيرة ٣ سنوات كاملة رغم الأخطار والتحديات القائمة ، وهذه الأخطار سوف تستمر إلى فترة طويلة ، وينبغى أن يكون القادة العرب دائما على استعداد لتلبية النداء ، والاجتماع والتضامن لمواجهة كل الأخطار والتحديات .

١٥





لا شك أن زيارة الرئيس مبارك القادمة إلى الولايات المتحدة وأوروبا تكتسب أهمية خاصة تفوق في فعاليتها والنتائج المرجوة منها زياراته السابقة لها .

ويدفعني إلى الاعتقاد بخصوصية هذه الزيارة . . عدة أسباب ومتغيرات شهدتها مصر والعالم العربي خلال المرحلة الأخيرة ..

اهمها بغير جدال هو ما طرأ من تغيرات على علاقة مصر بمعظم الدول العربية التي أعادت علاقاتها معها ، معترفة بدورها القيادي الذي لا بديل له في المنطقة في تجميع الشمل العربي وإعادة التضامن ، ومقرة بصدق وفاء مصر بالتزاماتها العربية ومفهوم الدفاع العربي المشترك حتى في سنوات القطيعة .

ومن هذه الأسباب ايضا ، أنها تأتى فى أعقاب رحلة الرئيس مبارك العربية الناجحة إلى ٨ دول خليجية وعربية ، وهى الرحلة التى هيأت لأول مرة منذ حوالى عشر سنوات إجراء لقاءات مباشرة بين القيادة المصرية والقيادات العربية لتحديد الأولويات التى ينبغى تركيز الجهد العربى المشترك على معالجتها خلال المرحلة الحالية .

وفى ضوء هذا التطور الهام فى العلاقات المصرية العربية ، فلقد تركز الجهد العربى المشترك فى تفاعله والتحامه الجديدين مع التحرك المصرى على هذه القضايا العربية الملحة الآن وهى :

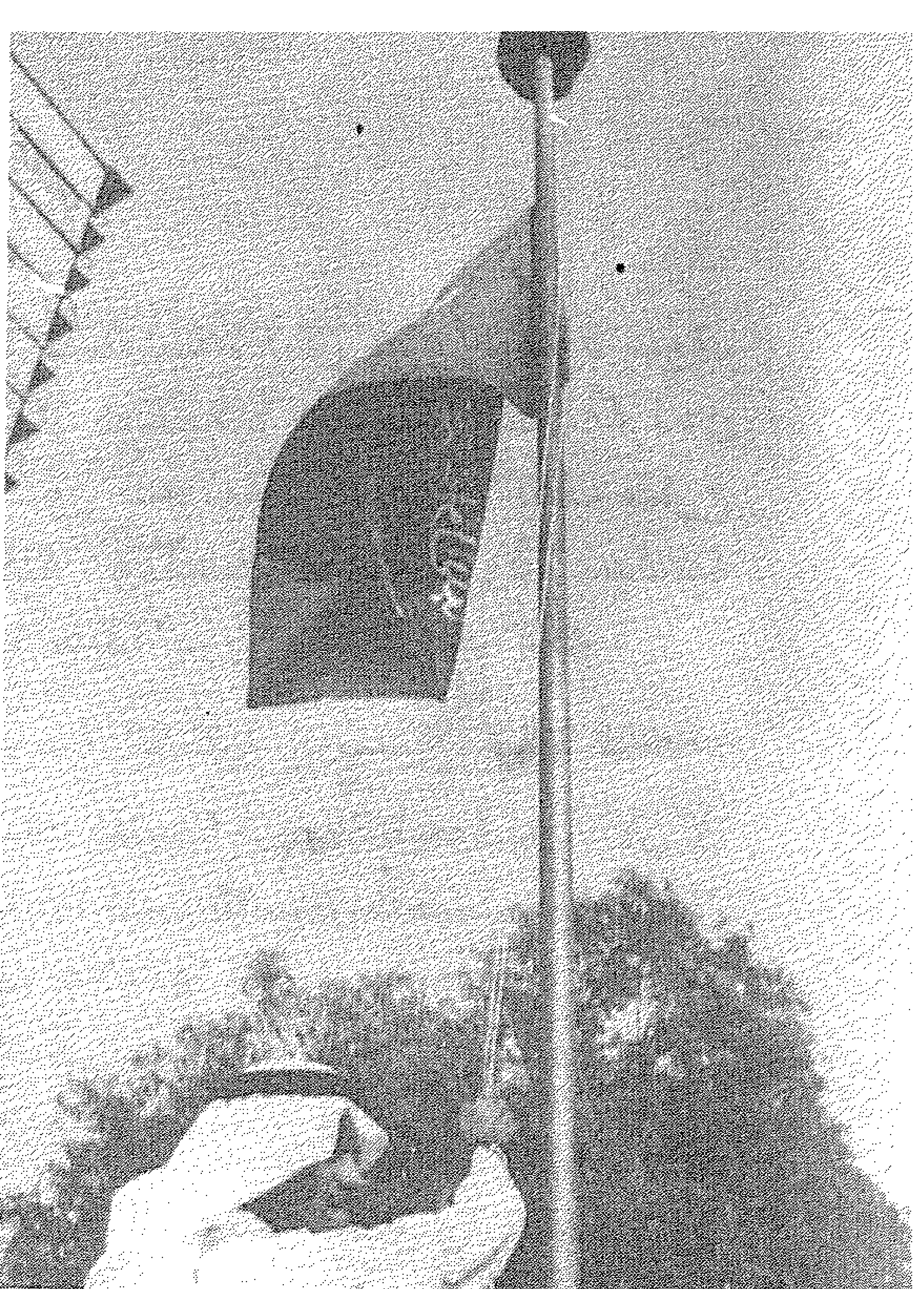
□ ضرورة الإيقاف الحاسم والعاجل للحرب العراقية الايرانية على أساس قرار مجلس الأمن ٥٩٨ ، والتصدى لأى احتمالات لتوسيع رقعة الحرب بالعدوان على اية دولة عربية خليجية .

□ ضرورة دفع عملية السلام فى المنطقة من خلال العمل على تنفيذ الإرادة العربية المتفقة مع الإرادة الدولية فى عقد المؤتمر الدولى للسلام ، تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الدول الأعضاء الدائمة فى مجلس الأمن ، وكل أطراف النزاع بما فيهم منظمة التحرير الفلسطينية . وعلى المدى العاجل ، دعم انتفاضة الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة ضد الاحتلال وممارساته القمعية .

□ ضرورة دعم القدرة الذاتية العربية فى جميع المجالات ، وبخاصة الاقتصادية والتكنولوجية ، وعلى الأخص فيما يتعلق بصناعة السلاح العربية .

وتحقيقا لهذه الأهداف . . فلقد طرحت مصر خلال تحركها العربى الأخير أهمية العمل على إحياء اتفاقية الدفاع العربى المشترك ، وتنفيذ بنودها واحترام روحها ومضمونها .





من أهم المتغيرات التى سبقت رحلة الرئيس للولايات المتحدة ، إعادة معظم الدول العربية لعلاقاتها مع مصر ، معترفة بدورها القيادى فى المنطقة . (رفع العلم على سفارتى السعودية وقطر فى القاهرة)

وعلى صعيد التحرك الدولى ، طرحت مصر أهمية التحرك العربى الموحد والمتناغم فى المجال الدولى لعقد مؤتمر السلام ، على أساس مقررات قمة عمان ، والارادة الجماعية لانتفاضة الشعب الفلسطينى ، ومقررات الشرعية الدولية .

وعلى ضوء هذه المتغيرات ، فإنى اتفق مع كثير من المحللين الغربيين الذين يرون أن زيارة الرئيس مبارك سوف تكون من أهم اللقاءات المصرية الامريكية خلال الخمسة عشر عاما الأخيرة ، لأنها تأتى فى ظروف دولية وعربية جديدة تماما ، وتظللها رؤية عربية مصرية واضحة ومحددة الأبعاد والتصورات والمطالب . . وهو ما لم يكن متوافرا بنفس هذا القدر من قبل . وبالتحديد منذ عام ١٩٧٧ .

ولعل هذا هو ما دفع صحيفة الواشنطون بوست الأمريكية إلى أن تقول فى تعليقاتها على رحلة الرئيس مبارك فى دول الخليج . . **إن هذه الرحلة قد اظهرت بشكل واضح حجم التأييد العربى لمصر . . وأن ذلك سوف يعطى لصوت الرئيس مبارك فى واشنطون أبعادا جديدة ، لأنه سوف يتحدث باسم الدول العربية التى تتفق معه فى سياسته ، وتؤمن بإخلاصه للقضايا العربية وبصدق تمثيله للإرادة العربية .**

ولعلى أضيف إلى هذا التحليل أيضا وبلا حساسية . . **أن هذه الزيارة سوف تاتى ومصر تقف إلى جوارها . . وإلى جوار توجهاتها العربية الحكيمة لحل القضية العربية ، الأغلبية العظمى من الدول العربية . . حيث لا يقف خارج أسوار معسكرها الآن سوى الأقلية الضئيلة ، وبعضها منعته ظروف سياسية وتوازنات إقليمية تتفهمها مصر وتقدرها جيدا دون إعادة العلاقات .**

فى حين كان الوضع من قبل ولو من الناحية الشكلية الرسمية مخالفا لذلك .

لهذا ، فإن اسرائيل وأصدقاءها فى الولايات المتحدة لن يستطيعوا بعد الآن فى محاولتهم عرقلة جهود مصر للحل . . أن يتساءلوا نفس التساؤل الخبيث : **باسم من تتحدث مصر ومعظم الدول العربية قطعت علاقاتها السياسية معها ؟ . . رغم إيمانهم الداخلى بأن مصر تتحدث دائما باسم الحق العربى . . وباسم الإرادة الشعبية العربية سواء أكانت هناك علاقات رسمية ، أو لم تكن .**

هذه المرة لن يستطيع من يصيدون فى الماء العكر أن يحاولوا تقليل شأن صوت مصر ، ومحاولة الإيهام بأنه لا يعبر عن الإرادة العربية . . وهذه المرة لن يستطيعوا أن يقولوا إن الاستجابة لمطالب مصر من أجل السلام ، وإعادة الحقوق العربية لا يعنى حل الصراع . . لأن معظم الأطراف العربية لن تقبل حلا يأتى من الباب المصرى .

ونأتى بعد ذلك إلى القضايا التى أتصور أن مصر سوف تطرحها خلال زيارة الرئيس مبارك البالغة الأهمية . .

ففى تقديرى أن الرئيس مبارك سوف يركز فى حواره مع الإدارة الأمريكية ، والكونجرس الأمريكى ، والرأى العام الأمريكى والعالمى **على أن انعقاد المؤتمر الدولى للسلام قد أصبح الآن هو الخطوة غير القابلة للتاجيل لأى سبب من الأسباب فى ضوء كل الظروف الإقليمية والدولية . . وانه هو السبيل الوحيد المتاح الآن لإقرار السلام فى المنطقة المتفجرة ، خاصة بعد المحاولات الاسرائيلية الأخيرة لخلط الأوراق وقلب الحقائق ، بادعاء شامير ورابين أن سبب الانتفاضة الشعبية الفلسطينية ليس هو استمرار الاحتلال الإسرائيلى لمدة عشرين سنة ، ولا الاجراءات القمعية التعسفية ضد الشعب ، ولا عزل وحصار التجويع والقهر والإبعاد الذى يفرضه الحكم العسكرى الإسرائيلى على شعب الضفة وغزة ، وإنما هو وفقا للادعاء الإسرائيلى يرجع إلى أن قمة عمان لم تتخذ قرارا واضحا بشأن المشكلة الفلسطينية مما أصاب سكان الأرض المحتلة بالإحباط .**

كما لو كان رفع الاحتلال الاسرائيلى ، ورفع المعاناة عنهم هو قرار عربى يمكن أو لايمكن اتخاذه ، وليس مسئولية اسرائيلية أولا وأخيرا . . فضلا عن المغالطة الصارخة فى الادعاء بعدم وجود قرارات لقمة عمان بشأن المشكلة الفلسطينية . . فلقد اتخذت القمة العربية قرارا يعد تطورا أساسيا فى موقف الأمة العربية من جهود الحل . . عندما اعتبرت المؤتمر الدولى هو الوسيلة السلمية الوحيدة لحل القضية ، والمؤتمر الدولى يعنى المفاوضات واعتماد التفاوض وسيلة لاستعادة الحقوق ، وهو ما طالبت به اسرائيل مرارا وادعت أن رفض العرب له هو السبب الأساسى لعرقلة جهود الحل .

ولسنا فى حاجة لأن نقول إن شامير وليس العرب هو الذى يعرقل كافة جهود الحل السلمى ، وإن حكومة اسرائيل وليست قمة عمان هى التى غرست الإحباط فى نفوس الشعب الفلسطينى وقهرته إلى حد الانفجار .

وبهذه المناسبة ، فإن شامير يتشدق كثيرا فى الفترة الأخيرة بأن لديه خطابا من الرئيس مبارك يعلن فيه موافقته على استئناف المفاوضات بشأن القضية الفلسطينية مع اسرائيل وفقا لإطار كامب ديفيد . .

ونحن نقول . . نعم إن هناك خطابا بهذا المعنى فعلا لدى شامير ، لكن الرئيس مبارك بعد التزام مصر باتفاق السلام مع اسرائيل أوضح أكثر من مرة أن إطار كامب ديفيد الذى يعنيه هو كامب ديفيد قبل أن تخرقه اسرائيل بإعمال القانون الإسرائيلى على القدس الشرقية ثم على الجولان . . وأن هذا الإطار قد سقط بصدور هذين القرارين ، وأن أية محاولة لإحيائه لابد أن تسبقها أولا قرارات من الكنيست الإسرائيلى بإلغاء هذين القانونين ، لأن مصر اختارت طريق السلام على أساس الالتزام الإسرائيلى السابق بأن كل أسباب النزاع قابلة للتفاوض ، وخاصة أن اسرائيل كانت تعلن للعالم كله منذ سنوات طويلة عن استعدادها لدخول المفاوضات بغير شروط مسبقة .

□ فاذا كان شامير جادا فعلا فى عملية السلام . . فليلغ أولا قانونى القدس والجولان . . ليثبت بذلك أن اسرائيل عازمة فعلا على التوصل إلى حل يكفل الأمن والاستقرار لجميع دول المنطقة .

□ وحتى عيزرا وايزمان الذى يحرص على أن يبدو كصوت عاقل مؤيد لمبادرات السلام فى اسرائيل ، خرج علينا فى الفترة الأخيرة بمقترحات لبدء المفاوضات مع الأردن وسوريا ولبنان وفلسطينيين مختارين من سكان الأراضى المحتلة ، على أساس قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨

وبدون تحفظات ، وعندما نبحث مضمونها نجد أنه قد وقع منذ البداية في خطأ الشروط المسبقة . . فالممثلون الفلسطينيون عنده هم الذين تحددهم مصر والأردن والفلسطينيون واسرائيل ، متجاهلا بذلك تماما قرارات القمم العربية التي أقرت أن منظمة التحرير هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ، ومتجاهلا أيضا أن الانتفاضة الشعبية داخل الأراضي المحتلة قد حسمت تماما قضية التمثيل باختيارهم للمنظمة كمعبر وحيد عنهم .

□ بالإضافة إلى شروط مسبقة أخرى ، هي تحديد فترة انتقالية لمدة ٣ سنوات في الضفة الغربية وقطاع غزة تكون خلالها تحت الحكم الذاتي الفلسطيني وتحت سلطة أردنية فلسطينية ، وفي نفس الوقت الذي يحدد فيه بوضوح أن ما أسماه بالمناطق الأمنية الاسرائيلية التي تتضمن المستوطنات اليهودية سوف تحكمها سلطة اسرائيلية ، وبعد هذه المرحلة الانتقالية يعلن سكان المناطق في استفتاء عام الحل النهائي الذي يريدونه . . مع إضافة مثيرة للعجب ، هي أن نتيجة الاستفتاء سوف تؤخذ بعين الاعتبار في المباحثات المستقبلية بشأن الأراضي المحتلة .

□ وإذا كنا نقدر لوايزمان محاولته لتحريك الجمود الاسرائيلي تجاه جهود الحل ، الا أننا لا نملك إلا أن نقول له إن خطته في النهاية غير موضوعية ، لأنها محاولة شخصية من جانبه للتوفيق بين خطى شامير وبيريز أكثر منها محاولة جادة لحل مشكلة سكان الأراضي المحتلة . لأن التوفيق يمكن أن يكون مقبولا إذا وضع مصالح الأطراف المعنية الأخرى موضع الاعتبار ، وخاصة مصلحة الشعب الفلسطيني . . كما أنه قد وضع شروطا مسبقة للتفاوض ، وكان الأولى به أن يدفع جهوده للسلام برمتها في اتجاه المؤتمر الدولي . . للوصول إلى حل نهائي مشرف وعادل لجميع الأطراف . .

□ وفي ضوء هذه الظروف ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية مطالبة باتخاذ موقف واضح وحاسم من عقد المؤتمر الدولي . . وبالذات في إقناع إسرائيل بالتخلي عن معارضتها للمؤتمر الذي أجمعت عليه الشرعية الدولية كحل وحيد لهذا الصراع . . وحفاظا على المصالح الأمريكية بالمنطقة . . وحفاظا أيضا على المصالح المشروعة لأصدقائها فيها . . فضلا عن الانتصار للحق وللعدل والسلام .

□ كما أن الولايات المتحدة مطالبة أيضا استطرادا للحديث عن أمن المنطقة وسلامها ، بالإصرار على تنفيذ قرار مجلس الأمن بوقف

حرب الخليج ، وإقناع القوة العظمى الأخرى فى العالم بتاييد فرض العقوبات على الطرف الذى يرفض وقف الحرب . . لأننا على قناعة تامة بان القوتين العظميين تستطيعان إذا أصرتا على إيقاف الحرب ان يوقفاها فعلا .

□ □ أما على صعيد العلاقات الثنائية ، فإنى اتصور أن الرئيس مبارك سوف يركز فى محادثاته على استمرار المساعدات الأمريكية الاقتصادية التى تسهم فعلا فى إخراج الاقتصاد المصرى من عنق الزجاجة ، ودفع عجلة التنمية . لكن قضية الديون فى رأيى تحتاج إلى نظرة أمريكية أكثر تفهما لظروف مصر ، وتضع فى الاعتبار خصوصية العلاقة بين مصر والولايات المتحدة ، فإعادة جدولة الديون وحدها لا تساعد كثيرا على حل مشكلات الاقتصاد المصرى ، لأنها فى حد ذاتها لا تخرج عن كونها تأجيلا للسداد يعطى للاقتصاد القومى فرصة التقاط الأنفاس مع بقاء الديون . . واستمرار فوائدها . والحل العملى الذى أتصوره هو أن تعقد أمريكا مع مصر اتفاقا مماثلا للاتفاق الذى عقدته مع المكسيك ، والذى بمقتضاه تنازلت أمريكا عن ٥٠٪ من القروض ، أما الـ ٥٠٪ الأخرى فأصبحت بضمان سندات تصدرها الخزانة الأمريكية للدين المكسيكى بفوائد مخفضة ، وتعهدت المكسيك بسداد هذه القروض . . واتساءل لماذا لا تطبق أمريكا على مصر نفس المبدأ ، خاصة وأن معظم القروض التى حصلنا عليها قروض حكومية تتحكم فيها الادارة الأمريكية ، فى حين ان قروض المكسيك كان معظمها قروضا للبنوك الأمريكية التى لا تملك الادارة فرض إرادتها عليها .

□ □ وهناك اقتراح آخر فى هذا المجال ، هو أن تدخل معنا الإدارة الأمريكية فى تكوين شركات جديدة تدفع فيها حصصا نقدية ، وتسدد مصر حصتها فيها بالجنيه المصرى ومن أصل الدين الأمريكى . .

كما يمكن ايضا ان تسدد مصر حصة من الديون بالصادرات المصرية بغض النظر عن نظام الصادرات المعمول به فى امريكا . .

وليس فى ذلك جديد تخترعه مصر . . فلقد طبقت أمريكا كل هذه التيسيرات مع الدول الصديقة ، فلماذا لا تمتد إلى التعامل مع مصر ؟

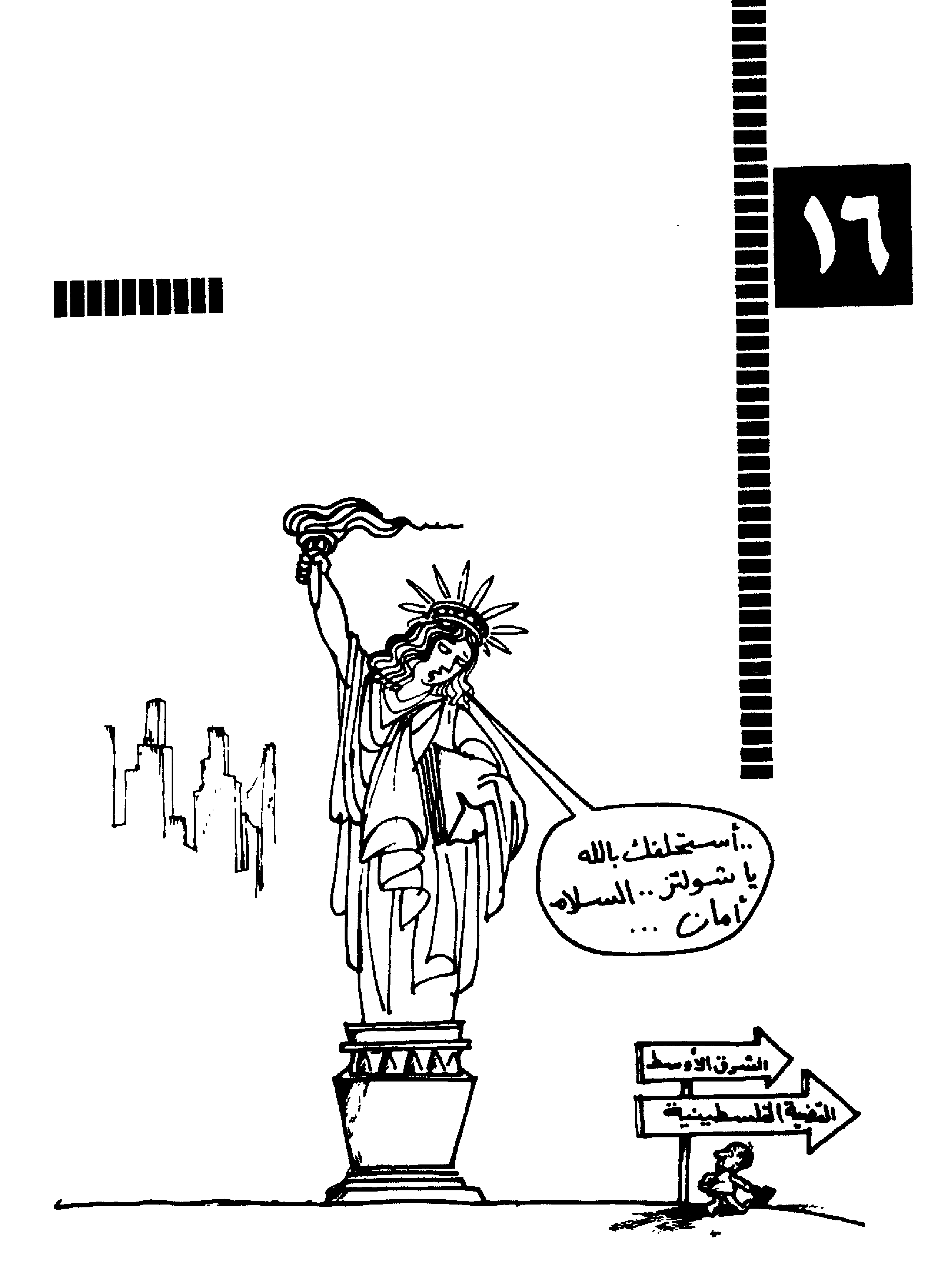
□ □ كل ذلك فيما يتعلق بالديون المدنية التى نلتزم بسدادها بطريقة أو بأخرى ، أما الديون العسكرية . . فإن التسليح ودعم القدرة الدفاعية لمصر فى راينا هو التزام سياسى قبل اى شىء آخر . وبهذا المفهوم ، فإننا لا ننتظر من الإدارة الامريكية ما هو أقل من إسقاط هذه الديون ، استمرارا فى دعم قدرة مصر الدفاعية وتخفيفا للعبء عن ميزان مدفوعاتها .

وفى النهاية ، فإننا نقول مرة أخرى للولايات المتحدة ولدول أوروبا : إن تحقيق السلام العادل الذى يطلبه العرب وفى مقدمتهم مصر **ليس هدفا مثاليا فقط . . وإنما هدف عملى « براجماتى » يحقق المصالح الحقيقية بعيدة المدى لكل الأطراف ومن بينها اسرائيل ، فإن اى تاخير فى تحقيق السلام يهدد أمن اسرائيل قبل أن يهدد امن الدول العربية ، ويهز استقرارها باكثر مما يفعل بالنسبة للعرب . . فالسلام هو الحل . . والحق ايضا . .**

ولعل ذلك يكون مدخلا لكلمة أخرى ضرورية لدول أوروبا . . التى بدأت تخرج مؤخرا من موقف المتفرج على النزاع إلى محاولة المشاركة فى جهود السلام على استحياء ، **فلقد آن الأوان الآن ان تبلور موقفها الجديد فى صورة عملية مباشرة ، هى التأييد الايجابى الفعال لعقد المؤتمر الدولى ، وإقناع اسرائيل بالمشاركة فيه .**

فهذا هو الموقف الذى يمليه الايمان الحقيقى بالسلام الذى تتمسك به دول اوروبا فى كل مواثيقها ، قبل ان يفوت الأوان ، وقبل ان تندلع النيران فى المنطقة فتطول ثوب أوروبا ، شاءت ذلك ام ابت .

١٦


..أستحلفك بالله
يا شولتز.. السلام
أمان ...
الشرق الأوسط
القضية الفلسطينية

خواطر
مابعد العودة

السؤال الذى لابد له من إجابة واضحة عليه هو : هل حققت رحلة الرئيس مبارك لأوروبا وأمريكا فى مطلع عام ١٩٨٨ ، الدور الهام الذى يجب أن تقوم به مصر بعد عودتها إلى أمتها العربية ، وبالتالى هل أدت مصر المهام التى كلفتها بها الدول العربية أثناء رحلة الرئيس مبارك للدول الخليجية ؟

إن لكل مهمة أهدافا يجرى التمهيد والإعداد لها بكل الوسائل الدبلوماسية من اتصالات ومقابلات ، ورسائل معلنة وغير معلنة لتتحقق فى النهاية الغايات ، وتتحدد المسئوليات والأدوار المطلوبة فى الفترة القادمة . .

ولاشك فى أن القضايا الرئيسية التى تهمنا وتهم الأمة العربية من خلال رحلة الرئيس للولايات المتحدة وللدول العربية كانت تنحصر فيما يلى :

■ أولا - القضية الفلسطينية

□ لقد أجمع العالم العربى لفترة طويلة على اختيار السلام طريقا لحل القضية الفلسطينية ، وظهر هذا الإجماع بكل الوضوح عقب قمة عمان باختيار المؤتمر الدولى للسلام كوسيلة وحيدة لبلوغه ، تحقيقا للحل الشامل والعادل الذى يوفر كحد أدنى للشعب الفلسطينى حق تقرير المصير ، وبناء دولته المستقلة .

□ وكان لابد من الخروج من دائرة الجمود والأمر الواقع الذى فرضته إسرائيل فى الأراضى الفلسطينية المحتلة ، بعد أن فشلت فى فرض حالة اللا سلم واللا حرب التى استخدمتها مع مصر ومع بقية الدول العربية قبل حرب عام ١٩٧٣ .

□ لذلك أعلن الرئيس مبارك مبادرته للسلام بعد أسبوع واحد من عودته من رحلته إلى دول الخليج ، وبعد اتصالاته الأساسية مع الأطراف الأخرى المعنية ، وانطلاقها من حقيقة بديهية هى أن التحرك لا يخرج إلا من أرضية الواقع . . إذا كان ساخنا كان التحرك نشيطا وسريعا . . وإذا كان خامدا كان التحرك بطيئا متثاقلا ، **واكبر دليل على ذلك أن القرار الشهير ٢٤٢ استغرق خمسة أشهر للموافقة عليه ثم إصداره ، وأن الذى حرك فى الحقيقة إصداره هو ضرب المدمرة إيلات ، ومحاولة القوى العظمى استيعاب هذه العملية ، وعندئذ صدر القرار بعد اسبوعين فقط من ضرب هذه المدمرة .**

□ **وفى رأيى أن المبادرة فى حد ذاتها وفى توقيتها تتضمن ايجابيات عديدة ، وتبتعد كل البعد عن المفهوم الضيق الذى يحاول تصويرها كأنها محاولة لإنهاء الانتفاضة المشروعة للشعب الفلسطينى ، الذى خرج بعد اليأس والإحباط ليقول كلمته للعالم كله . . وهى الانتفاضة التى أدت إلى إعلان الرئيس الأمريكى رونالد ريجان خلال حديثى معه الذى نشرته فى الأهرام مؤخرا**



قبل أن تنتهى رحلة الرئيس مبارك ، أعلنت واشنطن عزمها على إيفاد ريتشارد ميرفى للمنطقة ، وتلقت مصر تأكيدا بأن شولتز سيزور المنطقة فى وقت لاحق لاستكمال المهمة . (مبارك يعلن موقف مصر واضحا من أحداث المنطقة)

أن أحداث الضفة وغزة تؤكد أن استمرار فرض الأمر الواقع غير مقبول ، وإن كنت قد اختلفت معه حول بعض تصريحاته التى عابها كثير من عدم الواقعية السياسية ، وعدم التوازن المنشود فى السياسة الأمريكية بالنسبة للقضية الفلسطينية .

١

لقد جاءت الفقرتان الأولى والثانية فى مبادرة الرئيس مبارك ، واللتان تناديان بوقف كافة أعمال العنف والقمع فى الأراضى الفلسطينية المحتلة ، ووقف عمليات الاستيطان الاسرائيلية فى الأرض العربية المحتلة ، كضمانات أساسية لتوفير الأوضاع التى تحرك إلى عقد المؤتمر الدولى ، بل إنه ليس سرا أن هاتين الفقرتين كانتا من أهم البنود الأساسية التى تحمس لها الطرف الأمريكى فى مبادرة مبارك مع علمهم وعلمنا المسبق أن إسحق شامير لن يوافق عليهما . . **إلا أننا نرى أن عمليات القمع والتعذيب ، والمعاملة غير الآدمية التى يتعرض لها أشقاؤنا فى الأرض المحتلة تؤدى إلى حالة من اليأس ، وتعرض عملية السلام إلى خطر محدق نبه اليه الرئيس مبارك فى كل لقاءاته مع قادة أوروبا وأمريكا . ونحن لا نغالى إذا**

قلنا إن الخطر الأكبر الذى لابد ان يتنبه له كل من له مصالح فى الشرق الأوسط ، هو خطر انتقال الشرر إلى أماكن أخرى فى المنطقة ، فينتشر اللهب وتضيع فرص السلام لفترات طويلة اخرى تتهدد خلالها مصالح الكثيرين ، بما فيهم الدول التى نعتبرها من الدول الصديقة . .



أما الفقرتان الثالثة والرابعة فى المبادرة عن احترام الحقوق السياسية والحريات الأساسية للشعب الفلسطينى تحت الاحتلال ، وضمان سلامة وحماية سكان الأرض المحتلة بواسطة آليات دولية مناسبة . . فهما فى رأيى **تتضمنان نفس الحقوق التى صدرت بها قرارات مجلس الأمن الأخيرة ، والتى امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت عليها مرة ووافقت على إحداها مرة أخرى ، وفى رأيى أيضا أن الفيتو الأمريكى الأخير على قرار مماثل لهذه القرارات لا يعفيها ، ولا يغير من التزامها بتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بضمانات الحقوق الأساسية المشروعة للشعب الفلسطينى ، بالإضافة إلى اننا نرى أيضا أن الفقرتين تؤكدان مطالبة الرئيس مبارك للمجتمع الدولى بتنفيذ هذه القرارات ، ومسئوليته الكبرى عن ذلك .**



أما الفقرة الخامسة ، والخاصة بالتحرك فى اتجاه المؤتمر الدولى بهدف التوصل إلى تسوية شاملة تتضمن الاعتراف بحق كل دول المنطقة فى العيش فى سلام . . وتمكين الشعب الفلسطينى من ممارسة حقه فى تقرير المصير ، فهناك كما نعرف إجماع عربى على ذلك ، **ومن الواضح أن الولايات المتحدة لا ترفض المبادرة ككل . . لكنها ترغب فى التقليل من المخاوف الاسرائيلية التى تزعم ان المؤتمر الدولى سوف يفرض على اسرائيل مقررات لا تتمشى مع مصالحها المشروعة وغير المشروعة ، لهذا تميل الولايات المتحدة إلى عدم إعلان موقفها من المؤتمر الدولى بوضوح ، وتفضل إرجاء ذلك إلى ما بعد ضمانها الحصول على موافقة اسرائيل عليه ، خاصة فى ظروف الانقسام الرهيب داخل الحكومة الإسرائيلية تجاه المؤتمر الدولى وجهود الحل .**

ولا شك أيضا أنه يدخل فى الحسابات الأمريكية تجاه هذه المسألة ، رغبة الولايات المتحدة فى إبعاد الاتحاد السوفيتى عن جهود حل مشكلة الشرق

الأوسط ، تحجيما للدور السوفيتى فى المنطقة وإبعادا له عن الارتباط بحل المشكلة الأساسية فيها .

٤

وفى هذا المجال أستطيع أن أقول إن الولايات المتحدة قد وعدت مصر بالقيام بتحرك نشيط فى الفترة التالية لزيارة مبارك على الفور لتحريك عملية السلام ، والاتصال بالأطراف المعنية بالقضية لتلمس الطرق لتقريب وجهات النظر ، وإزالة العقبات أمام جهود الحل السلمى .

وفى رايي ان التحرك الأمريكى النشيط وحده لا يكفى . . لأن المطلوب هو الدور النشيط الفعال « Active Role » .. وليس فقط التحرك النشيط التقليدى .

وصحيح أن الولايات المتحدة قد وفت بوعدها وبدأت تحركها بإرسال المبعوث الأمريكى فيليب حبيب إلى الملك حسين فى عمان ، قبل أن يبدأ رحلته الأوروبية . . وكان الرئيس مبارك فى باريس حين وصل الملك حسين إلى روما ، فتبادلا الاتصال التليفونى لبحث مقترحات المبعوث الأمريكى . ثم أوفد الرئيس مبارك وزير الخارجية الدكتور عصمت عبد المجيد ليلتقى بالملك حسين فى روما فى مهمة عاجلة ، عاد منها الى باريس بعد ساعات لينضم الى الوفد الرسمى المرافق للرئيس مبارك . **وليس سرا ان نقول إن الاتصالات والمباحثات بين الزعيمين العربيين قد اكدت أن الملك حسين يتمنى لو كانت التحركات الأمريكية اكثر فعالية وجدية عن التحركات المماثلة السابقة .**

٥

وقبيل انتهاء رحلة الرئيس مبارك الأمريكية والأوروبية ، أعلنت واشنطن عن عزمها إيفاد ريتشارد ميرفى إلى المنطقة من جديد ليواصل المهمة التى بدأها حبيب ، بل إن هناك تأكيدا تلقته مصر بأن وزير الخارجية الأمريكى جورج شولتز سوف يزور المنطقة فى وقت لاحق لاستكمال المهمة . وبدأ ميرفى جولته المكوكية فى المنطقة ، فزار السعودية وسوريا واسرائيل والأردن ومصر ، فى مهمة جديدة نرجو أن تتجاوز حدود الأسئلة التقليدية عن الإجراءات والترتيبات وحدود الانسحاب المحتمل ، لأنها مسائل حسمت بنصوص واضحة فى قرارى ٢٤٢ ، ٣٣٨ وجميع القرارات التى تلتهما من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة .

■ **الأول** :

هو أن تحاول الحفاظ على قواتها العسكرية المحتلة باللجوء إلى المزيد من الوحشية . . لكن هذه الأساليب العنصرية سوف تتناقض مع المبدأ « المثالى » الذى تدعيه الصهيونية .

■ **الثانى** :

هو أن تطرد الفلسطينيين إلى الدول المجاورة ، وهو الأسلوب الذى نادى به أرييل شارون .

■ **الثالث** :

هو ضم الأراضى المحتلة رسميا . . لكن ذلك سوف يحول اسرائيل إلى دولة مزدوجة القومية ، ٤٠٪ من سكانها فلسطينيون و ٦٠٪ يهود ، وهو وضع رفضه الصهيونيون منذ البداية .

□ لكن الخيار المعقول :

هو أن تطبق المبادىء التى وضعت فى قرار ٢٤٢ للأمم المتحدة بمنح الفلسطينيين حق تقرير المصير ، وإقامة سلام مع العالم العربى بالموافقة على إقامة دولة فلسطينية فى الضفة الغربية .

ولأن الخيار الأخير هو الطريق المناسب الوحيد لدولة تحترم نفسها ، فكيف تستطيع أمريكا التعجيل فى اتخاذ هذا الخيار ؟

□ □ يجب أن تظهر حكومة الولايات المتحدة الرغبة كقوة عظمى ، بينما نعترف بأن امريكا يمكنها أن تعمل بجدية لو اتخذت موقفا موضوعيا ضروريا لها للعمل كوسيط . فلقد بلغت الكراهية والشكوك والتشويش السياسى إلى حد أنه لو ترك الاسرائيليون والفلسطينيون لرغباتهم فلن يحلوا المشاكل بأنفسهم ابدا . ولو لم تعمل أمريكا جديا من أجل جمع الأطراف سويا ، فسوف ينتشر الصراع فى الأرض المقدسة ويشتد آجلا أو عاجلا ، ثم يمتد إلى البلاد العربية المجاورة .

● أما الكاتب الإسرائيلى إيرى ناعور ، فقد أدان موقف شامير فى مقال صارخ نشره فى صحيفة جيروزاليم بوست الاسرائيلية قال فيه :

■ إن شامير قد أقنع نفسه بأن الوضع الحالى هو أفضل الخيارات المعقولة بالنسبة لإسرائيل . . عندما آمن بشعاره القديم (إن الوقت فى صالحنا) ،

ولعله أمر لا يحتاج إلى تأكيد أن الرئيس مبارك حين تقدم بمبادرته ، فإنه لم يكن يتوقع من اسرائيل أن تقبل بها . . و « كتلة ليكود » التى ينتمى اليها رئيس وزراء اسرائيل الحالى إسحق شامير ، قد رفضت من قبل مبادرة السلام التى أعلنها الرئيس السادات ، ولم تقبل بها حتى الآن رسميا رغم معاهدة السلام والانسحاب الإسرائيلى من سيناء .

لهذا فإن المبادرة كانت جهدا آخر لحصار إسرائيل ، وإظهار بشاعة تعاملها مع انتفاضة الشعب الفلسطينى ، وإيضاح موقفها المتعنت من كل جهود الحل العادل ، بما يحرك المجتمع الدولى ويحفزه على أداء الدور المنتظر منه فى إرغام إسرائيل على قبول السلام العادل

٦

وفى هذا فإنى أستطيع أن أقول بضمير مستريح إن مبادرة مبارك قد حققت هذا الهدف بأكثر مما توقعت شخصيا خلال الفترة القصيرة التى تلت إعلانها ، فلقد حدث تحول ملموس وظاهر فى مواقف وسائل الإعلام العالمية من إسرائيل . . أقلقها إلى الحد الذى دفعها إلى الشكوى إلى حكومات الدول الأوروبية والأمريكية بالذات من هجوم وسائل الإعلام عليها ، وإدانتها لممارساتها فى الأرض المحتلة ضد الشعب الأعزل ، ومطالبتها هذه الحكومات بالتدخل لدى وسائل الإعلام لتخفيف انتقاداتها لها ، وهو تناقض جديد من تناقضات حكومة شامير ، وحكومة اسرائيل التى تزعم دائما انها حكومة ديمقراطية تؤمن بحرية الصحافة وحرية وسائل الإعلام .

من أكبر الأمثلة على هذا التحول ، ما نشره جورج بول نائب وزير الخارجية الأمريكية الأسبق فى صحيفة هيرالد تريبيون من إدانة لموقف إسرائيل قال فيها :

إن الانفجار الحالى قد ألقى الضوء على المشاكل التى تواجهها اسرائيل فى الأرض المحتلة فى سنة ١٩٦٧ ، ذلك إن ضم أراض يعيش فيها الآن ١,٥ مليون فلسطينى قد جعل اسرائيل تواجه مأزقا احتلاليا لم تستطع حله . . ولن تستطيع ابدا ، لهذا فإنه يجب عليها ان تقرر ما إذا كانت ستستمر على الإصرار على انها دولة يهودية تماما ، أو تتخلى عن دعواها للديمقراطية وفى ذلك يبدو تناقض الأهداف .

وفى هذا المجال فإن أمام اسرائيل ٤ خيارات :

وأنه ليس هناك أفضل من تجميد الوضع السياسى الى ما لانهاية . . ولم يشغل باله أبدا بما إذا كان مثل هذا التجميد سوف يظل محتملا لفترة غير محددة من الزمن أم لا .

لهذا مرت أكثر من سنة وربع سنة منذ عاد شامير إلى مكتب رئيس الوزراء ولم تتخذ أية مبادرة لإحياء عملية كامب ديفيد ، وكان « اسم اللعبة » دائما عنده هو عدم اتخاذ أى إجراء .

□ وعلى الجانب الآخر ، ففى هذه الأثناء أوضح الرئيس مبارك مساندته لفكرة المؤتمر الدولى ، واتهم اسرائيل بخرق إطار كامب ديفيد للسلام الشامل فى الشرق الأوسط ، وكان واضحا أن مصر ليست لديها أية نية لاستئناف محادثات الحكم الذاتى ، وأن امريكا أيضا ليست لديها النية لحث مصر على ذلك .

□ وهكذا أصبح الموقف الإسرائيلى يمكن التعبير عنه بأنه كلمات . . كلمات . . كلمات ، فشامير يعلم جيدا انه لا أمل فى أن توافق مصر على موقفه المعلن الجديد من الحكم الذاتى الذى يكرر نداءه . . ومن المحتمل أن يكرر ذلك عدة مرات فى حملته الانتخابية المقبلة دون المخاطرة بتغيير الوضع الحالى ، بمعنى انه يتوقع أن يكسب أقصى ما يستطيع فى الداخل . . بغير أن يخاطر أية مخاطرة فى المجال الدبلوماسى .

□ **أما وزير الخارجية الإسرائيلية الأسبق أبا إيبان** ، فقد أعلن فى مقال آخر له فى صحيفة الأوبزرفر البريطانية أن اسرائيل تدخل عقدها الخامس فى « الاستقلال » بخزى عميق بشأن بنائها « ومبادئها » .

□ فالمأزق الخفى فى احتمال إطالة الحكم الإسرائيلى للأراضى المحتلة سيكون أشد حدة فى العقود التالية ، **لو أننا أدخلنا السكان الفلسطينيين فى الضفة وغزة فى نظام اسرائيل البرلمانى ، ولو حدث ذلك فسوف يصبح الفلسطينيون أكبر حزب فى البرلمان الإسرائيلى . . وسوف نتوقف عن كوننا دولة يهودية . . وسوف نصبح أرضا ذات قوانين مزدوجة .. وسيكون ذلك تناقضا تاريخيا شديد الخطر . .**

□ ثم قال أبا إيبان إن ما أسماه « بالتطرف » فى غزة والضفة ينبغى أن يكون سببا لإنهاء الاحتلال الإسرائيلى . . لا مبررا لتخليده فيها . وانتهى فى مقاله بعد ذلك إلى أن التحدى الذى تواجهه اسرائيل هو أن تنسق بين جغرافيتها ووضعها الديموجرافى ، وبين شعورها اليهودى ومبادئها « الديمقراطية » ، وهو تحد قاس لكن النجاح فيه ـ فى رأيه ـ ليس مستحيلا .

ولا شك أن كل هذه التفاعلات . . والمخاوف الاسرائيلية حول مستقبلها فى ضوء الأخطار القائمة الآن . . هو نتاج شرعى وطبيعى للانتفاضة الشعبية الفلسطينية . . ولعودة التضامن العربى . . ولبروز دور مصر الفعال فى المنطقة العربية من جديد ، وأيضا للتحركات السياسية الواعية لمصر والرئيس مبارك فى أمريكا وأوروبا والمنطقة العربية .



وتفرض علينا هذه المتغيرات تجاه الموقف الإسرائيلى مسئولية أكبر فى ضرورة استثمارها ودفعها والحفاظ عليها بكثير من الجهد العربى المدروس . . والممارسات السياسية الواعية . فمن غير المعقول مثلا . . أن تواكب كل هذه التحركات المصرية والتفاعلات الأوروبية والأمريكية معها . . ومع الانتفاضة المجيدة للشعب الفلسطينى ، بعض التصرفات غير المسئولة التى تخصم من رصيد الموقف الفلسطينى فى الوقت الذى يسعى الجميع فيه للإضافة اليه .

■ **ومن غير المعقول** أن يطل السيد فاروق قدومى (وزير الخارجية الفلسطينى) على المشاهدين من التليفزيون الايطالى خلال وجود الرئيس مبارك فى روما ، ووسط التأييد السياسى والإعلامى لجهود مبارك وللانتفاضة الفلسطينية . . وللتعقل العربى الفلسطينى ، ثم يصدم المشاهدين بقولة مكررة معادة تجاوزتها منظمة التحرير الفلسطينية نفسها منذ سنوات وآخرها فى قمة عمان ، لكى يقول للمشاهدين إنه **لا مفاوضة إلا بعد الانسحاب** .

■ **ومن غير المعقول** أيضا أن يستمر التضارب والتناقض بين بعض الآراء الفلسطينية حول تصورات الحل المطلوب ، وأن يخرج كل فصيل من الفصائل الفلسطينية برأى مختلف حولها . . أو يصطدم البعض بمبدأ أساسى وافقت عليه المنظمة أمام جميع الدول العربية فى قمة عمان كمبدأ المؤتمر الدولى . . والتفاوض ، لكى يسهم فى تعميق الغموض حول الصوت الفلسطينى وماذا يريد . . وماذا يقبل ، فيعطى الخصوم الفرصة للنيل منه وإضعافه ، ويسهم فى اطراد مسلسل الفرص الضائعة . . المستمر منذ حرب يونيو ١٩٦٧ .

وابلغ مثال على ذلك ، ما تذكره الرئيس مبارك خلال لقائى معه فى روما من اننا قد اضعنا اكبر الفرص خلال الشهر التالى لحرب يونيو ١٩٦٧ ، حين عرضت إسرائيل فى الأمم المتحدة الانسحاب من الضفة وغزة والقدس الشرقية مقابل الاعتراف بها . فتصدى بالرفض وزير

الخارجية الجزائرى وقتها عبد العزيز بوتفليقة ، وأيده وزير الخارجية السورى وقتها ابراهيم ماخوس ، فكانت النتيجة هى قبول الدول العربية ـ بعد جولات طويلة ـ للقرار ٢٤٢ الذى رأينا بعد ذلك أنه يتعامل مع المشكلة الفلسطينية كمشكلة لاجئين . . وهو أيضا ما يرفضه مبارك . . وترفضه مصر بكل قوة .

كذلك فإن الفترة المقبلة ينبغى أن تشهد تقدما ايجابيا فى حل مشكلة الصيغة الأردنية الفلسطينية . فلقد أصبح ملحا للغاية أن تكون أمامنا تصورات واضحة ، ومقترحات وبدائل للتعامل مع أخطر قضية ، وهى قضية انتقال السلطة فى الضفة وغزة التى قد تبدو للبعض قضية مبسطة فى حين أنها قضية مركبة ، وتحتاج إلى ايضاح وتحديد وعمل شاق متواصل من الطرفين . . لأنها ستحدد شكل السلطة السياسية فى الأراضى المحتلة . . وحدود الانسحاب الاسرائيلى . . وقضية الأمن ، والمسائل الاقتصادية كالبنوك والعملة . . الخ ، فضلا عن تحديد شكل الاتحاد الكونفيدرالى . . وسلطاته . .

ايضا ينبغى الاتفاق على مفهوم مشترك للتمثيل الفلسطينى الأردنى المشترك فى محادثات السلام بحيث توضع النقط فوق الحروف ، وتكون كل هذه القضايا الأساسية والاجرائية محسومة ومتفقا عليها قبل أن نبدأ التحرك فى اتجاه المؤتمر الدولى .

□ **إن الملك حسين يرى أنه لابد أن تبدأ المفاوضات الأردنية مع الفلسطينيين من حيث انتهت من قبل وأثمرت الاتفاق الأردنى الفلسطينى فى عام** ١٩٨٥ ، وأنه لا يقبل أن يبدأ المفاوضات من نقطة الصفر من جديد ، لهذا فإن المصلحة العربية تفرض على بعض الفصائل الفلسطينية أن تقترب خطوة من التصور الأردنى للمفاوضات ، حفاظا على المصلحة العليا للشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة ، وتوفيرا للوقت والجهد .

ولقد بذلت مصر جهدا كبيرا لتقريب وجهتى نظر الطرفين ، ومازالت تحاول وسوف تواصل جهدها فى هذا الطريق .

وفى الوقت نفسه ، فلقد آن الأوان لأن تتخلى سوريا عن غموضها المتعمد فى تعاملها مع جهود السلام ، وأن تتوقف عن الحديث بلغتين مختلفتين إحداهما للدول الأجنبية حيث تبدو معتدلة وراغبة فى المؤتمر الدولى والسلام ، والثانية مع الدول العربية حيث تتظاهر بالتشدد ورفض المؤتمر الدولى .

فالموقف يتطلب وضوحا فى الرؤية والحركة لكى يتم إعداد الحسابات العربية

على عناصر واضحة ، وبذلك يمكن دراسة المتغيرات التى تنشأ عن الاشتراك السورى الفعلى فى جهود السلام .

□

■ ثانيا ـ حرب الخليج :

والقضية الأخرى التى أحتلت مساحة أساسية من اهتمامات الرئيس مبارك خلال رحلته الأمريكية الأوروبية ، قضية حرب الخليج وتاثيراتها على الأمن العربى .

وفى هذا المجال ، فلقد كان موقف الرئيس مبارك خلال محادثاته المتعددة واضحا وقويا من ضرورة إنهاء القتال ووقف الاستنزاف ، ومن أن المنطقة ليست فى حاجة إلى جيوش أجنبية ولن تطلبها . . وأن دول الخليج لا تريد تصعيد الموقف لكن المطلوب أساسا هو قرار جديد لمجلس الأمن توافق عليه القوتان العظميان بفرض حظر جدى على تصدير السلاح إلى الدولة التى لا تحترم قرار مجلس الأمن بوقف القتال والدخول فى مفاوضات لإنهاء الصراع . ومن الواضح أن الولايات المتحدة تؤيد إصدار مثل هذا القرار ، وللحق أيضا فإن الاتحاد السوفيتى قد بدأ يقتنع بضرورة إصداره .

□

■ ثالثا ـ العلاقات الثنائية :

ثم نأتى إلى قضية العلاقات الثنائية التى تحتل دائما الاهتمام الأكبر فى محادثات الرئيس مبارك مع الإدارة الأمريكية ومع جميع الدول التى يزورها ، لأنها ترتبط بحاضر ومستقبل الشعب المصرى وأماله فى التنمية .

□ **ففى الولايات المتحدة يمكن القول بأن الرئيس مبارك قد لمس جدية المسئولين الأمريكيين فى البحث عن صيغة ملائمة لحل مشكلة الديون العسكرية التى تصل قيمتها إلى ٥,٥ مليار دولار** . وكان مطلب الرئيس هو أن يعكس الحل المتوقع مدى إدراك الأمريكيين وتقديرهم لأهمية مصر الاستراتيجية ، ومدى الرغبة الصادقة فى معاونتها وتخفيف الأعباء عنها .

□ **ولقد أبدت الادارة الأمريكية مرونة أكبر من ذى قبل فى استخدام مصر للأموال المتاحة والمعونة الاقتصادية ، فوافقت على استخدام ٥٠٠ مليون دولار لاستيراد السلع المختلفة من الولايات المتحدة ، ووافقت أيضا على تخصيص ١٥٠ مليون دولار لإنشاء محطة كهرباء دمياط . .**

و ١٠٠ مليون دولار أخرى لنقل التكنولوجيا لمناطق الانتاج الصناعى والزراعى والطاقة . كما وافقت أيضا على صفقة دقيق جديدة تصل إلى نصف مليون طن ، كان قد تم الاتفاق عليها منذ فترة بسعر ١٢٩ دولارا للطن ، ثم ارتفع السعر إلى ١٣٥ دولارا للطن ، وتمسك الرئيس مبارك بإتمام الصفقة على أساس السعر القديم واستجاب المسئولون الأمريكيون لذلك .

■ **اما بالنسبة لصندوق النقد الدولى ،** فلقد تركزت محادثات الرئيس مبارك مع المسئولين عنه على ضرورة الا يفرض الصندوق أية حلول على مصر لإعادة التوازن المالى ، وأن لمصر أن تختار السياسات التى تحقق لها موارد جديدة مع مراعاة اعتباراتها الاجتماعية ، وتفهم المسئولون بالصندوق مع مصر فى ذلك .

■ **وفى إيطاليا مثلا ،** وافقت الحكومة الايطالية على إقامة مشروعين لإنشاء محطة صرف صحى ، ونظام للرى الحديث ، وأن تتم دراساتهما الفنية فورا لينفذا كمنحة ايطالية لا ترد ، وسيزور القاهرة فى أبريل عام ١٩٨٨ وزير التجارة الخارجية الايطالى لوضع الصيغة النهائية للمشروعين .

■ **وفى المغرب** . . وهى دولة نشيطة سياحيا وتستقبل عددا كبيرا من السياح ، تم الاتفاق على أن تصدر اليها مصر بعض السلع السياحية التى يكثر عليها الطلب فيها .

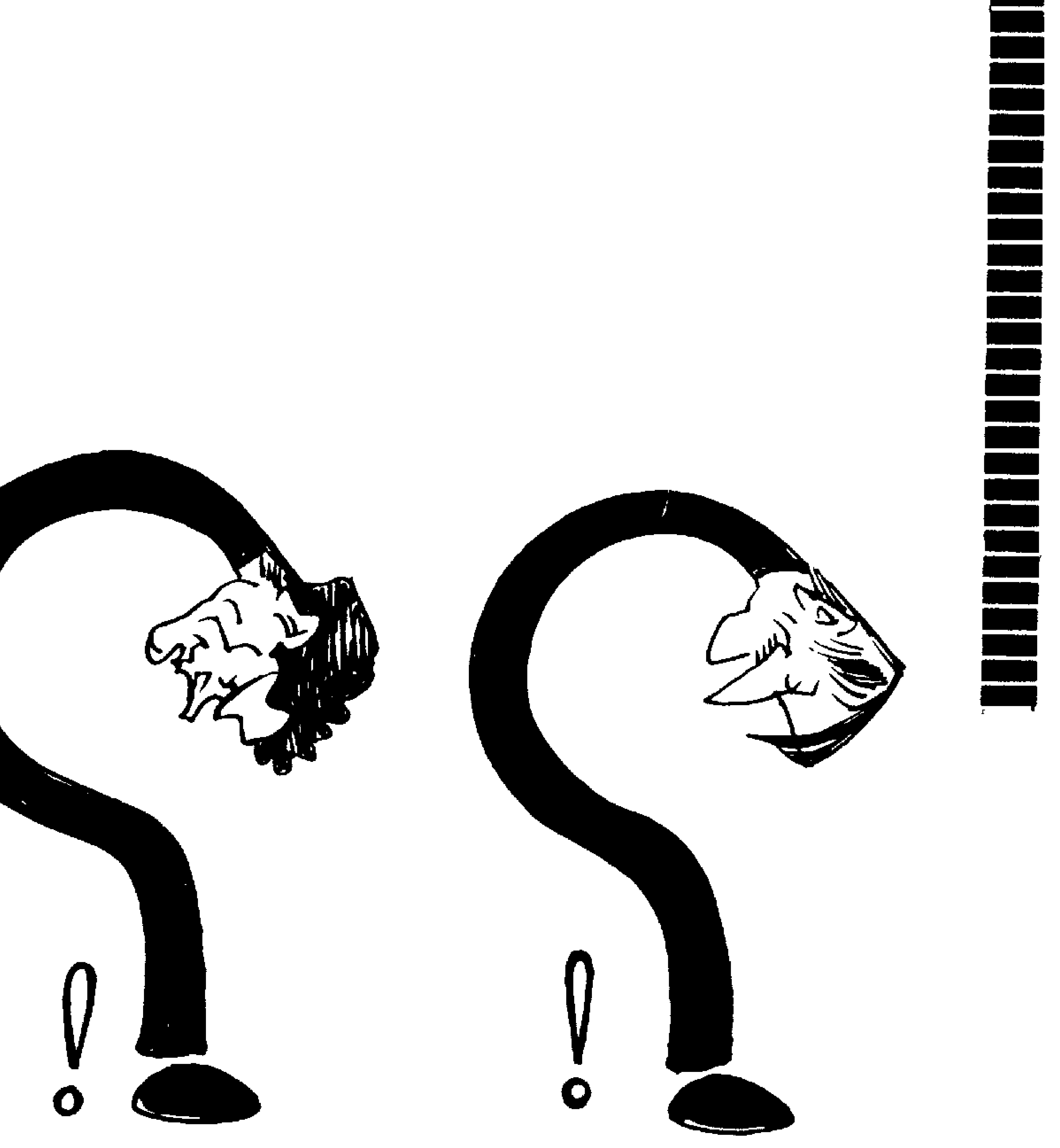
هذه سريعا ـ هى أهم النقاط التى تركزت حولها محادثات الرئيس مبارك فى رحلته الهامة ، بغير الدخول فى تفاصيل عديدة . . وبغير محاولة لرصد كل ما جرى فيها . . وما سوف يترتب عليها .

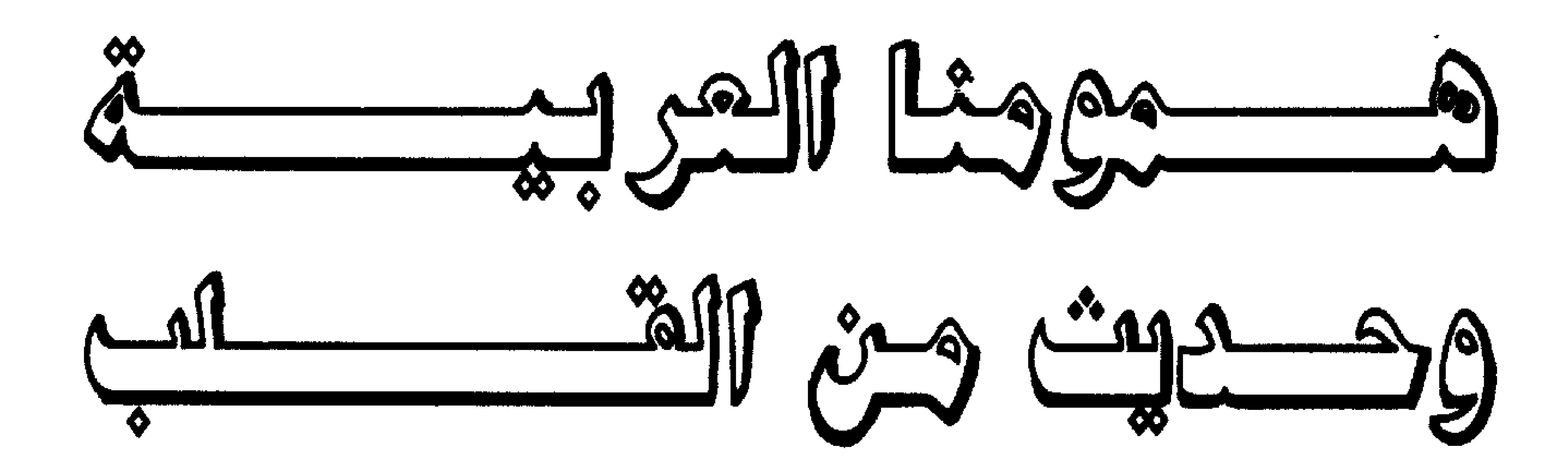
وفى النهاية ، فإن كل جهد على طريق حل القضايا المصيرية . . يستغرق وقتا طويلا قبل ان تتضح نتائجه ومؤثراته . . لذلك فمن غير المفيد ان نتسرع فى إصدار الأحكام العامة على مثل هذه الجهود اخذا بالظواهر . . أو استجابة لبعض ردود الأفعال المتعجلة .

فالطريق طويل . . والجهد شاق . . لكن الهدف لا يتغير ولن يتغير أبدا .


١٧


آفاق التسعينات





لكل اسرة كبيرة العدد همومها الكبيرة وهمومها الصغيرة .

فأما الهموم الكبيرة فهى الهموم التى تهدد وجودها من الأساس وتنذر - اذا لم تجد الحل الصحيح - بانفراط عقد الاسرة ، وتشتت افرادها وضياع هيبتها . .

وأما الهموم الصغيرة فهى التى قد تزعج افرادها لكنها لا تهددهم بالفناء ، ويمكن بقليل من الصبر والحكمة وصدق النوايا ان تحل فى اطار الاسرة نفسها .

وهذا هو الحال بالضبط بالنسبة للاسرة العربية الكبيرة .

فللأمة العربية همان أساسيان الآن هما قضية فلسطين وحرب الخليج ولها إلى جوارهما العديد من الهموم الصغيرة الاخرى كالنزاعات الاقليمية والمنافسات الزعامية والخلافات الهامشية كقضية الخلاف بين المغرب والجزائر حول مشكلة البوليساريو وافتقاد علاقات حسن الجوار بين ليبيا ومصر وكقضايا الحدود بين قطر والبحرين وعراقيل تحقيق الوحدة بين « اليمنين » .

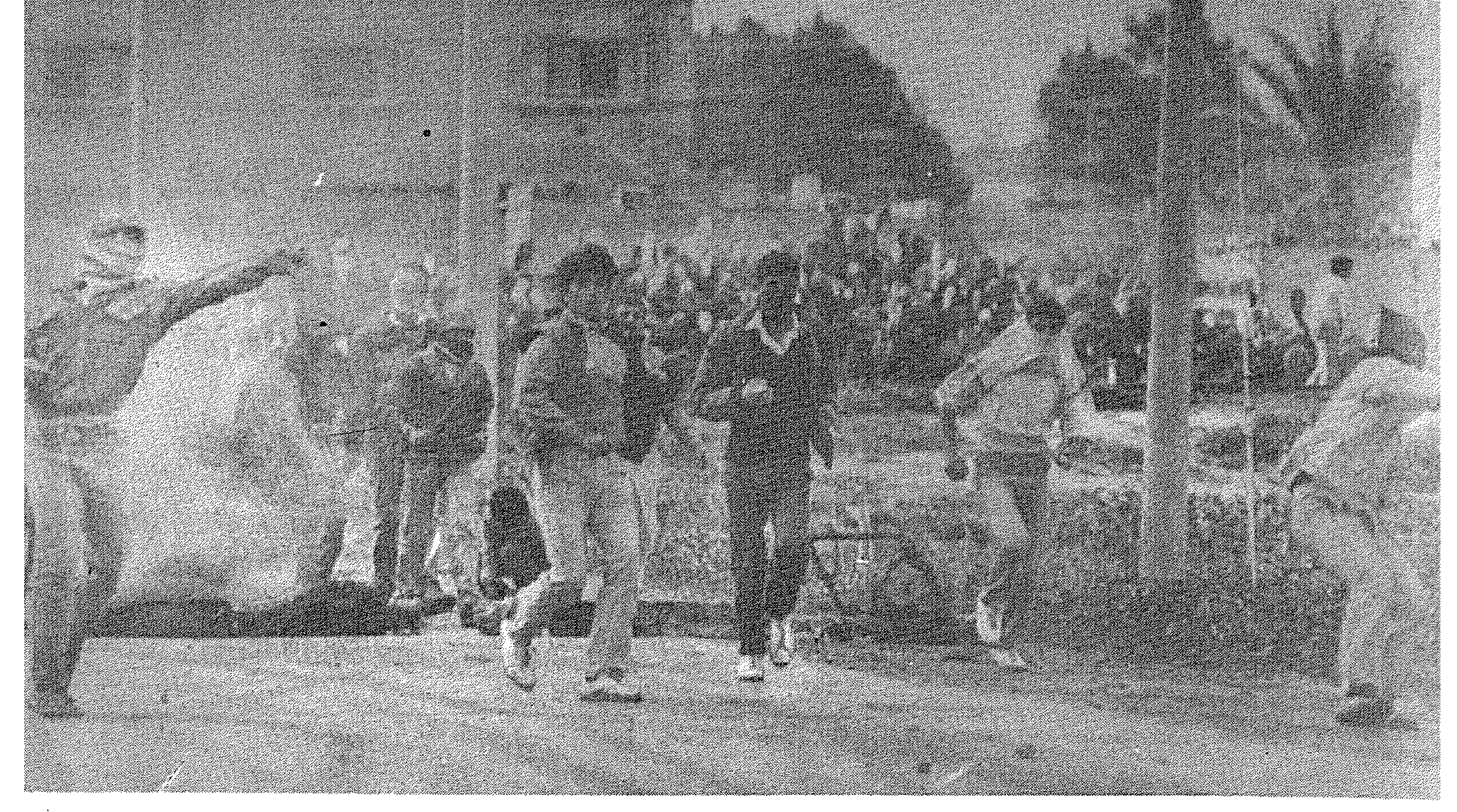
ومثل هذه القضايا الجانبية تحتاج فى رأيى الى مفاوضات مباشرة مكثفة بين الأطراف المعنية بمساع حميدة من حكماء الاسرة العربية تسهم فى التقريب بين وجهات النظر وتضمن فى النهاية الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات التى تتوصل اليها الأطراف المعنية .

أما الهمان الأساسيان فان الحديث عنهما يطول :

☐ ☐ **فالقضية الفلسطينية** قد طفت الآن من جديد الى السطح بقوة ما أحدثته الانتفاضة الشعبية من متغيرات مع عدم انكار اى حق لأى قيادة عربية ساندتها وساعدتها على استمرار تأجج نيرانها واستمرار الانفعال الحقيقى للعالم الخارجى بها والمهم الآن هو استثمار قوة الدفع الحقيقية التى خلقتها هذه الانتفاضة العارمة فى تحقيق خطوات إلى الأمام على طريق تحقيق التسوية العادلة المنشودة .

وهنا لابد من حديث صريح للأطراف المعنية لكى لايضيع اثر الانتفاضة هباء ولكى لاتذهب دماء الشهداء التى سالت وعظام الشباب الفلسطينى التى تحطمت تحت المدافع الاسرائيلية هباء .

وأول من نقصده بحديث القلب المفتوح هذا هو الفلسطينيون والاردنيون فالقضية ينبغى أن تتجاوز بالضرورة مسألة الاتفاق الاردنى الفلسطينى الذى تم توقيعه عام ١٩٨٥ لسبب جوهرى وبسيط للغاية هو أن ما حدث فى الأرض المحتلة قد تجاوز بالفعل ـ كما قلت من قبل ـ كل ما كان مطروحا على الساحة من مبادرات واتفاقات سابقة للانتفاضة .



ما يحدث فى الأرض العربية المحتلة ، ينبغى لهَ أن يتصدر قائمة الصدارة فى جدول اعمال الشعوب والحكومات العربية . (نموذج للقهر الاسرائيلى فى الأرض المحتلة فى مواجهة الانتفاضة الفلسطينية) .

ونحن نعرف جيدا ان هناك قوى لاترغب فى تحريك العلاقة بين الاردن والفلسطينيين من نقطة اتفاق ١٩٨٥ وتصر على ان تبدأ المفاوضات من حيث انتهى اليه هذا الاتفاق وبحيث لاتطرح للبحث من جديد العلاقة الأردنية الفلسطينية من أساسياتها .

وقد تكون هذه المقولة واقعية بشكل ما بدعوى الرغبة فى اختصار الوقت والجهد والمحافظة على ما تم الاتفاق عليه تاكيدا للالتزام العربى بالمواثيق والاتفاقات السابقة وتأكيدا لثقة كل طرف فى الآخر .

ولاشك أن الرجوع فى مثل هذه الاتفاقيات من جانب اى طرف قد اثر سلبيا على الثقة المفترضة بين الطرفين لكنه يبقى مهما بعد ذلك أن هناك وضعا جديدا ومتغيرات اساسية قد طرأت على الموقف فى المنطقة العربية وعلى مواقف بعض القوى الدولية التى ترغب الآن فى المساهمة فى التوصل الى حل .

فالملك حسين بما نعرفه جيدا عنه من حكمة سياسية ودراية محنكة بتاثير مثل هذه المتغيرات على القضية . . لابد أن يعى جيدا حقيقة الموقف برغم وجاهة اسبابه لعدم الرغبة فى العودة الى بحث اسس العلاقة مع الفلسطينيين او تفاصيلها مما يقوى الأمل فى نفوسنا فى قرار جرىء من قراراته الحكيمة

الجريئة التى اعتدنا أن تصدر عنه فى الوقت المناسب . . قرار يعيد على الفور الاتصال المباشر بينه وبين القادة الفلسطينيين وفقا لأسس محددة وواضحة تتماشى مع ظروف الموقف الراهن وأهمها الآن التحرك الأمريكى والسوفيتى المؤيد من دول اوروبا للتوصل الى حل عادل .

هذا ما ننتظره من الحسين ملك الأردن واقدم حكام العرب كافة واكثرهم تاثرا بالقضية الفلسطينية ونتائج اى جهود لحلها .

فماذا ننتظر من الفلسطينيين على الجانب الآخر ؟

باختصار شديد ننتظر منهم أن تجتمع فصائلهم لوضع رؤية جديدة موحدة على ضوء ما احدثته الانتفاضة من متغيرات حتى ولو اختلفوا حول بعض التفاصيل .

وهذه الرؤية الموحدة حول الأساسيات هى بالضبط المطلوبة الآن بشدة قبل الالتقاء الذى نطالب به مع الملك حسين لكى يكون الاتفاق الجديد الذى يتم التوصل اليه بين الطرفين اتفاقا لاعودة فيه ويصلح اساسا للدخول به فى اية مفاوضات مباشرة بين الاردنيين والفلسطينيين فى جانب واسرائيل والمؤتمر الدولى فى جانب آخر .

ومن مسئولية العرب بعد ذلك ان يضمنوا استمرار هذا الاتفاق الاردنى الفلسطينى وان يمنعوا تحلل اى طرف من التزامه به بلا صمت على خرقة ولا مجاملة لمن يهدمه فبعد ٤٠ عاما من الضياع لم يعد هناك وقت آخر لاضاعته ، ولن تكون هناك فرص افضل مما يتيحه الوضع الدولى والعربى الآن ، لكى نضيعها من جديد ونضيف الى مسلسل الفرص الضائعة فصولا جديدة ، فالفرص تتناقص جيلا بعد جيل ولقد أضعنا منها ما فيه الكفاية . . والحكمة الالمانية تقول أن الفرصة التى اعطاها لك الدهر فرفضتها لن تعيدها لك الابدية . وارجو مخلصا الا نجد انفسنا مرة اخرى نتمثل بعد فوات الأوان مثل هذه الحكمة الصائبة .

اما الطرف الثالث من الأطراف العربية المعنية بالقضية « سوريا » فلن نطالبها باكثر من مطلب بسيط جدا هو أن تعلن لنا ولشعبها وللعالم أجمع ماذا تريد بالضبط .

ولن نعيد هنا الحديث عن كيف ضاعت الجولان ، ولا كيف مرت السنوات الطوال عليها واضواؤها ترى بالعين المجردة من دمشق وهى رازحة تحت الاحتلال الاسرائيلى دون تحرك ايجابى لاستعادتها لا بالحرب ولا بالسلام .

كما لن نعيد ايضا الحديث عن الاتفاقات غير المكتوبة بين سوريا واسرائيل للعيش فى سلام وبلا طلقة متبادلة على الجبهة بين صاحب الأرض

ومغتصبها ولا الحديث عن كيف عبرت قوات اسرائيل فى طريقها لاحتلال بيروت وضربها بالمدرعات على مرمى البصر من خطوط القوات السورية فى لبنان بغير أن تفكر فى مجرد ازعاجها باشتباك واحد معها قبل او أثناء او بعد الغزو الاسرائيلى لبيروت ، وطول الاحتلال الاسرائيلى لجنوب لبنان المستمر حتى هذه اللحظة .

لن نكرر الحديث عن ذلك كله لانه معروف ومعلوم . . لكننا ربما نكون مضطرين لانه لا وقت الان للحساب وعفا الله عما سلف .

لكن ماذا انتم فاعلون لاسترداد أرضكم السليبة ؟

هل ستذهبون إلى المؤتمر الدولى للدخول فى مفاوضات مباشرة مع اسرائيل لاستعادة الجولان المحتلة دون تفريط فى الأرض والسيادة ؟

هل ستعفون الأشقاء الاردنيين والفلسطينيين من مؤامراتكم المعتادة لافساد أى جهد مشترك للتقارب بينهم ولاسترداد الأرض المحتلة بالقوات الاسرائيلية ؟

هل ستتوقفون عن ممارسة العابكم الشيطانية لشق الجبهة الفلسطينية واستقطاب بعض فصائلها للخروج على القيادة الشرعية تحت اية مسميات تستهدف عرقلة جهود الحل العادل ؟ ثم بعد عشر سنوات رجعتم لاحتلالكم لبعض اراضى لبنان . ألم يحن الوقت بعد لترفعوا ايديكم عن لبنان الذى تمزق بفضل الوجود السورى المزمن فيه شر ممزق ؟

الم تقتنعوا بعد بأن وجودكم فى لبنان قد أسهم فى تعقيد مشكلاته وتعميق الفرقة والتجزئة فيه بعد أن سمحتم بادخال النفوذ الايرانى اليه حتى اصبح احد مشاكله المتفجرة الآن ؟

الم يحن الوقت بعد لكى تتركوا للبنانيين انفسهم حق اتخاذ القرار اللبنانى المستقل فى اعادة وحدة اراضيه وفى التفاوض من خلال التسوية الشاملة لاستعادة جنوبه المحتل ؟

أم ماذا تريدون بالضبط ؟ وكل ما سبق سوف يحدث يوما ما بالضرورة لأنه حتمية تاريخية لايمكن تاجيلها إلى الأبد ، ولأن الصمت العربى عن سياساتكم التخريبية لن يطول اكثر مما طال . ولقد لمستم بانفسكم بعض المتغيرات فيه حين اوقفت الكويت والسعودية دعمهما المالى المعلن لكم منذ فترة لأنه كان دعما للمواجهة مع اسرائيل وتحرير الارض وانتم لاتواجهون اسرائيل ولاتسعون

لتحرير الأرض وانما تواجهون لبنان والفلسطينيين وتحتلون الأرض العربية فى لبنان وليس من المقبول او المعقول ان توافق الدول العربية الداعمة لكم ماليا على تحول مساهماتها المالية الى تكريس وتعميق احتلال لبنان مع استمرار احتلال اسرائيل للجولان .

فبالاتفاق الفلسطينى الأردنى الجديد واعلان رؤية سورية واضحة امامنا وامام العالم وبعودة القرار اللبنانى المستقل وبدعم مصر والأمة العربية لهذه المتغيرات التى نطالب بتحققها فورا نستطيع أن نخرج الى العالم الخارجي من جديد بموقف عربى موحد نصر عليه وندعمه ونسانده بكل امكانيات القدرة العربية الى أن يحقق اهدافه .

□ □ اما الهم الأساسى الآخر وهو حرب الخليج التى ستكمل عامها الثامن خلال شهور فلن هنلك ايضا متغيرات جديدة قد طرات عليها واحيت الأمل فى وضع نهاية قد تكون قريبة لها .

فعلى ساحة العلاقات الدولية التى لاينكر احد أنها ساهمت فى اطالة هذه الحرب واستمرارها حتى الآن بصورة مباشرة أو غير مباشرة هناك بعض بوادر التغيير فى الموقف الدولى من الرغبة فى انهائها بعد هذه السنوات الدامية الطويلة .

فالولايات المتحدة الأمريكية التى اسهمت بفاعلية لايمكن انكارها فى صدور قرار مجلس الامن ٥٩٨ بضرورة وقف الحرب على الفور بالرغم من انها قد تعرضت للمهانة الدولية من جراء التحدى الايرانى الصارخ لها فى ازمة الرهائن وخطف الدبلوماسيين الأمريكيين ، فى حين خطبت الولايات المتحدة ود ايران اكثر من مرة وامدتها فى بعض الفترات بالأسلحة الأمريكية التى هتكت سرها فضيحة ايران جيت واوفدت اليها المبعوثين سرا أكثر من مرة وقد لعبت امريكا دورها الذى تأخر طويلا فى صدور هذا القرار حين اقتنعت فى النهاية ان استمرار هذه الحرب اللعينة يهدد بالفعل مصالحها بالمنطقة ومصالح حلفائها بل ووجودهم فى النهاية سواء بخطر العدوان المباشر ام بخطر تصدير الأفكار الخومينية اليها .

أما الاتحاد السوفيتي فلقد اتخذ من القضية موقفا لايرغب فيه سواء بالضغط على ايران الواقعة على حدوده الجنوبية أو على العراق الذى تربطه به معاهدة للصداقة لانهاء الحرب . وان كان على علم بالتأكيد بقيام بعض حلفائه من دول المعسكر الاشتراكى بامداد الطرفين ببعض الأسلحة المؤثرة لكنه بعد أن تحقق له الوجود الذى كان ينشده فى الخليج واصبح له بالتالى دور أساسى فى أية جهود مطلوبة لانهاء الحرب . . اصبح الآن اكثر استعدادا للموافقة على فرض حظر صارم على تصدير السلاح الى الطرف الذى لايوافق على وقف الحرب وهو ايران كما يعرف الجميع .

صحيح أن صدور هذا القرار لن يعجل كثيرا بقبول ايران لايقاف الحرب لكن المؤكد انه سيكون له تأثير معنوى مباشر عليها إذ سيضعها بلا مواربة فى مواجهة العالم بشرقه وغربه ، كما أنه سوف يؤثر استراتيجيا على قدراتها العسكرية اذا ارادت الاستمرار فى حرب لانهاية لها ، كما أنه بالتأكيد سوف يضع الخفافيش من تجار السلاح الدوليين فى موقف اكثر صعوبة للحصول على سلاح لايران وبالتالى فسوف ترتفع اسعار السلاح الذى تشتريه ايران من السوق السرية له ، كما سوف تصبح اى صفقة سلاح يكتشف امرها فضيحة عالمية لموردها وللدول التى باعتها .

وفى هذا المجال فان هناك دورا عربيا هاما مطلوبا بشدة ، هو ان تتدخل الدول العربية بكل ما تملكه من قوة للتاثير لدى الدولتين العظميين لحثهما على الاسراع باصدار هذا القرار بصفة مبدئية ثم فى اتخاذ المواقف الموحدة من الدول التى تخرق هذا الحظر بالمقاطعة الاقتصادية لها لحملها على احترام القرار وعدم مواصلة مد ايران بالسلاح .

اما ساحة الحرب نفسها فلقد شهدت فى الفترة الأخيرة بعض المتغيرات الهامة التى قد تسهم فى وضع حد لها ، هى : تجدد حرب المدن . . . وللحقيقة فان ايران هى التى بدأت ضرب المدن سواء بالمدفعية أو الصواريخ التى انهمرت على بغداد والبصرة وبعض مدن الحدود طوال عام ١٩٨٧ . وكان على العراق ان يجد رادعا لهذا العدوان الايرانى على الآمنين خاصة ان المدن التى تساقطت عليها الصواريخ والقذائف لا يعيش فيها غالبا سوى النسوة والعجائز والأطفال لأن معظم شبابها يؤدى دوره الوطنى على الجبهة . وكان العراق فى كل جولة من جولات حرب المدن التى تبدؤها ايران دائما يتعمد أن يكون رده عليها محدودا بغايته وهى الأهداف العسكرية والاقتصادية التى تؤثر فى عجلة الحرب وسير المعركة . كما كان يستجيب دائما وعلى الفور لأى نداءات لوقفها . ثم أعلن العراق منذ فترة انه قد امتلك صواريخ قادرة على الردع وانه لن يسكت على اى جولة جديدة من حرب المدن ولا أى صاروخ يسقط على عاصمته أو الآمنين من سكانه .

ويبدو ان ايران لم تصدق هذه المقولة ، لهذا تورطت فى اشعال حرب المدن من جديد بصاروخ اطلقته على بغداد ، ثم فوجئت بعده بصواريخ عراقية مدمرة تنهال على عاصمتها وعلى قم وبعض المدن كالمطر معلنة لايران أن معركة حرب المدن وحسمها فى حرب الخليج قد بدأت .

ويبدو أن الصواريخ التى اطلق عليها العراق اسم « صواريخ الحسين » التى

يصل مداها الى ٦٥٠ كيلو مترا لن تكون آخر مفاجآت العراق فى حرب الخليج **فلقد اعلن الرئيس العراقى صدام حسين أن لدى العراق المزيد من المفاجآت وقد اثبتت « صواريخ الحسين » صدق ما أعلنه من قبل فى هذا المجال .**

ومن الواضح أن العراق لن يوقف حرب المدن هذه المرة من جانبه الا بعد أن تتعهد ايران بقبول قرار ٥٩٨ بتسلسل فقراته واولها وقف الحرب فورا .

أما الموقف العربى من حرب الخليج فان كان قد شهد كثيرا من التقدم الايجابى فى الدعم العربى لموقف العراق سواء أكان محدودا أو موسعا وسواء أكان من بعض الدول أو من معظمها فمن غير المعقول الا تكون مساندة العراق فى حربه دفاعا عن البوابة الشرقية للأمة العربية قضية قومية تلتف حولها الدول العربية باسرها وبلا أية استثناءات أو تحفظات .

فمن غير المعقول أن يستمر الموقف الليبى والموقف السورى المخربان من دعم ايران ضد العراق .

فرغم بعض الظواهر التى شهدتها العلاقات بين العراق وكل من سوريا وليبيا خلال الفترة الأخيرة . . فالمؤكد هو أن الدولتين مازالتا تدعمان ايران ضد العراق العربى .

فلقاء الأسد وصدام حسين فى عمان لم يغير من التوتر الحاد فى العلاقات بين العراق وسوريا لتأكد العراق من أن دور سوريا الأساسى فى تأييد ايران ودعمها مازال مستمرا وغير مفهوم الى حد يصفه أحد المسئولين بالحكومة العراقية بأنه لايمكن أن يقبله العقل الا إذا كان تفسيرا عمليا لوجود اتفاق سرى بين سوريا واسرائيل على هدم العراق وحرمان الأمة العربية من قدرته القتالية .

□ □ وأما التغير الطفيف فى موقف ليبيا من العراق الذى تمثل فى ايفاد مبعوث شخصى من العقيد القذافى لمقابلة الرئيس العراقى صدام حسين فهو لايغير من حقيقة الموقف الليبى شيئا . ولقد شاءت الظروف أن يصل هذا المبعوث الى بغداد خلال وجودى بها فلم ألمس اى تفاؤل لدى المسئولين العراقيين عن امكان تغير الموقف الليبى لانهم يعلمون جيدا أن بعض الصواريخ الايرانية التى قتلت الاطفال والنساء والشيوخ فى بغداد ومدن العراق هى صواريخ ليبية قدمتها ليبيا لايران لتقتل بها الأرواح العربية وقد ذكرنى هذا بما خبرناه جيدا من التناقض الواضح بين بعثات القذافى السلامية للدول العربية وبين نواياه المدمرة لها ، وتذكرت على الفور ما صرح لى به الرئيس مبارك ذات يوم عقب لقائه بمبعوث ليبى انه ما من مرة جاء الى القاهرة مبعوث من القيادة الليبية يتحدث عن تحسين العلاقات وحسن الجوار والأخوة

العربية الا واصدرت بعد انتهاء اللقاء تعليمات للأجهزة المختصة برفع درجة الاستعداد تحسبا لقرب وقوع محاولة ليبية جديدة للتخريب فى مصر . ودائما ما صدق توقع الرئيس مبارك . وهذا هو ايضا مايجرى الآن على صعيد العلاقات بين العراق وليبيا ، فمبعوث يأتى الى بغداد وصواريخ ليبية مقدمة الى ايران تسقط فوق سكانها من المدنيين وهذا هو التصوير الصحيح للحالة الليبية التى تستعصى على الفهم والتفسير .

وبعد . .

هل جنح هذا التصور لهمومنا العربية الى التبسيط والتجريد ؟ وهل وقعت بعض توقعاتى فى محظور التفاؤل الشديد ؟

قد لاأستطيع أن اجيب بدقة شديدة على هذين التساؤلين ، لكنى اترك للأيام المقبلة تقديم الأجوبة الصحيحة لهما ، فلقد حاولت تشخيص اهم همومنا وحاولت تصور امكانيات الحل والمواجهة ومع ذلك فانى على يقين من انه ليس هناك مستحيل دائما بل عالم متغير واحداث متلاحقة وامل لايتوقف فى ان ننجح يوما ما فى علاج همومنا ومشاكلنا .

خاتمة الكتاب



كان من الممكن أن تظل صفحات هذا الكتاب مفتوحة لسنوات طويلة لنضيف إليها كل يوم بعدا جديدا ، أو فكرة حديثة قد نراها مفيدة فى إثراء عملنا القومى والوطنى والعربى .

لكننا آثرنا طوى هذه الصفحات مكتفين بالقضايا الرئيسية التى طرحناها للبحث والمناقشة . . خاصة وأن الإمكانيات المصرية والعربية جد هائلة يمكن تحديثها كل يوم ، بل كل ساعة ، خاصة واننا قد بدأنا جميعا الخروج إلى مرحلة الوعى بما يحيط بنا من أخطار وصعوبات . . وبدأنا بالفعل ، وبالحركة الواعية ، التحرك تجاه عمل قومى بعيد عن الأنانية الإقليمية ، وبعيد كل البعد عن التردد والركود .

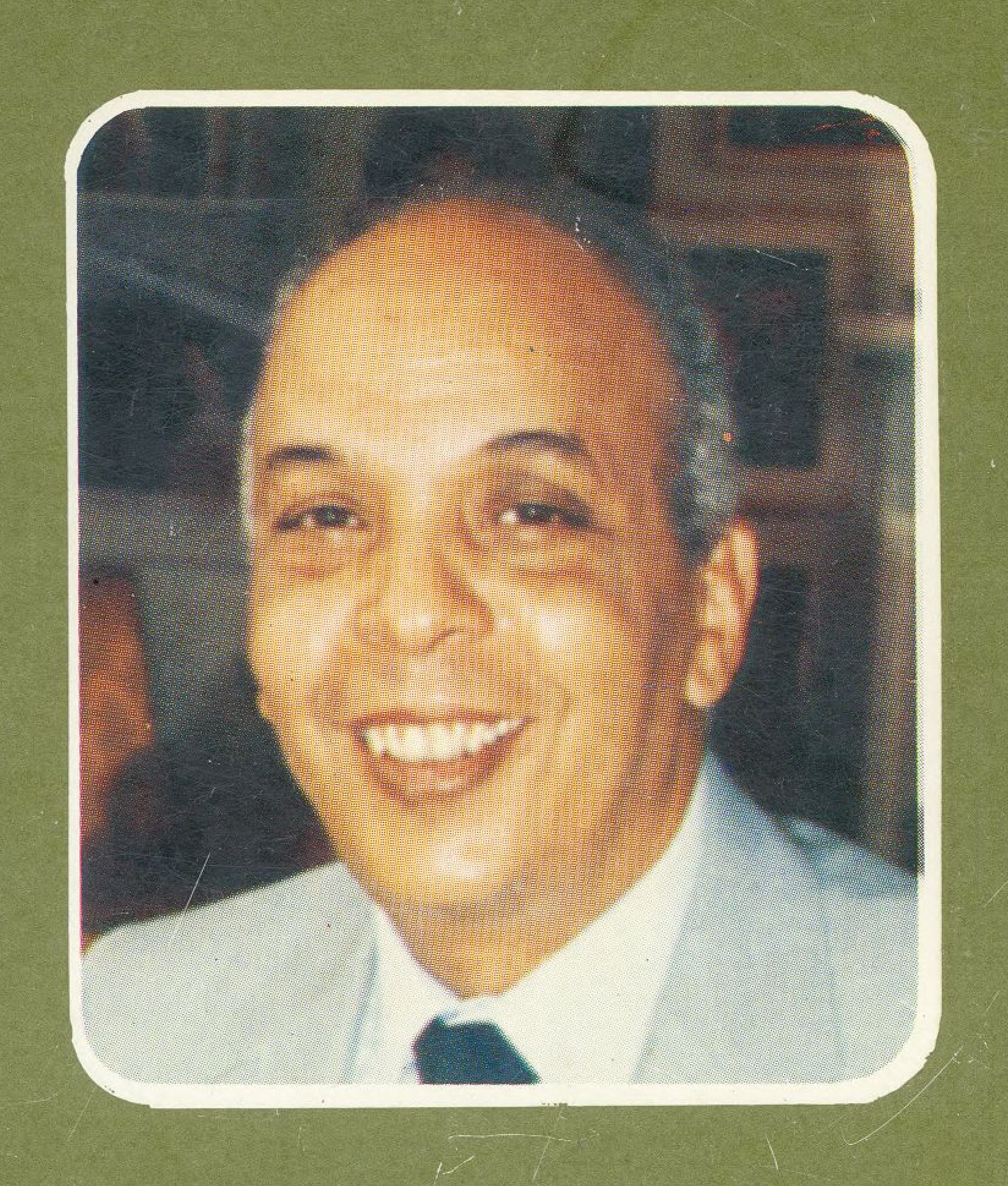
ولقد قلنا إن الأحداث والمتغيرات حتى فى مجال الفكر والعلم تقع كالمتفجرات تهز الحياة نفسها ، وذلك فى عصر أصبح كل ما فيه ثوريا لا ينتظر التطور الطبيعى ولا يؤمن بالتدرج ، وخاصة فى مجال الاكتشافات العلمية أو التكنولوجية الحديثة .

وإذا كان كتاب « آفاق التسعينات » يظهر قبل بداية الحقبة الجديدة بما يقل عن العامين . . فإننا نعد بفتح صفحاته من جديد . . إذا دعا الداعى لنضيف إليه بإذن الله فى طبعاته القادمة كل ما يسهم فى إثراء قضاياه . . قضايا التنمية ، وقضايا الإنسان . . وقضايا الحرية والديمقراطية . .

رقم الايداع بدار الكتب

١٩٨٨ / ٣٥٧٩

مطابع الأهرام التجارية القاهرة - مصر



تتفق كل القوى السياسية الفاعلة على الساحة المصرية ، على أن التطورات المتلاحقة محليا وعربيا ودوليا ، تفرض حوارا سياسيا عاجلا بينها ، يضمن الوصول الى نوع من الوفاق القومى ، بات ضرورة حياة لمستقبل هذا الوطن ، بل المنطقة .

وفى هذا الاطار ، يطرح الأستاذ إبراهيم نافع رئيس مجلس ادارة ورئيس تحرير الأهرام ونقيب الصحفيين ، مجموعة من الأفكار الأساسية كمفاتيح للمرحلة القادمة ، تبلورت فى أعقاب محاورات ومناقشات استمرت عدة أشهر وفى جلسات مطولة ، مع مجموعة متميزة من الخبراء والمحللين ، وذلك اسهاما منه فى حوار يكون فيه وجه مصر وأمانها واستقرارها هو القبلة والكعبة .

الناشر





مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام
التوزيع فى الداخل والخارج : وكالة الأهرام للتوزيع
ش الجلاء - القاهرة

مطابع الأهرام التجارية القاهرة - مصر